المملكة الأردنية الهاشمية

دائرة الإحصاءات العامة

واقع النوع الاجتماعي في الأردن
من منظور إحصائي

دراسة تحليلية

2024

جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

تقديم

إن تحقيق المساواة للنساء والفتيات مع شقائقهن الرجال يُعد إحدى أولويات المملكة الأردنية الهاشمية التي تهدف إلى بناء الأردن على أسس راسخة وقوية، من خلال تحقيق التوازن والعدل والإنصاف والمساواة بين الجنسين وقد تجلى ذلك في رؤية الأردن للتحديث الاقتصادي 2030، والبرنامج التنفيذي المنبثق عنها 2023-2025، والخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان، والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن، والأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030.

لقد صادق الأردن، أسوة ببقية دول العالم، على مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، كاتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (1981)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1976)، ومؤشر الفجوة بين الجنسين، ومنهاج عمل بيجين (1995) وغيرها. وتعمل جميع وزارات ومؤسسات الدولة على تحقيق متطلبات والتزامات تلك الاتفاقيات والمعاهدات، ليصل الأردن إلى مصاف الدول المتقدمة في كافة المجالات، مع التركيز على النهوض بواقع المرأة الأردنية، لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

يسعى الأردن إلى تلبية المتطلبات الدولية، بما في ذلك ما تفرضه الأمم المتحدة، لترسيخ مبادئ المساواة والعدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين. وقد تجسد هذا في اعتماد الأجندة العالمية للتنمية المستدامة في عام 2015، والتي انبثق عنها مجموعة من المؤشرات الإحصائية لقياس التقدم المحرز لدى الدول في تنفيذ الأجندة وتحقيق تلك المبادئ والأسس، بهدف تحقيق التنمية والازدهار والتقدم في مختلف مجالات الحياة، وعلى رأسها مؤشرات النوع الاجتماعي.

تأتي هذه الدراسة لتقدم كل ما يتوفر من بيانات ومن مختلف المصادر حول واقع النوع الاجتماعي، بغرض تسليط الضوء على ما حققه الأردن من إنجازات في مجال تحقيق المساواة وتقليص الفجوة بين الجنسين، وكذلك دراسة الأنماط والتوجهات الإحصائية لمؤشرات النوع الاجتماعي في الأردن.

نضع هذه الدراسة بين أيديكم، ونأمل أن تكون مرجعا مفيدا لمتخذي القرار وصانعي السياسات، بما يمكنهم من وضع الخطط والبرامج التنموية التي تسهم في تعزيز دور المرأة ومشاركتها الفاعلة في بناء الوطن واستكمال مسيرة التغيير الإيجابي لتحقيق الرؤى الوطنية والأهداف الدولية.

المدير العام

د. حيدر فريحات

شكر وتقدير

تتقدم دائرة الإحصاءات العامة بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة التحليلية حول "واقع النوع الاجتماعي في الأردن من منظور إحصائي"، وفي مقدمتهم رؤساء وأعضاء فرق العمل من الدائرة، الذين بذلوا جهودا استثنائية في إعداد الدراسة. كما تتقدم بالشكر إلى كل من قام بمراجعة وإثراء الدراسة من داخل دائرة الإحصاءات العامة ومن خارجها.

تم إعداد هذه الدراسة بدعم من الصندوق الائتماني متعدد المانحين للنمو في الأردن. وتشارك وزارة التخطيط والتعاون الدولي في رئاسته، وتموله كل من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة، ومملكة هولندا، وكندا، والنرويج، وألمانيا. ويعرب فريق العمل عن امتنانه لمساهمتهم في هذا الصندوق.

إلى كل هؤلاء، نتقدم بخالص الشكر والتقدير، ونسجل اعتزازنا واعترافنا بجهودهم المباركة في إنجاز هذه الدراسة القيمة، التي تخدم شريحة واسعة من المستخدمين، وفي مقدمتهم صناع القرار وراسمي السياسات.

فريق الإعداد والمراجعة والإشراف

فريق المراجعة	
د. حيدر فريحات	المدير العام
د. تيسير مقدادي	مساعد المدير العام للشؤون الفنية
د. علي شبلي	مساعد المدير العام للعمليات
د. كمال الصالح	خبير ديموغرافي
فريق الإعداد	
اماني جودة	رئيسة الفريق
لمى متولي	عضو فريق
بثينة علاونة	عضو فريق
سحر خرابشة	عضو فريق
فضة عنانبة	عضو فريق
اريج خابور	عضو فريق
ايناس عربيات	عضو فريق
جمانة فاخوري	عضو فريق
فريق نظم المعلومات الجغرافية (GIS)	
آلاء أبو جمل	رئيسة قسم
نسرين عمايرة	فني خرائط
اسراء أبو سويلم	فني خرائط
مرام ملكاوي	فني خرائط
سهاد حداد	فني خرائط
فريق الإخراج والطباعة	
وجدي الحديدي	فني اخراج وطباعة
نبيه أحمد	فني اخراج وطباعة

قائمة المحتويات

قائمة الجداول 12

قائمة الأشكال البيانية 12

قائمة الخرائط الاحصائية 15

ملخص تنفيذي 16

الفصل الأول: منهجية الدراسة 20

مقدمة 21

الهدف العام للدراسة 21

المنهجية 22

المفاهيم والتعريفات 23

تنظيم الدراسة 25

الشركاء الرئيسيين والجهات المستفيدة من الدراسة 25

الفصل الثاني: النتائج الرئيسية 26

أولا: الخصائص الديموغرافية من منظور النوع الاجتماعي 27

ثانيا: واقع التمكين الاجتماعي للمرأة الأردنية 33

ثالثا: اتجاهات المشاركة الاقتصادية وواقع التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية 56

رابعا: الحماية الاجتماعية، والتمكين السياسي للمرأة الأردنية وتعزيز دورها القيادي في ظل القوانين والممارسات القائمة 78

الملاحق 102

ملحق بأهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بالنوع الاجتماعي للأعوام (2017-2023) 103

العاملون المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي حسب فئة العمر والجنس خلال الفترة (2021-2023) 112

قائمة الجداول

جدول رقم (1): توزيع المشتغلين الأردنيين في القطاع العام والخاص حسب المهنة والجنس وفئات الدخل 2023 **69**

قائمة الأشكال البيانية

شكل رقم (1): الهرم السكاني للأردنيين حسب الجنس في عام 2023 **28**

شكل رقم (2): توزيع السكان في الأردن حسب الحضر والريف والجنسية والجنس في عام 2015 **29**

شكل رقم (3): توزيع السكان الأردنيين المقدر حسب المحافظة والجنس في عام 2023 **31**

شكل رقم (4): نسب الالتحاق الصافي لمراحل التعليم المختلفة حسب الجنس للعامين الدراسيين (2018 - 2019) و (2022 - 2023) **33**

شكل رقم (5): نسب الالتحاق بالتعليم المهني حسب التخصص والجنس ما بين العامين الدراسيين (2017 - 2018) و (2022 - 2023) **34**

شكل رقم (6): النسبة المئوية للكادر التعليمي في المدارس حسب المرحلة التعليمية والجنس خلال الأعوام الدراسية (2017 - 2018 و 2022 - 2023) **35**

شكل رقم (7): النسبة المئوية للطلبة الملتحقين لدرجة البكالوريوس في الكليات العلمية حسب الكلية والجنس في عام 2022 **36**

شكل رقم (8): توزيع الملتحقين في الدراسات العليا حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي لعام 2022 **37**

شكل رقم (9): توزيع الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية في الكليات العلمية والنظرية حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي لعام 2020 **38**

شكل رقم (10): توزيع هيئات التدريس في الجامعات الأردنية حسب الجنس لعام 2020 **38**

شكل رقم (11): مؤشرات مختارة تتعلق بانتشار التكنولوجيا والاتصالات في المجتمع الأردني حسب الجنس لعام 2022 **41**

شكل رقم (12): نسبة المشتغلين الأردنيين في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات حسب الجنس في عام 2023 **41**

شكل رقم (13): وسيط العمر وقت الزواج الأول للأردنيين الذين أعمارهم (15 - 49) حسب الجنس لأعوام مختارة. **42**

شكل رقم (14): فروقات متوسط العمر وقت الزواج الأول للأردنيين عن المعدل الوطني للمملكة حسب الجنس والمحافظة لعام 2023 **43**

شكل رقم (15): نسب التغير (الانخفاض) في عدد عقود الزواج المسجلة للأردنيين حسب المحافظة ما بين عامي 2017 و2022 **43**

شكل رقم (16): معدل الزواج الخام (عدد عقود الزواج المسجلة نسبة إلى عدد السكان الذين اعمارهم 15 سنة فأكثر) حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي للأعوام 2017 و2022. 44

شكل رقم (17): نسبة الإناث الأردنيات المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (25 - 49) واللاتي تزوجن قبل بلوغهن (18 سنة) في عام 2023. 45

شكل رقم (18): التوزيع النسبي للإناث المتزوجات او اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 20-24 سنة وتزوجن لأول مرة بحلول أعمار محددة والتوزيع للإناث المتزوجات او اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 20-49 سنة وتزوجن لأول مرة قبل العمر 18 سنة، لسنوات مختارة (1990-2023) 46

شكل رقم (19): معدل الطلاق الخام لكل ألف من السكان حسب المحافظة لعام 2022 46

شكل رقم (20): التوزيع النسبي لوقوعات الطلاق المسجلة حسب عمر الزوج والزوجة لعام 2022. 47

شكل رقم (21): معدل الانجاب الكلي في الأردن حسب مكان الإقامة في الحضر أو الريف لسنوات مختارة. 50

شكل رقم (22): نسبة السيدات اللاتي أعمارهن 15-19 سنة وسبق لهن الحمل حسب المستوى التعليمي لعام 2023 50

شكل رقم (23): نسبة السيدات اللاتي أعمارهن 15-19 سنة وسبق لهن الحمل حسب خميس الرفاه لعام 2023 51

شكل رقم (24): نسبة السيدات المتزوجات وأعمارهن (15 - 49) سنة اللاتي يستخدمن إحدى وسائل تنظيم الأسرة في عام 2023 52

شكل رقم (25): الاتجاهات في معدلات الوفيات في مرحلة الطفولة المبكرة لسنوات مختارة. 54

شكل رقم (26): معدل البطالة للسكان ممن أعمارهم (15 سنة فأكثر) حسب الجنس لسنوات مختارة. 57

شكل رقم (27): معدل البطالة للسكان (15 سنة فأكثر(ومعدل بطالة الشباب 15 - 24 سنة حسب الجنس، 2023 57

شكل رقم (28): معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (15 سنة فأكثر) ومعدل المشاركة الاقتصادية للشباب (15-24 سنة) حسب الجنس لسنوات مختارة. 59

شكل رقم (29): معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (15 سنة فأكثر) للأردنيين حسب الفئة العمرية والجنس 2023. 62

شكل رقم (30): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والجنس، لعام 2023. 62

شكل رقم (31): معدل المشاركة الاقتصادية للأردنيين (15 سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي والجنس 2023. 63

شكل رقم (32): نسبة المشتغلين الأردنيين الذين أعمارهم (15 سنة فأكثر) في القطاع العام وفي القطاع الخاص حسب الجنس للأعوام 2017 - 2023. 64

شكل رقم (33): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين الذين أعمارهم (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والجنس وفجوة النوع الاجتماعي لعام 2023 **65**

شكل رقم (34): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين (15 سنة فأكثر) حسب المهنة والجنس، لعام 2023. **66**

شكل رقم (35):التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين حسب فئات الدخل والجنس وفجوة النوع الاجتماعي للعامين (2022-2023) **67**

شكل رقم (36): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين في القطاع العام والخاص حسب فئات الدخل والجنس، لعام 2023. **68**

شكل رقم (37): النسبة المئوية لمالكي الأرضي والشقق والمساحة حسب الجنس لعام 2022. **71**

شكل رقم (38): نسبة الملكية المشتركة للأراضي والمساحة لسنوات 2018-2022. **71**

شكل رقم (39): توزيع الأفراد المقترضين والقيمة الاجمالية للقروض من البنوك التجارية حسب الجنس لسنوات مختارة. **72**

شكل رقم (40): نسبة السيدات المتزوجات حاليا وأعمارهن (15 - 49) سنة حسب تحكمهن في مردودهن المالي لسنوات مختارة. **74**

شكل رقم (41): نسبة المشتغلين الأردنيين المؤمن عليهم إلزاميا الفعالين حسب الجنس للسنوات (2018-2022). **75**

شكل رقم (42): نسبة السيدات المتزوجات حاليا أو اللاتي سبق لهن الزواج بالأعمار (15-49) سنة واللاتي وسبق وتعرضن لأي شكل من أشكال العنف من قبل أي زوج لسنوات مختارة. **83**

شكل رقم (43): نسبة السيدات المتزوجات حاليا أو اللاتي سبق لهن الزواج بالأعمار (15-49) سنة واللاتي بلغن عن تعرضهن لأي شكل من اشكال العنف، 2023. **84**

شكل رقم (44): نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب (البرلمان) في بعض البلدان العربية لسنوات مختارة. **85**

شكل رقم (45): نسبة المشاركة في مجلس الأعيان حسب الجنس لسنوات مختارة. **87**

شكل رقم (46): نسبة المشاركة في مجلس النواب حسب الجنس لسنوات مختارة. **88**

شكل رقم (47): نسبة المشاركة في السلطة التنفيذية (الوزراء) حسب الجنس لسنوات مختارة. **89**

شكل رقم (48): التوزيع النسبي لأعضاء السلك الدبلوماسي حسب الجنس لسنوات مختارة. **90**

شكل رقم (49): التوزيع النسبي لأعضاء السلك الدبلوماسي (السفراء) حسب الجنس لسنوات مختارة. **90**

شكل رقم (50): نسبة المشاركين في الأحزاب السياسية حسب الجنس لسنوات مختارة. **91**

شكل رقم (51): نسبة المشاركين في الأحزاب السياسية حسب المحافظة والجنس لعام 2024. **92**

شكل رقم (52): نسبة المشاركين الشباب في الأحزاب السياسية حسب المحافظة والجنس لعام 2024. **92**

شكل رقم (53): نسبة المشاركين في المجالس البلدية حسب الجنس لسنوات مختارة. **94**

شكل رقم (54): المشاركة في السلك القضائي الأردني حسب الجنس ولسنوات مختارة. 97
شكل رقم (55): التوزيع النسبي للمشاركة في مجالس النقابات المهنية حسب الجنس ولسنوات مختارة. 98
شكل رقم (56): التوزيع النسبي للمنتسبين للنقابات المهنية حسب الجنس ولسنوات مختارة. 99
شكل رقم (57): التوزيع النسبي للمنتسبين للنقابات العمالية حسب الجنس ولسنوات مختارة. 99

قائمة الخرائط الاحصائية

خارطة رقم (1): الكثافة السكانية حسب الجنس والمحافظة في عام 2023 30
خارطة رقم (2): عدد الإناث الأردنيات المقدر في الفئة العمرية (15 - 64) سنة حسب المحافظة في عام 2023 31
خارطة رقم (3): عدد عقود الزواج للإناث الأردنيات حسب المحافظة لعام 2022 44
خارطة رقم (4): توزيع حالات الطلاق حسب المحافظة لعام 2022 47
خارطة رقم (5): التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حاليا في الفئة العمرية (15 - 49) سنة ويستخدمن حاليا أي وسيلة حديثة لتنظيم الأسرة لعام 2023 52
خارطة رقم (6): نسبة السيدات اللاتي حصلن على فحص طبي خلال اليومين التاليين للولادة لعام 2023 53
خارطة رقم (7): توزيع معدل البطالة بين الإناث الأردنيات حسب المحافظة 2023 58
خارطة رقم (8): توزيع معدل البطالة بين الذكور الأردنيين حسب المحافظة 2023 58
خارطة رقم (9): معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والمحافظة لعام 2023 60
خارطة رقم (10): عدد المشاركين في الأحزاب السياسية حسب الجنس والمحافظة لعام 2024 93
خارطة رقم (11): نسبة الأعضاء في المجالس البلدية حسب الجنس والمحافظة لعام 2022 95

ملخص تنفيذي

ملخص تنفيذي

تم إعداد هذه الدراسة حول "واقع النوع الاجتماعي في الأردن من منظور إحصائي" باستخدام أحدث البيانات من دائرة الإحصاءات العامة والسجلات الإدارية المتوفرة لدى الوزارات والمؤسسات الشريكة، للتعرف على واقع النوع الاجتماعي في المجتمع الأردني وتسليط الضوء على الفجوات وأوجه القصور ومحاولة معالجتها لضمان تكافؤ الفرص والمساواة العادلة بين الرجل والمرأة وتحقيق التمكين السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي. ولقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

الخصائص الديموغرافية من منظور النوع الاجتماعي

- بينت الدراسة ارتفاع نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر في الأردن، والذي سينعكس مستقبلا على معدل النمو السكاني وزيادة في عدد السكان وفي القوى البشرية لكلا الجنسين، وارتفاع معدل الإعالة الديموغرافية والاقتصادية وخاصة للإناث مما يتطلب استحداث فرص عمل كافية لإعالة أسرهن، وتفعيل مشاركتهن الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي والقدرة على تنفيذ الخطط والسياسات التنموية من خلال الاستثمار في تلك القوى البشرية على أسس العدل والإنصاف وضمان تكافؤ الفرص مما يحقق التنمية والتطوير المستدام للدولة.

واقع التمكين الاجتماعي للمرأة الأردنية

- حقق الأردن خطوات مميزة في مجال مكافحة الأمية من خلال سياسات وبرامج عمل واضحة استهدفت توفير برامج التعليم غير النظامي لمحو أمية الكبار، إضافة إلى السياسات الموجهة نحو إلزامية التعليم والحد من التسرب المدرسي. حيث انخفضت نسبة الأمية من (11.0%) في عام 2000 لتصل إلى (5.8%) في عام 2023. كما زاد الوعي والاهتمام بتعليم الإناث في كل مراحل التعليم حتى في الأعمار الصغيرة ابتداء من مرحلة رياض الأطفال ولغاية الدراسات العليا (بكالوريوس فأعلى).

- الإناث الأردنيات يفضلن مهنة التعليم على غيرها من المهن، وقد يكون من أحد الأسباب التي تفسر ذلك المفاهيم المجتمعية حول أن مهنة التدريس من أكثر المهن أمانا واستقرارا بالنسبة للإناث وأسرهن.

- ترتفع نسبة التحاق الطالبات في الجامعات الأردنية مقارنة مع الطلاب الذكور، يعود ذلك إلى أن الذكور قد يتركون المدارس بعد المرحلة الأساسية أو بعد الثانوية للدخول إلى سوق العمل في سن مبكرة. في المقابل يستمر انخراط الإناث في المراحل التعليمية؛ لما يوفره التعليم من فرص عمل لائقة وتحسين مستواهن المعيشي.

- تغير النظرة المجتمعية في نمط الالتحاق بالدراسة المهنية بين الجنسين أدى إلى تحسن طفيف في إقبال الإناث الأردنيات على التعليم المهني وفي تخصصات محددة مثل الاقتصاد المنزلي. فقد ارتفعت نسبة التحاق الإناث في التعليم المهني من (39.7%) في العام الدراسي (2017-2018) الى (46.5%) في العام الدراسي (2022-2023). وبلغت نسبة التحاق الاناث بتخصص الاقتصاد المنزلي (92.4%) في العام الدراسي (2022-2023).

- ارتفاع العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث، حيث ارتفع للإناث من (26.3) سنه في عام 2017 الى (27.6) سنه في عام 2023، بينما ارتفع لدى الذكور من (30.7) سنه الى (32.6) سنه خلال نفس الفترة. ويعود ذلك إلى الاوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الشباب من زيادة تكاليف الزواج، وزيادة رغبة الإناث نحو استكمال التعليم لدخول سوق العمل وتأمين مستقبلهن وتحسين أوضاعهن المعيشية.

- أوضحت النتائج انخفاضا في معدل الإنجاب في الأردن حيث انخفض معدل الانجاب الكلي من (5.6) طفل لكل سيدة في عام 1990 الى (2.6) طفل لكل سيدة في عام 2023. ويعود ذلك إلى ارتفاع مستويات التعليم للإناث، والتغير في العادات والتقاليد المتوارثة حول إنجاب عدد كبير من الأطفال، وارتفاع العمر عند الزواج الأول، وانتشار وسائل منع الحمل، والذي يعتبر من أهم المقاييس لمستوى الإنجاب السائد في المجتمع، وكذلك ارتفاع متطلبات المعيشة حيث تفضل الأسر عددا أقل من المواليد لضمان توفير ظروف معيشية مناسبة ومريحة لهم من حيث التعليم والصحة ومعايير معيشة أخرى أفضل.

- تفضل السيدات استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة ومنع الحمل، بسبب تدني فعالية الوسائل التقليدية والتي يتوقع أن ينتج عن استخدامها حمل غير مخطط له، وهذا يتفق مع خطط وبرامج وزارة الصحة في تنظيم الأسرة.

اتجاهات المشاركة الاقتصادية وواقع التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية

- الإناث الأردنيات ما زلن بعيدات عن الانخراط في سوق العمل وبوتيرة مستدامة، الأمر الذي قد يؤخر من تعزيز دور المرأة المترابط مع دور الرجل في التنمية والإصلاح والتطوير.

- مؤشرات التمكين الاقتصادي للإناث الأردنيات ما تزال منخفضة، وهناك حاجة لتنفيذ المزيد من البرامج والخطط ومتابعتها ومراقبتها للنهوض بواقع المرأة الأردنية لنيل حقوقها وزيادة مشاركتها الاقتصادية بشكل عادل جنبا إلى جنب مع الرجل.

- ما زال الباب مفتوحا أمام الباحثين والدارسين لمزيد من البحث المتعمق، للوقوف على العوامل والمسببات والتحديات التي تواجه تمكين الإناث الأردنيات اقتصاديا ومحاولة إيجاد الحلول لها.

الحماية الاجتماعية، والتمكين السياسي للمرأة الأردنية وتعزيز دورها القيادي في ظل القوانين والممارسات القائمة

- انخفضت نسبةُ السيّداتِ المتزوّجاتِ حاليّاً أو اللاتي سبقَ لهنَّ الزواجُ في الأعمار (15-49) سنة، واللاتي تعرضنَ لعنفٍ جسديٍّ أو جنسيٍّ أو عاطفيٍّ، من (22.0%) في عام 2012 إلى (14.7%) في عام 2023.

- بلغ عددُ الأعضاءِ من الإناثِ الأردنيّاتِ في مجلسِ الأعيانِ التاسعِ والعشرينَ لعام 2022 تسعةَ أعضاءٍ من إجمالي خمسةٍ وستينَ عضواً، بنسبةِ مشاركةٍ بلغت (13.8%).

- سجلت انتخابات مجلس النواب 2024 أعلى نسبة مشاركة سياسية للسيدات في الأردن، فقد حصلت تسعُ سيّداتٍ من أصل سبعٍ وعشرينَ سيّدةً على مقاعدَ بالتنافسِ من خلالِ القوائمِ الحزبيّةِ، بينما فازت ثماني عشرةَ سيّدةً بالمقاعدِ المخصّصةِ للمرأةِ (الكوتا)، نصفهنّ ينتمي إلى أحزابٍ سياسيّة في مجلس النواب العشرين عام 2024، مقارنةً بالمجلسِ السابقِ، حيث لم تنجحْ أيّ سيّدةٍ في الوصولِ بالتنافسِ إلى مجلسِ النوّابِ التاسعِ عشر عام 2020، وحصلنَ على خمسةَ عشرَ مقعداً فقط من خلالِ الكوتا.

- انخفضت نسبةُ المشاركةِ للإناثِ في السلكِ الوزاريِّ لتصلَ إلى (15.6%)، حيث بلغ عددُ السيّداتِ في السلكِ الوزاريِّ خمسَ سيّداتٍ من إجمالي اثنين وثلاثينَ عضواً، وبفجوةٍ بين الجنسينِ بلغت (68.8%).
- ارتفعت نسبةُ الإناثِ الأعضاءِ في السلكِ الدبلوماسيِّ من (17.2%) في عام 2008 إلى (25.6%) في عام 2023، أي بزيادةٍ بلغت (49.0%).
- ارتفعت نسبةُ الإناثِ السفيراتِ من (7.3%) في عام 2010 إلى (15.4%) في عام 2023، وتقلّصت الفجوةُ بين الجنسينِ إلى (69.2%).
- ارتفعت نسبةُ مشاركةِ الإناثِ في الأحزابِ السياسيّةِ من (27.8%) في سنة 2008 إلى (44.5%) في سنة 2024، أي بزيادةٍ بلغت (60.0%)، وفي المقابل انخفضت نسبةُ الذكورِ من (72.2%) إلى (55.5%) خلالَ الفترةِ ذاتها.
- سجلت محافظة المفرق أعلى نسبة لمشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (50.4%) مقابل (49.6%) للذكور. أما محافظة الطفيلة فقد حققت أدنى مشاركة للإناث في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (31.2%) مقابل (68.8%) للذكور. في حين تبين أن محافظة عجلون سجلت أعلى نسبة من المشاركات الإناث لفئة الشباب الذين أعمارهم (18-35) سنة في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (54.2%)، تلاها محافظة المفرق بنسبة بلغت (52.4%)، بينما سجلت محافظة معان أعلى نسبة من المشاركين الذكور في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (66.1%)، تلاها محافظتا الطفيلة والعقبة (63.6% و63.3%) على التوالي.
- ارتفعت حصّةُ تمثيلِ الإناثِ في المجالسِ البلديّةِ من (27.4%) إلى (28.5%)، بنسبةِ زيادةٍ بلغت (2.5%) خلالَ الفترةِ الزمنيّةِ من (2008 إلى 2022)، مقابل (72.6% و71.5%) على التوالي للذكورِ. وقد انخفضت فجوةُ النوعِ الاجتماعيِّ من (45.2%) إلى (43.0%) خلالَ تلكَ الفترة.
- انخفضت نسبةُ النساءِ في المناصبِ الإداريّةِ من (63.3%) في عام 2017 إلى (52.3%) في عام 2023. كما أشارت نتائج دراسة تحليل واقع حال المرأة في قطاع الخدمة المدنية على مستوى القطاع العام سابقا لعام 2023 تدني مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية القيادية والتنفيذية إلى (16.0%) في (97) دائرة حكومية.
- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الأردنية في النظام القضائي من (6.2%) في عام 2008 إلى (29.5%) في عام 2023، أي تضاعفت نسبةُ القاضياتِ خمسَ مرّاتٍ خلال الخمسَ عشرةَ سنةً الماضية، وتقلّصت الفجوةُ بين الجنسينِ إلى (41.0%) وعلى الرغم من ذلك، لم تشارك أي أنثى في عضوية المحكمة الدستورية منذ إنشائها، وكذلك في القضاء الشرعي والكنسي.

الفصل الأول:

منهجية الدراسة

مقدمة

إن رصد وقياس مؤشرات التنمية المستدامة لعام 2030 ضمن أهدافها السبعة عشر، والتي تشمل (الصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والحد من أوجه عدم المساواة، والإنتاج والاستهلاك المستدامين، والسلام والعدل والمؤسسات القوية، والشراكات من أجل الأهداف، وغيرها)، يعتبر من الأدوات المهمة والفعالة لقياس التجاوب مع المتطلبات الوطنية والدولية والقوانين والأنظمة والسياسات المعمول بها في الدولة.

كما يعتبر النوع الاجتماعي من المواضيع الرئيسية المهمة التي تتقاطع مع معظم القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والزراعية والسياسية، الأمر الذي يعزز الحاجة الملحة لتحليل واقع النوع الاجتماعي في كل بلد، ومقارنة الظروف الاجتماعية والاقتصادية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لغايات التعرف على الفجوات وأماكن القصور ومحاولة معالجتها والعمل على تحسينها وتطويرها لتحقيق الغايات المرجوة من حيث تحقيق المساواة العادلة بين الرجل والمرأة وضمان تكافؤ الفرص، والتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تأتي هذه الدراسة التحليلية التي اعتمدت التحليل المبسط الذي يوظف البيانات المتوفرة من مختلف المصادر لدراسة الظواهر والأنماط السائدة وتسليط الضوء عليها، لمساعدة متخذي القرار وصانعي السياسات على قياس التقدم المحرز في البرامج والاستراتيجيات والخطط الموضوعة لتحقيق الأهداف المنشودة في مجال تحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين.

تم إعداد هذه الدراسة ومراجعتها بالتنسيق مع الشركاء لغايات مناقشة الأهداف الرئيسية الواردة في الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الأردنية وتدعيمها ورفدها بما يتوفر من بيانات ومعلومات من مختلف المصادر حول مؤشرات التنمية المستدامة، للوصول إلى صورة واضحة حول واقع النوع الاجتماعي في الأردن، بهدف تحديد جوانب القوة لتعزيزها ومناطق الضعف لتسليط الضوء عليها وتقليصها أو التخلص منها. ويصب هذا في الهدف الأسمى، ألا وهو مساعدة متخذي القرار وصانعي السياسات على وضع خطط تنموية جادة وواقعية تساعد في النهوض بواقع المرأة الأردنية جنبا إلى جنب مع الرجل من حيث الحقوق والواجبات والتطلعات المستقبلية، ولبناء مجتمع متوازن، قوي، منافس ومستدام.

سيتم تناول المؤشرات الإحصائية ومناقشتها على كافة المستويات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية المتوفرة، كما سيتم مقارنتها عبر السنين حيثما كان ذلك ممكنا. هذا، وسيتم الاعتماد على الإحصاءات المتوفرة من دائرة الإحصاءات العامة، ومن بيانات إدارية متوفرة من مصادر مختلفة.

الهدف العام للدراسة

استخدام الإحصاءات المتوفرة ومعالجتها وتحليلها وتوظيفها لرصد واقع النوع الاجتماعي من منظور إحصائي، وذلك من خلال قياس واقع مؤشرات النوع الاجتماعي، في عدة مجالات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وتقاطعاتها مع الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بهدف الوصول إلى الصورة الحقيقية لواقع المرأة الأردنية مقارنة بالرجل من خلال الحقائق والأرقام.

المنهجية

تم اتباع الأسلوب الوصفي والتحليلي المبسط في إعداد الدراسة، حيث تم الاطلاع على تقارير مماثلة وطنية وإقليمية ودولية، وتم مقارنتها مع الواقع وأهم المستجدات وبما توثقه الإحصاءات من المصادر المختلفة، وعلى رأسها التعدادات السكانية، ومسح السكان والصحة الأسرية لعدة سنوات، وبيانات إدارية من مصادر متنوعة. كما تم حصر المواضيع ذات الأولوية التي يمكن تناولها في الدراسة من خلال تتبع واستقصاء أهم الظواهر السائدة في المجتمع الأردني، وتحديد قائمة بالأسئلة التي يمكن الإجابة عليها من خلال الدراسة. وبعد ذلك، تم تحديد قائمة بأهم المؤشرات وتحديد مصادرها.

كما تم تشكيل فريق عمل داخلي من دائرة الإحصاءات العامة يضم كل المديريات ذات العلاقة. وتم اتباع الأسلوب التشاركي لتعزيز وتطوير قدرات الفريق الفني في إعداد دراسات تحليلية مشابهة. وبالتعاون مع الفريق الفني، تم إعداد هيكل الدراسة من خلال تحديد المواضيع التي سيتم مناقشتها كمحتويات للدراسة، وإعداد خطة زمنية لإنهاء العمل على الدراسة مع تحديد المهام والمسؤوليات لكل جهة من الجهات.

وفي مراحل متقدمة، تم إشراك بعض المندوبين من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وعلى رأسهم اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة. وعند الانتهاء من تجهيز كافة الملفات وإعداد النسخة الأولية من التقرير، تم عرضها داخليا وعلى الجهات الشريكة للمراجعة وإبداء الرأي، واعتماد الدراسة بشكلها النهائي، ومن ثم إعداد خطة النشر والترويج.

تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي البسيط في إعداد هذه الدراسة، ولم يتم اتباع الأسلوب التحليلي المتعمق من حيث وضع الفرضيات ومحاولة قبولها أو رفضها، حيث إن هذا الأسلوب بحاجة إلى ظروف وبيئة عمل وأدوات غير متوفرة لمثل هذا النوع من الدراسات. إلا أن النتائج التي أشارت إليها البيانات المتوفرة وما قدمته من أدلة وحقائق لبعض الاتجاهات الإحصائية، قد تكون مدخلا ومنطلقا لمزيد من البحث والدراسة المتعمقة من قبل أصحاب القرار والباحثين.

أهم المفاهيم والتعريفات

تم اعتماد المفاهيم والتعريفات الواردة في التقرير، من المصادر الدولية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى التعريفات المعتمدة من قبل دائرة الإحصاءات العامة كونها الجهة الرسمية المخولة بجمع وتحليل ونشر الإحصاءات المعتمدة على المستوى الوطني.

1. **النوع الاجتماعي:** التمايز (الفروق) بين الرجال والنساء المرتبط بأدوار ومسؤوليات وفرص النساء أو الرجال الناتجة عن المفاهيم والثقافات المحلية، وليس حسب الجوانب البيولوجية. ويعرف أيضا حسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالخصائص الاجتماعية والفروق المرتبطة بكون الإنسان ذكرا أو أنثى.

2. **إحصاءات النوع الاجتماعي:** الإحصاءات التي تعكس قضايا النوع الاجتماعي والفروقات في المجتمع، فهي إحصاءات تصمم وتحدد منذ البداية لجمع معلومات عن القضايا التي من الممكن أن تتواجد فيها فروقات بين الجنسين. تستخدم كأدوات لبيان حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما أنها أداة لمساءلة الحكومات عن مدى تمسكها بالالتزامات الدولية القائمة على إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات التنمية وتعزيز تمكين المرأة.

3. **فجوة النوع الاجتماعي:** هي قيمة المؤشر للذكور (لأي خاصية) - قيمة المؤشر للإناث (لنفس الخاصية). وإذا كانت نتيجة الحساب هي صفر، فيعني ذلك عدم وجود فجوة نوعية بين الذكور والإناث في هذه الخاصية. أما إذا كانت النتيجة موجبة، فإن الفجوة النوعية تكون لصالح الذكور، وإذا كانت النتيجة سالبة، فإن الفجوة النوعية تكون لصالح الإناث.

4. **دمج النوع الاجتماعي:** هو إجراء تنفيذي يشير إلى الدمج المنظم لأولويات واحتياجات كل من الرجال والنساء في كافة السياسات والتشريعات والإجراءات، بهدف ضمان العدالة بينهما. ويجب مراعاة أثر هذه السياسات والتشريعات والإجراءات في جميع مراحل التخطيط، من تنفيذ ومتابعة وتقييم، على أوضاع كل من الرجال والنساء. وبعبارة أخرى، فإن تعميم مراعاة منظور النوع الاجتماعي في السياسات والخطط والبرامج والموازنات يعني أن تصبح المؤسسات والمنظمات واعية للاختلافات بين المرأة والرجل وللاحتياجات الخاصة بكل منهما، بحيث تؤخذ بعين الاعتبار لمعالجتها، وإيقاف التمييز المبني على الجنس، وتعزيز العدالة والمساواة على جميع المستويات والمجالات لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملها، حيث يشمل ذلك التشريعات والسياسات والإجراءات والاستراتيجيات المؤسسية والأعمال اليومية.

5. **تمكين المرأة :** هو قدرة النساء على إدارة شؤون حياتهن بشكل يمكنهن من تحقيق القيم والأهداف التي يؤمن بها، من خلال الاعتماد على ذاتهن، واتخاذ القرارات أو التأثير - بشكل جماعي أو فردي - على القرارات التي تمس جوانب حياتهن.وتعتبر عملية التمكين، بشكل عام، عملية طويلة الأمد ومتداخلة، تنتج عن بيئة مساعدة تضمن هذه القيم وتساعد على خلق الظروف المواتية التي تهيئ للنساء والرجال امتلاك الموارد اللازمة، والمعرفة، وحق التعبير والتمثيل السياسي، والقدرة التنظيمية.

6. **التمكين الاقتصادي :** توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم بها في المجتمع. ويعرف الوصول إلى الموارد بأنه توفير فرصة للمرأة لتملك الموارد مقارنة بالرجل، وزيادة وصولها إلى الموارد الاقتصادية، مما يعزز قدرتها على اتخاذ القرارات. حيث تقوم المرأة بدورها الطبيعي جنبا إلى جنب مع الرجل، الأمر الذي يدعو إلى تعزيز البيئة الملائمة لكي تكون أكثر فاعلية في المجتمع، مما يسهم في تحسين، وتعزيز وضعها المعيشي والاقتصادي لها.

7. **معدل الإعالة الاقتصادية :** يعرف بأنه الأفراد الذين هم خارج القوى العاملة والذين تقل أعمارهم عن (15 سنة)، إضافة إلى الأفراد غير النشيطين اقتصاديا، مقسومًا على الأفراد الذين هم داخل القوى العاملة (مشتغل + متعطل)، ثم ضرب الناتج في 100.

8. **معدل الإعالة الديموغرافية:** يعرف بأنه مجموع السكان الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة، والسكان الذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، مقسومًا على مجموع السكان في أعمار القوى البشرية (15-65 سنة)، ويعبر عنه لكل 100 فرد في أعمار القوى البشرية.

9. **المساواة بين النساء والرجال :** تعني أن جميع البشر (ذكورا وإناثا) أحرار في تطوير قدراتهم واختيار مسار حياتهم دون قيود لها علاقة بالجنس. ولا يعني هذا أن النساء والرجال مثل بعضهم البعض، ولكنه يعني أن تكون الفرص والمسؤوليات والأدوار لكل من الرجال والنساء متساوية. وهذا يعني المساواة في الفرص المتاحة لهم لممارسة حياتهم والحصول على السلع والموارد ذات القيمة الاجتماعية والتصرف بها. وتحقيقا لذلك، يتعين أحيانا تمكين الفئات ذات الإمكانيات المحدودة من الحصول على الموارد أو النهوض بها.

10. **العدالة:** تعني بشكل عام الإنصاف في التعامل مع الرجال والنساء، كل حسب احتياجاته الخاصة، وقد يتضمن ذلك المساواة في المعاملة أو الاختلاف في المعاملة، ولكن بشكل يضمن المساواة من حيث الحقوق والمزايا والالتزامات والفرص المتاحة ضمن سياق التنمية. يتطلب تحقيق التكافؤ بين النساء والرجال دائما اتخاذ تدابير بناءة، تعوض عن الحرمان التاريخي والاجتماعي للمرأة.

11. **تكافؤ الفرص:** يركز هذا المفهوم على توفير فرص متكافئة لجميع الأفراد للوصول إلى خدمات المؤسسات والانتفاع منها دون أي تمييز. وهذا يعني أن الجميع داخل المؤسسة يجب أن يكون لديهم فرص متساوية في التقدم للوظائف والتدريب والترقية والوصول إلى المراكز القيادية، وإنهاء العمل بدون أي تمييز على أساس الجنس، أو العمر أو الإعاقة أو الحالة الاجتماعية.

12. **متوسط العمر عند الزواج الأول :** متوسط عدد السنوات التي يقضيها الأفراد دون زواج قبل زواجهم الأول.

13. **دليل المساواة بين الجنسين:** يعبر هذا المؤشر عن الزيادة أو الانخفاض لصالح الذكور أو لصالح الإناث؛ فكلما كانت النتيجة أكبر، كان ذلك يعني أن التغيير كان إيجابيا لصالح الإناث. ويتم احتسابه من خلال قسمة قيمة المؤشر للإناث على قيمة المؤشر للذكور، ثم ضرب الناتج في 100.

14. **خُميس الرفاه:** يحتسب رفاه الأسر من خلال الأصول التي تمتلكها (أي نوع الأرضيات، ومصدر المياه، وتوافر الكهرباء، وحيازة السلع الاستهلاكية المعمرة). ويتم دمج هذه البيانات في مؤشر واحد للرفاه. ومن ثم، يتم تقسيم الأسر إلى خمس حسب مكانتها النسبية على مؤشر رفاه الأسرة.

15. **الشمول المالي:** يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم، سواء من المعاملات والمدفوعات، ومنتجات الادخار، وتسهيلات الائتمان، والقروض، وخدمات التأمين، بحيث يتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام.

تنظيم الدراسة

تتضمن الدراسة فصلين رئيسيين، الأول يعرض المنهجية المتبعة، والثاني يتناول النتائج الرئيسية لواقع النوع الاجتماعي في الأردن من منظور إحصائي، حيث تم التركيز على أربعة قضايا رئيسية هي:

1. **الخصائص السكانية من منظور النوع الاجتماعي:** لعكس الصورة الحقيقية لواقع المرأة الأردنية في المجتمع، انطلاقا من أهمية وقوفها جنبا إلى جنب مع الرجل في كافة ميادين الحياة، باعتبارها تشكل نصف المجتمع.
2. **واقع التمكين الاجتماعي للمرأة الأردنية:** حيث تم تناول التطور الحاصل في واقع المرأة الأردنية في عدة مجالات منها التعليم والصحة والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات، وكلها ممكنات مجتمعية لتعزيز وحماية المرأة، والتي تعد خطوة على طريق توفير أسس النجاح للبرامج والسياسات المعنية بتمكين وحماية المرأة الأردنية.
3. **اتجاهات المشاركة الاقتصادية وواقع التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية:** والذي يعد عاملا مهما لوصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية، وتحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الإيرادات، وعكس الصورة الحقيقية للمشاركة الاقتصادية الفعالة للمرأة الأردنية.
4. **الحماية الاجتماعية والتمكين السياسي للمرأة الأردنية:** وتعزيز دورها القيادي في ظل القوانين والممارسات القائمة، والذي يعزز دور المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة.

الشركاء الرئيسيين والجهات المستفيدة من الدراسة

- **القطاع الحكومي:** اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، واللجنة الوزارية لتمكين المرأة، وتليها الوزارات مثل وزارة الصحة، وزارة العمل، وزارة الإدارة المحلية (البلديات)، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، وزارة التنمية الاجتماعية / صندوق المعونة الوطنية، وزارة العدل، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة الصناعة والتجارة، والأحزاب السياسية، والجمعيات المحلية، والصحفيين والإعلاميين، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والمجلس الأعلى للسكان، والمجلس الوطني لشؤون الأسرة، ومركز دراسات المرأة في الجامعات الأردنية، ، وهيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية.
- **القطاع الأهلي والقطاع الخاص:** النقابات العمالية، والجمعيات الأهلية والنسوية وجمعيات الأعمال، وغرف الصناعة والتجارة، ومؤسسات المجتمع المدني.
- **المنظمات والهيئات الدولية:** المانحون، وهيئات الأمم المتحدة، ومؤسسات التمويل الدولية.
- **الجامعات، والمؤسسات الأكاديمية، ومراكز الأبحاث، والدراسات، والسياسات.**

الفصل الثاني:

النتائج الرئيسية

أولا: الخصائص الديموغرافية من منظور النوع الاجتماعي

تشكل المرأة الأردنية ما يقارب نصف المجتمع الأردني.

يعتبر عدد السكان مؤشرا أساسيا في احتساب العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها من المجالات. أشارت نتائج التقديرات السكانية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة لعام 2023، إلى ارتفاع عدد سكان الأردن ليصل إلى (11,516) مليون نسمة، منهم (5,419) مليون نسمة إناث و(6,097) مليون نسمة ذكور، حيث شكلت الإناث ما نسبته (47.1%) من سكان الأردن مقابل (52.9%) من الذكور، مما يعني أنه مقابل كل 100 أنثى في الأردن هناك 112.5 ذكرا. كما بلغ عدد السكان الأردنيين في عام 2023 (7,999) مليون نسمة، أي ما نسبته (69.5%) من إجمالي سكان الأردن، وشكلت الإناث الأردنيات (49.0%) والذكور الأردنيين (51.0%). وبلغت نسبة غير الأردنيين (30.5%) من إجمالي سكان الأردن، والتي شكلت الإناث غير الأردنيات منها ما نسبته (42.5%) مقابل (57.5%) للذكور.

يتميز المجتمع الأردني بالفتوة لكلا الجنسين.

يتصف المجتمع الأردني بالفتوة، إذ بلغ العمر الوسيط في الأردن (22.4) سنة في عام 2023. وبلغت نسبة السكان الأردنيين الذين أعمارهم دون الخامسة عشرة من العمر حوالي (34.5%) من السكان الأردنيين في عام 2023، وجاءت النسب متقاربة بين الإناث (34.3%) والذكور (34.7%) من نفس الفئة العمرية.

يتضح من الهرم السكاني للأردنيين التدرج ما بين الفئات العمرية. فقاعدة الهرم السكاني عريضة في الفئات العمرية الصغرى للفئتين (0 - 4) و(5 - 9) سنوات، وهي الفئات التي تحتاج إلى رعاية، وتتقلص بشكل تدريجي في الفئات العمرية اللاحقة حتى تكون أقل ما يكون في الفئات العمرية المتقدمة. إن اتساع القاعدة الهرمية يشير إلى أن معدل الإنجاب الكلي للأردنيين مرتفع، إذ سجل هذا المعدل (2.6) طفل لكل امرأة في سن الإنجاب حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023، وقد كان أعلى خلال العشر سنوات الماضية إذ سجل معدل الإنجاب الكلي للمرأة الأردنية (3.7) طفل لكل امرأة في سن الإنجاب في الفئة العمرية (15 - 49) سنة عام 2002. ويلاحظ أن هناك ارتفاعا في أعداد السكان في الفئة العمرية التالية (5 - 9) سنوات، بينما هناك انخفاض في عدد السكان بعد الفئة العمرية (54 - 59) سنة حتى العمر 80 سنة فأكثر. ويتضح كذلك أن نسبة الأفراد في عمر القوى البشرية (15-64) سنة تبلغ (61.3%)، وأن هناك تقاربا بين نسب الذكور والإناث في هذه الفئة العمرية، حيث بلغت النسبة للذكور (61.1%) وللإناث (61.5%).

شكل رقم (1): الهرم السكاني للأردنيين حسب الجنس في عام 2023

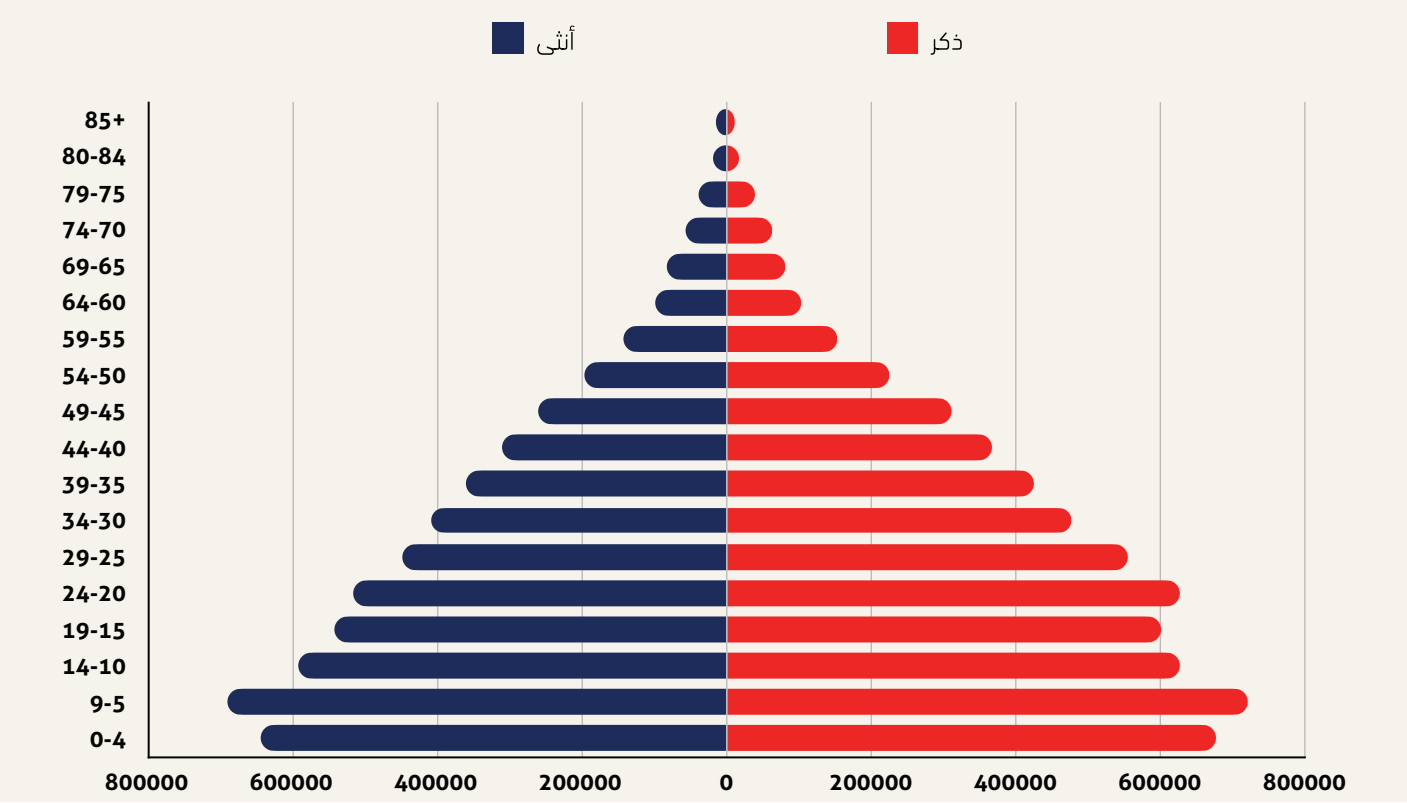

معدل الإعالة في الأردن متوسط مقارنة مع معدلات الإعالة للدول من نفس الفئة، خاصة بالنسبة للإناث.

يعتبر الأردن من الدول ذات معدلات الإعالة الديموغرافية المتوسطة مقارنة مع معدل الإعالة للدول من نفس الفئة. إذ انخفض معدل الإعالة الديموغرافية من (68.2%) فرد لكل 100 فرد في أعمار القوى البشرية في عام 2010 ليصل إلى (61.4%) فرد لكل 100 فرد في أعمار القوى البشرية في عام 2023. ويقيس مؤشر معدل الإعالة الديموغرافي التوازن ما بين عدد الأفراد المعالين وعدد الأفراد في أعمار القوى البشرية الذين أعمارهم (15 - 64) سنة.

وقد أظهرت نتائج مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023، أن (76.3%) من الإناث اللاتي يرأسن أسرهن هن أرامل، ثم تلاهن بفارق كبير المتزوجات (9.9%)، فالعزباوات (7.5%)، فالمطلقات (6.0%)، أما فيما يتعلق بالذكور الذين يرأسون أسرهم فكانت الغالبية العظمى منهم متزوجين بنسبة بلغت (95.0%). ولم تتأثر المشاركة الاقتصادية للنساء اللاتي يرأسن أسرهن، بل على العكس كانت أقل بكثير من معدل المشاركة للرجال الذين يرأسون أسرهم (4.8% مقابل 54.7%) في عام 2022 على التوالي. وبمقارنة متوسط الدخل من الاستخدام والدخل من العاملات لحسابهن الخاص لدى هذه الفئة من النساء نجد أنها لم تتجاوز (30.0%) من مجموع متوسط دخل الأسر التي ترأسها امرأة، في حين بلغت هذه النسبة (62.0%) لدى الأسر التي يرأسها رجل. وهذا يعني أن تقليص فجوة الدخل بين أرباب الأسر النساء والرجال له دلالات خاصة نحو تقليص ظاهرة تأنيث الفقر، والتي يمكن قياس أثرها من خلال تحليل دخل وإنفاق الأسر والأفراد. كما أدى التدني الملحوظ في مشاركة النساء اللاتي يرأسن أسرهن في سوق العمل إلى ارتفاع نسب الإعالة الاقتصادية، والذي يتم احتسابه من خلال مسح قوة العمل (العمالة والبطالة)، وقد بلغ (315.9%) في عام 2023، ويتم تفسير ذلك بأن كل شخص يشتغل يعيل (3) أشخاص بالإضافة إلى نفسه.

سجل الأردن انخفاضا ملحوظا في معدل النمو السكاني عبر السنوات.

سجل الأردن انخفاضا ملحوظا في معدل النمو السكاني عبر السنوات. يبلغ المعدل العالمي للنمو السكاني حوالي (1.2%)، وينخفض المعدل ليصل إلى أقل من (1.0%) للدول المتقدمة، بينما يزيد في الدول النامية ويصل إلى ما يقارب (3.0%). لأسباب مرتبطة بمعدلات الإنجاب، والوفيات، والهجرة الصافية، وغيرها من العوامل. يعد معدل النمو السكاني في الأردن مرتفعا مقارنة بالمعدل العالمي، حيث يقدر معدل النمو للسكان بـ(1.9%) حسب التقديرات السكانية لعام 2023. أما بالنسبة لمتوسط حجم الأسرة في الأردن، فقد سجل انخفاضا من (5.2) فرد في عام 2004 إلى (4.8) أفراد في عام 2015.

وبالنظر إلى توزيع السكان حسب الحضر والريف، وحسب بيانات التعداد الأخير في عام 2015، نجد أن معظم السكان في الأردن يعيشون في المناطق الحضرية، وبنسبة بلغت (90.3%). ويتركز السكان من الأردنيين في المناطق الحضرية، وبنسبة بلغت (87.8%) مقابل (12.2%) في المناطق الريفية. وتوزعت النسب بين الذكور والإناث بشكل متشابه، حيث لم يظهر أي تفاوت بين الذكور والإناث في الحضر والريف بما يحقق غاية الهدف 11 من اهداف التنمية المستدامة: "جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة، من خلال استخدام الموارد بكفاءة، بدون تمييز أو تفرقة من أي نوع".

شكل رقم (2): توزيع السكان في الأردن حسب الحضر والريف والجنسية والجنس في عام 2015

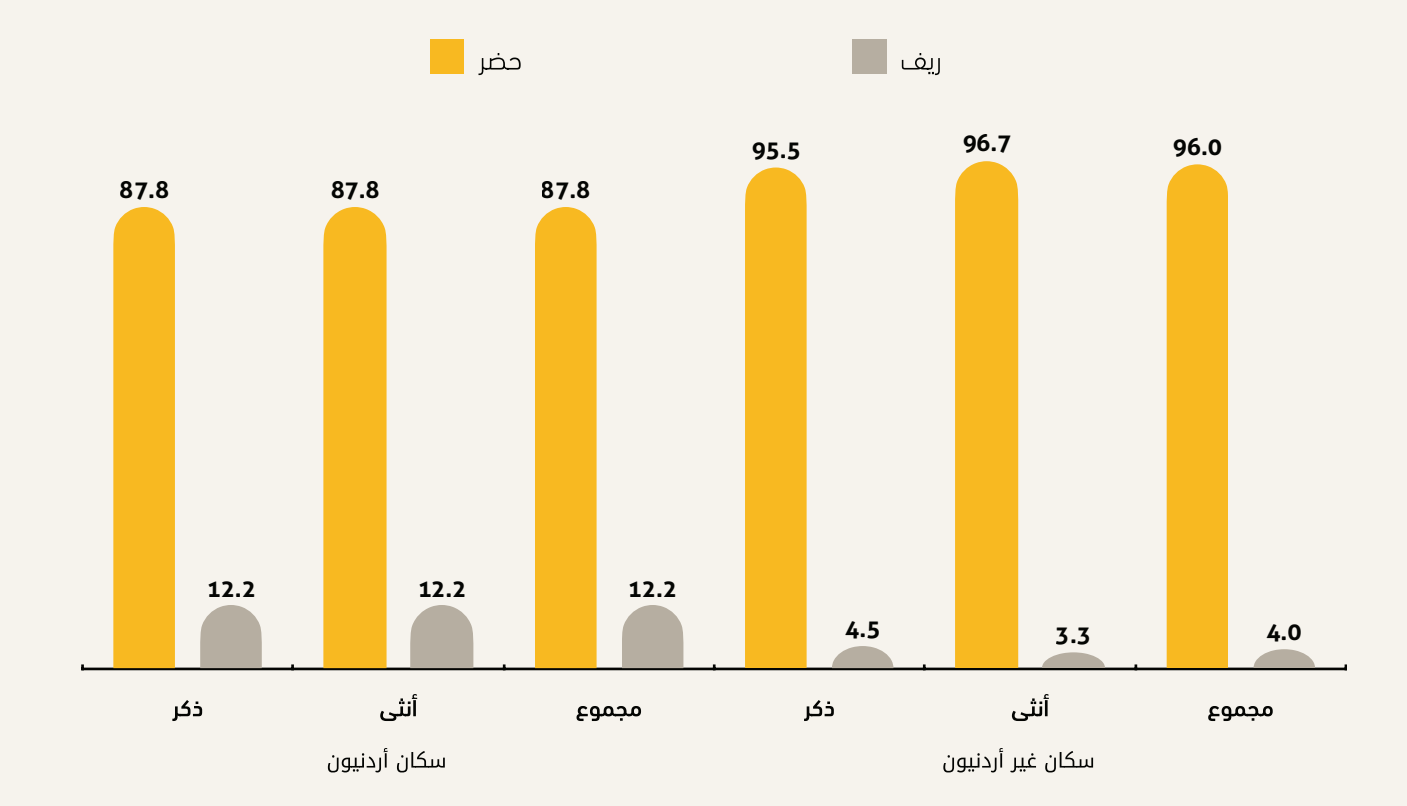

العاصمة أكثر المحافظات جذبا للسكان

يتأثر التوزيع الجغرافي للسكان بعوامل عدة أهمها الهجرتان الداخلية والخارجية واختلاف معدلات النمو السكاني وتباين توفر الفرص الاقتصادية والاجتماعية في محافظة دون الأخرى. حيث بينت دراسة[1] قامت بتنفيذها دائرة الإحصاءات العامة من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 أن ما نسبته (42.6%) من السكان انتقلوا الى العاصمة وهذا ما تؤكده البيانات السكانية المحدثة في عام 2023، والتي تشير إلى أن أكثر المحافظات جذبا للسكان هي محافظة العاصمة وأقلها محافظة الطفيلة، حيث إن حوالي خمسي سكان الأردن (42.6%) يقطنون في محافظة العاصمة، حيث بلغت نسبة السكان الأردنيين الذين يقيمون في العاصمة من اجمالي السكان (38.6%)، كما بلغت نسبة الإناث الأردنيات (38.8%) من اجمالي الإناث الأردنيات مقارنة ب (38.5%) للذكور الأردنيين من إجمالي الذكور الأردنيين.

خارطة رقم (1): الكثافة السكانية حسب الجنس والمحافظة في عام 2023

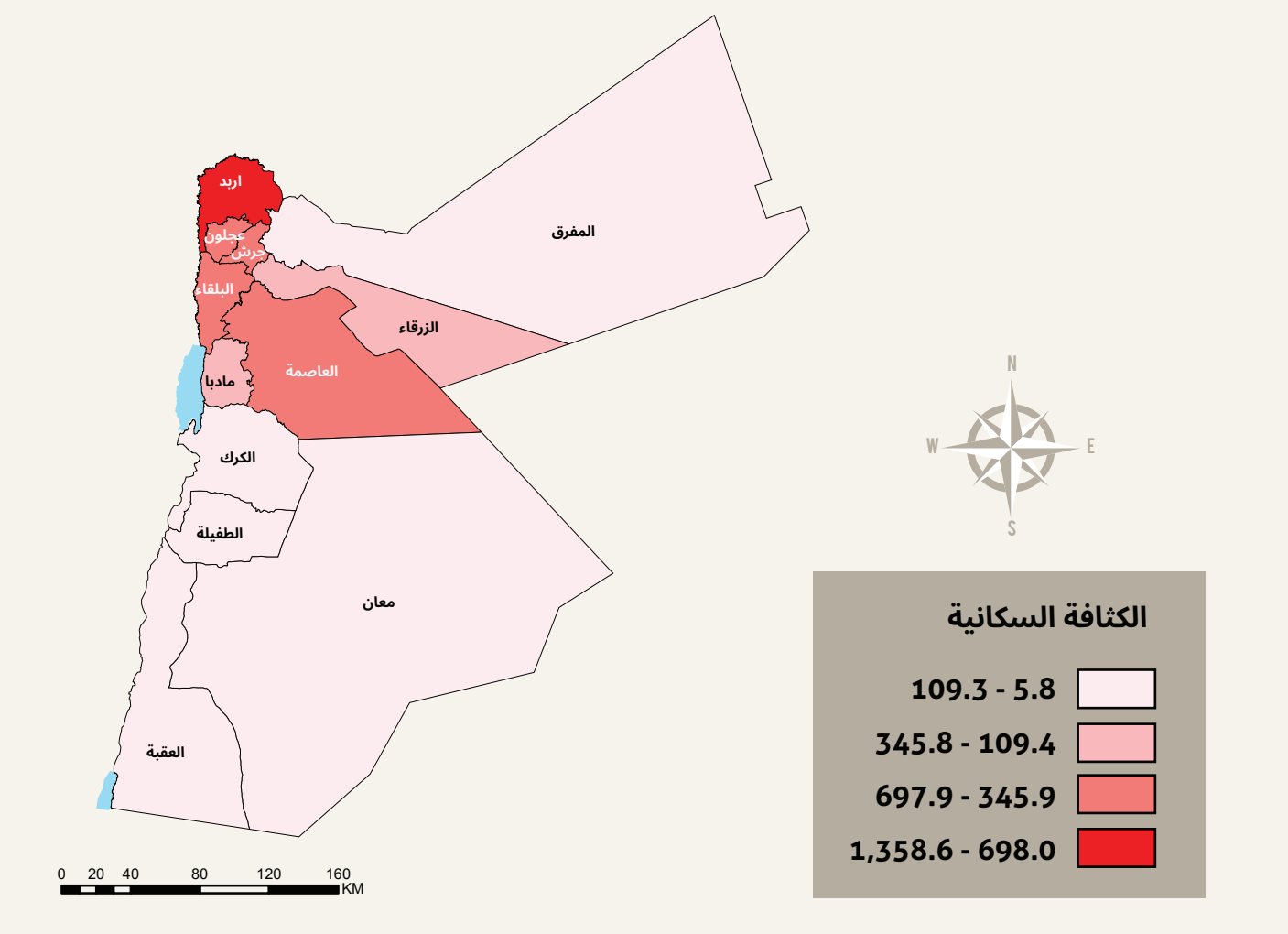

1 https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Analytical_Reports/Immigration.pdf

شكل رقم (3): توزيع السكان الأردنيين المقدر حسب المحافظة والجنس في عام 2023

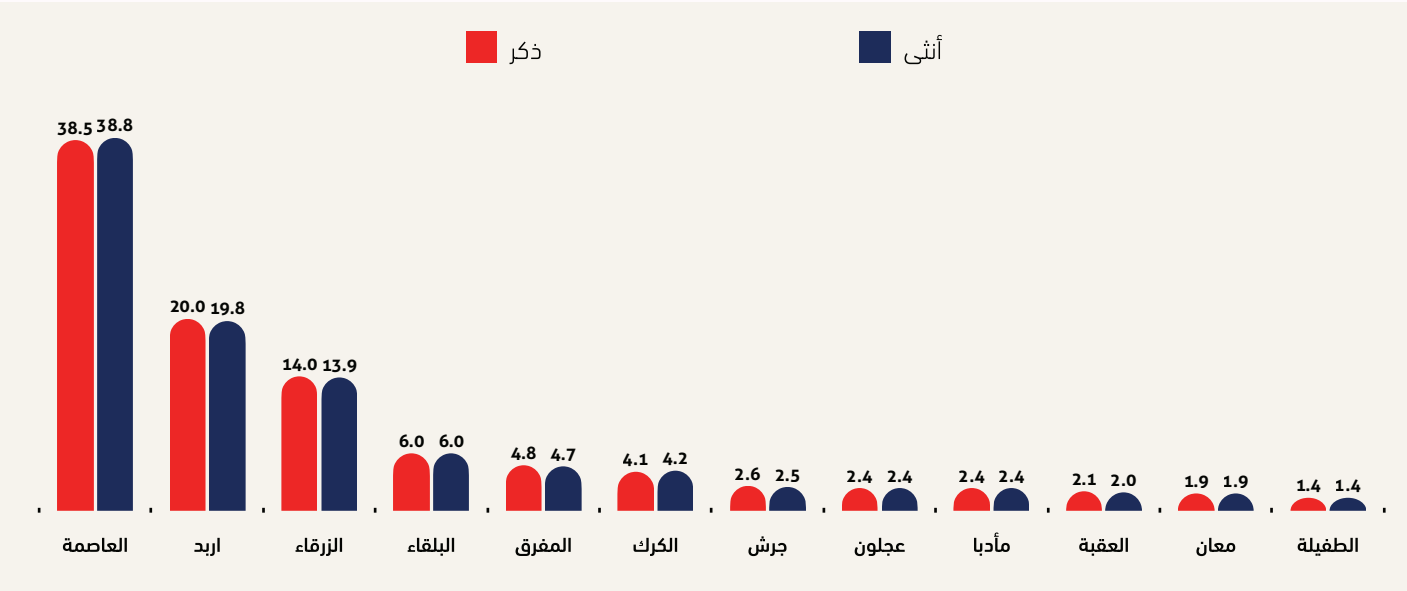

كما تشير التقديرات السكانية نهاية عام 2023 إلى أن الإناث في الفئة العمرية (15-64)، وهي فئة القوى البشرية، تتركز في محافظات العاصمة، والزرقاء، والمفرق، وإربد. في حين أن النسبة تقل كلما توجهنا جنوبا في محافظات الطفيلة ومعان والعقبة. وسيتم ربط هذه النتائج بالتمكين الاقتصادي ومشاركة الإناث الأردنيات في قوة العمل ضمن بنود هذه الدراسة.

خارطة رقم (2): عدد الإناث الأردنيات المقدر في الفئة العمرية (15 - 64) سنة حسب المحافظة في عام 2023

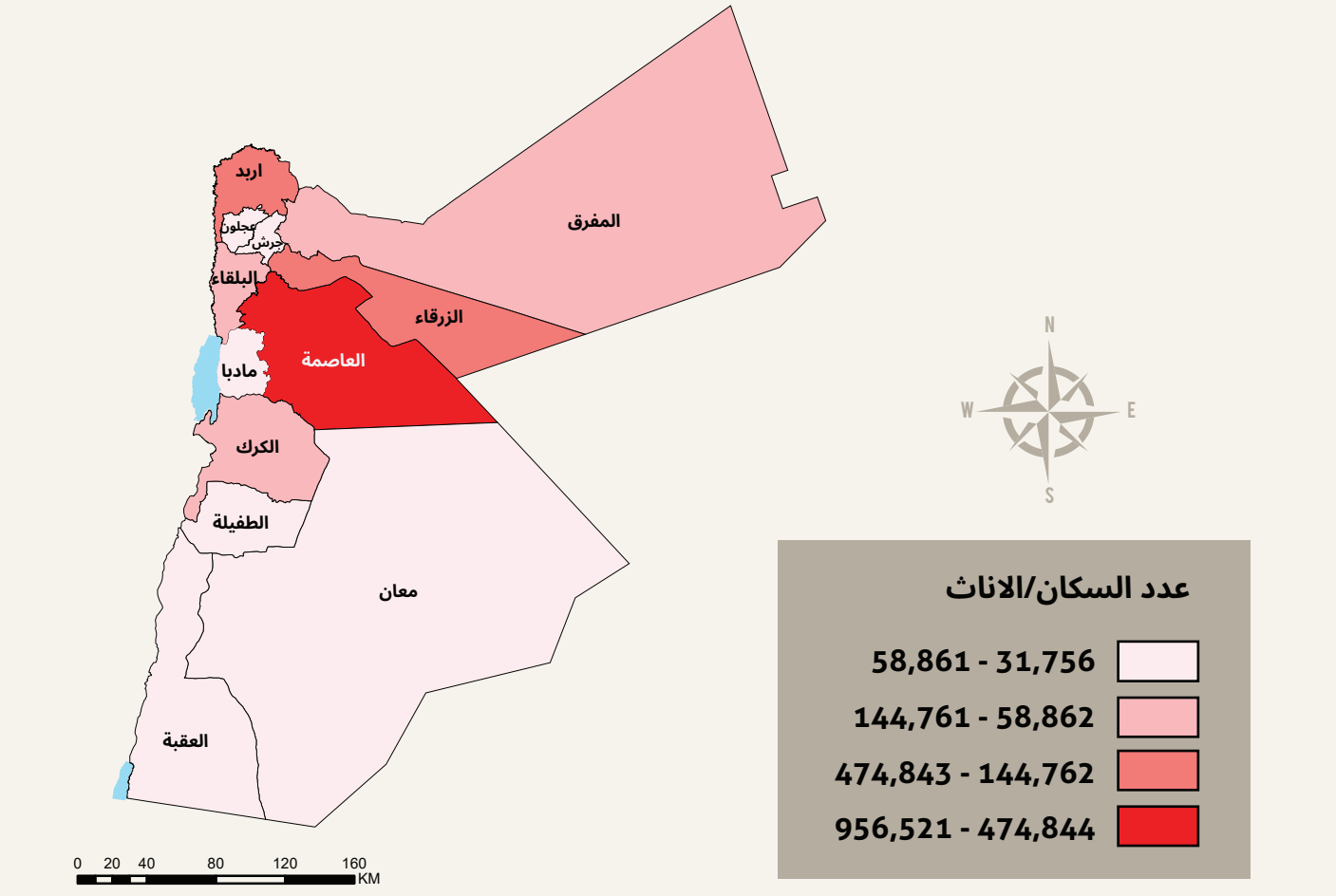

ملخص الاستنتاجات والتحليل:

مما تقدم من حقائق يمكننا الخروج بعدد من الاستنتاجات الأولية الهامة المتعلقة بأعداد السكان الإناث والذكور في الأردن، ونسب السكان ضمن فئة القوى البشرية وتوزيعاتها الجغرافية، ومعدلات الإعالة الديموغرافية والاقتصادية، ومعدلات النمو السكاني. وما يولده ذلك من تبعات على الحكومة لتوفير فرص عمل لائقة وكافية للسكان، ووضع ومراقبة تنفيذ البرامج التنموية المتعلقة بخفض معدلات الإنجاب في الأردن وإيجاد الحلول التحفيزية للحد من الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. ومن أهم التحديات كذلك زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية التي تشكل ما يقارب من نصف المجتمع وأي تعطيل لدورها يعني هدرا للفرص التنموية للدولة. إلا أن هذه العوامل والمسببات لا تزال بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة المتعمقة لفهمها وتحليلها ووضع الحلول الخلاقة لها.

ولقد بينت الدراسة ارتفاع نسبة الأطفال دون سن الخامسة عشر في الأردن، والذي سينعكس مستقبلا على معدل النمو السكاني وزيادة في عدد السكان وفي القوى البشرية لكلا الجنسين، وارتفاع معدل الإعالة الديموغرافية والاقتصادية وخاصة للإناث مما يتطلب استحداث فرص عمل كافية لإعالة أسرهن، وتفعيل مشاركتهن الاقتصادية لدعم النمو الاقتصادي والقدرة على تنفيذ الخطط والسياسات التنموية من خلال الاستثمار في تلك القوى البشرية على أسس العدل والإنصاف وضمان تكافؤ الفرص مما يحقق التنمية والتطوير المستدام للدولة.

ثانيا: واقع التمكين الاجتماعي للمرأة الأردنية

شكلت الأولويات والسياسات والمبادرات الحكومية في الأردن حجر الأساس في وضع استراتيجيات وخطط داعمة من أجل تمكين وحماية المرأة الأردنية اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، من خلال التغيير الشامل للعمليات والإجراءات المسؤولة عن رفع مكانة المرأة في المجتمع ودعمها وزيادة قدرتها في اكتساب القوة والثقة بالنفس وتوسيع الخيارات وزيادة الوصول إلى الموارد والتحكم بها.

ومن أهم مؤشرات التمكين الاجتماعي قياس الإنجازات العلمية والمعرفية والتكنولوجية والصحية التي تحققت خلال السنوات الماضية.

حقق الأردن إنجازا حقيقيا في مكافحة الأمية، ونسب الالتحاق بين الذكور والإناث في كافة المراحل التعليمية.

لقد خطى الأردن خطوات واسعة ونوعية في مجال مكافحة الأمية. فالمتتبع لنسب الأمية يلاحظ الانخفاض في معدلاتها بين الأعوام 2000 (11.0%) لتصل إلى (5.8%) عام 2023، وبنسبة انخفاض حوالي الضعف لكل من الذكور والإناث، حيث بلغت نسبة الأمية (5.7% للذكور و16.5% للإناث) في عام 2000، وانخفضت إلى (2.5% ذكور و7.4% للإناث) في عام 2023.

وأظهرت بيانات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي (2022-2023) أن نسب التحاق الإناث والذكور متقاربة في مرحلة رياض الأطفال التي بلغت (40.9%) للإناث و(37.4%) للذكور، وفي المرحلة الأساسية الإلزامية التي بلغت (94.8%) للإناث و(94.6%) للذكور. في حين أن النسب تزيد لصالح الإناث في مرحلة الثانوي بواقع (83.1%) للإناث مقارنة مع (73.0%) للذكور.

شكل رقم (4): نسب الالتحاق الصافي لمراحل التعليم المختلفة حسب الجنس للعامين الدراسيين (2018 - 2019) و (2022 - 2023)

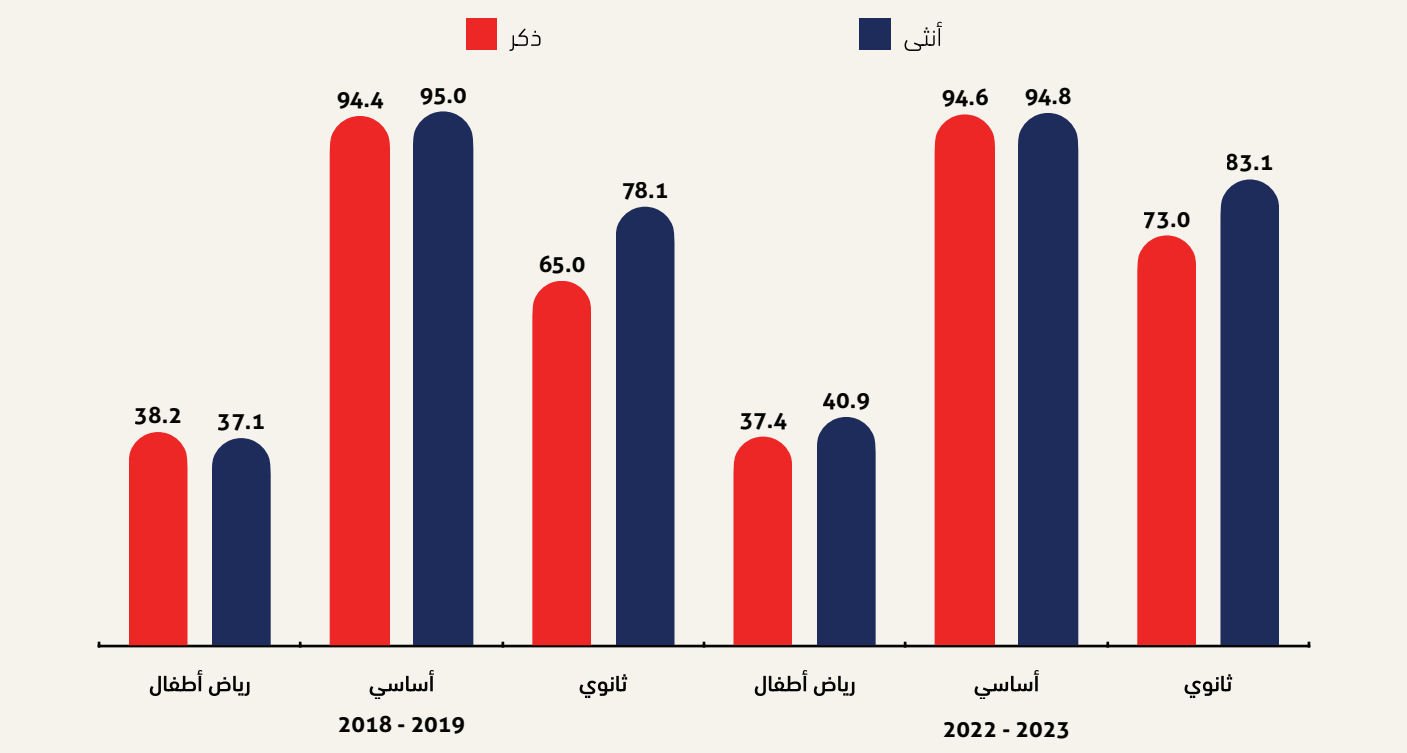

تم جسر فجوة النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث في التعليم الأكاديمي، إلا أن فجوة النوع الاجتماعي ما زالت واسعة بين الجنسين في التعليم المهني.

يعتبر التعليم المهني خاصة في مرحلة التعليم الثانوي، من المسارات التي تساهم في تلبية متطلبات سوق العمل، وزيادة التوظيف والإنتاجية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي واستدامته، وكل ذلك من خلال اكتساب الطلاب المهارات والمعرفة المطلوبة. وقد قامت الحكومة الأردنية بعمليات إصلاح طموحة لنظام التعليم المهني لا سيما في التعليم الثانوي. ومن أهم تلك الإنجازات إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني[2] 2023 - 2027، وذلك لغايات معالجة التحديات التي يواجهها هذا النوع من التعليم، وعلى رأسها انخفاض في معدلات الالتحاق خاصة بين الإناث الأردنيات.

أظهرت بيانات وزارة التربية والتعليم اتجاهات إيجابية نحو التحاق الإناث في التعليم المهني خلال العامين الدراسيين (2017 - 2018) و(2022-2023)، إذ ارتفعت نسبة التحاق الإناث من (39.7%) إلى (46.5%)، وبتقليص للفجوة النوع اجتماعي من (20.6%) إلى (7.0%) خلال تلك الفترة. وحسب التخصص المهني، أظهرت البيانات وجود فروقات بين الذكور والإناث من حيث التخصصات المهنية. حيث توجه الطلاب الذكور إلى تخصص مهني صناعي بنسبة بلغت (67.2%) في العام الدراسي (2022-2023). في حين توجهت الإناث إلى تخصص الاقتصاد المنزلي بنسبة بلغت (92.4%) لنفس العام الدراسي.

وعند إلقاء الضوء على التعليم المهني، فقد تبين أنه بالرغم من ارتفاع نسب الالتحاق للإناث بهذا النوع من التعليم في تخصصات محددة، لكنه لم يعكس أثره على الواقع الاقتصادي لهن، خاصة وأن التركز يتجه نحوص تخصص الاقتصاد المنزلي على حساب تخصصات أخرى قد تكون افضل من ناحية توفر فرص العمل، مثل الفندقة والزراعة.

شكل رقم (5): نسب الالتحاق بالتعليم المهني حسب التخصص والجنس ما بين العامين الدراسيين (2017 - 2018) و (2022 - 2023)

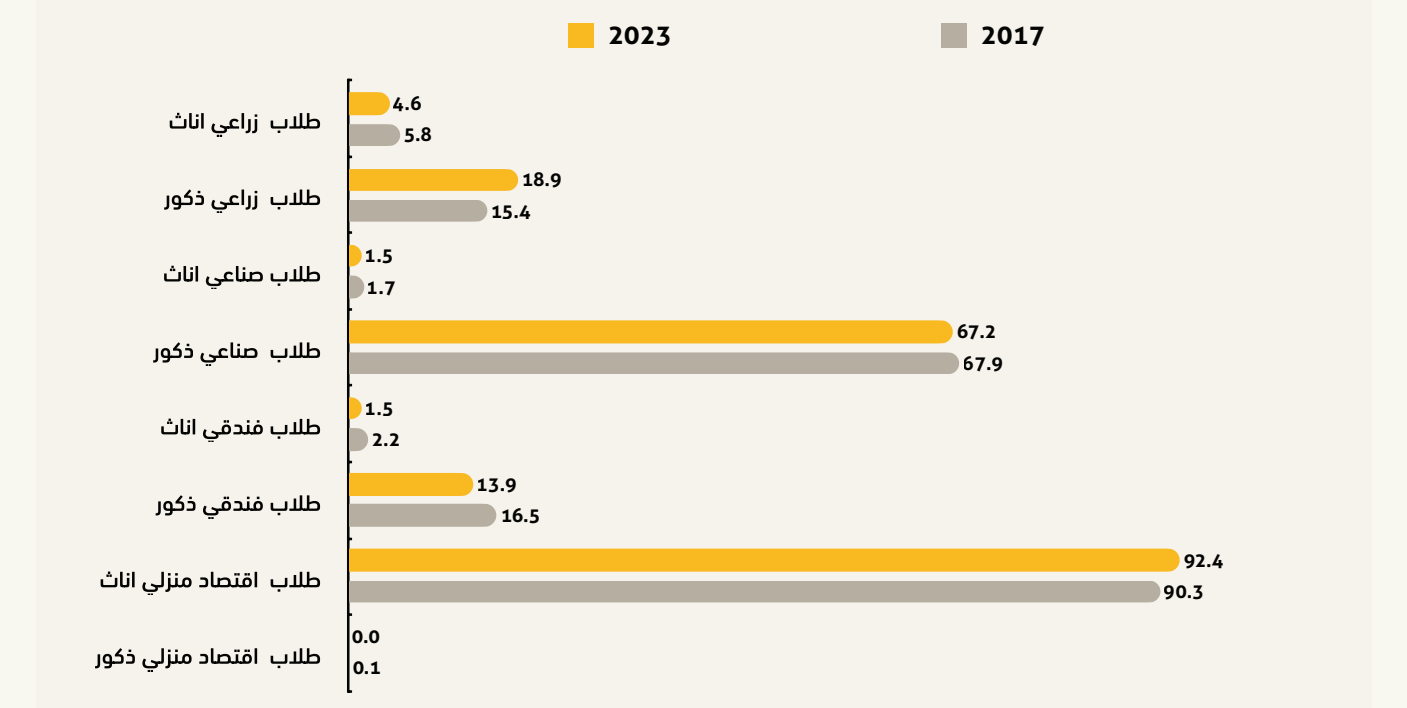

2 https://tvsdc.gov.jo/استراتيجية-tvet/

نسب مرتفعة من الإناث الأردنيات يعملن في الهيئات التدريسية وكمديرات مدارس في كافة المستويات التعليمية.

أشارت بيانات وزارة التربية والتعليم لعام 2023، التي تشمل جميع قطاعات التعليم (العام والخاص)، إلى أن نسبة الإناث العاملات في الهيئات التدريسية وفي جميع مراحل التعليم قد بلغت (67.5%) مقارنة بالذكور (32.5%) وبفجوة نوع اجتماعي (35.0-) نقطة مئوية لصالح الإناث. وشكلت الإناث العاملات في الهيئات التدريسية في المرحلة الأساسية (70.4%) مقارنة مع الذكور (29.6%) وبفجوة نوع اجتماعي لصالح الإناث بلغت (40.8-) نقطة مئوية. في حين بلغت نسبة الإناث في الهيئات التدريسية (55.9%) والذكور (44.1%) وبفجوة نوع اجتماعي مقدارها (11.8-) نقطة مئوية لصالح الإناث. كما كان الاتجاه ذاته بالنسبة لمديرات ومديري المدارس لنفس العام 2023، حيث بلغت نسبة مديرات المدارس في المرحلة الأساسية (76.4%) وللذكور (23.6%) بفجوة نوع اجتماعي لصالح الإناث مقدارها (52.8-) نقطة مئوية، ومديرات المدارس الثانوية (61.5%) مقارنة مع مدراء المدارس الثانوية (38.5%) وبفجوة نوع اجتماعي لصالح الإناث بلغت (23.0-) نقطة مئوية.

شكل رقم (6): النسبة المئوية للكادر التعليمي في المدارس حسب المرحلة التعليمية والجنس خلال الأعوام الدراسية (2017 - 2018 و 2022 - 2023)

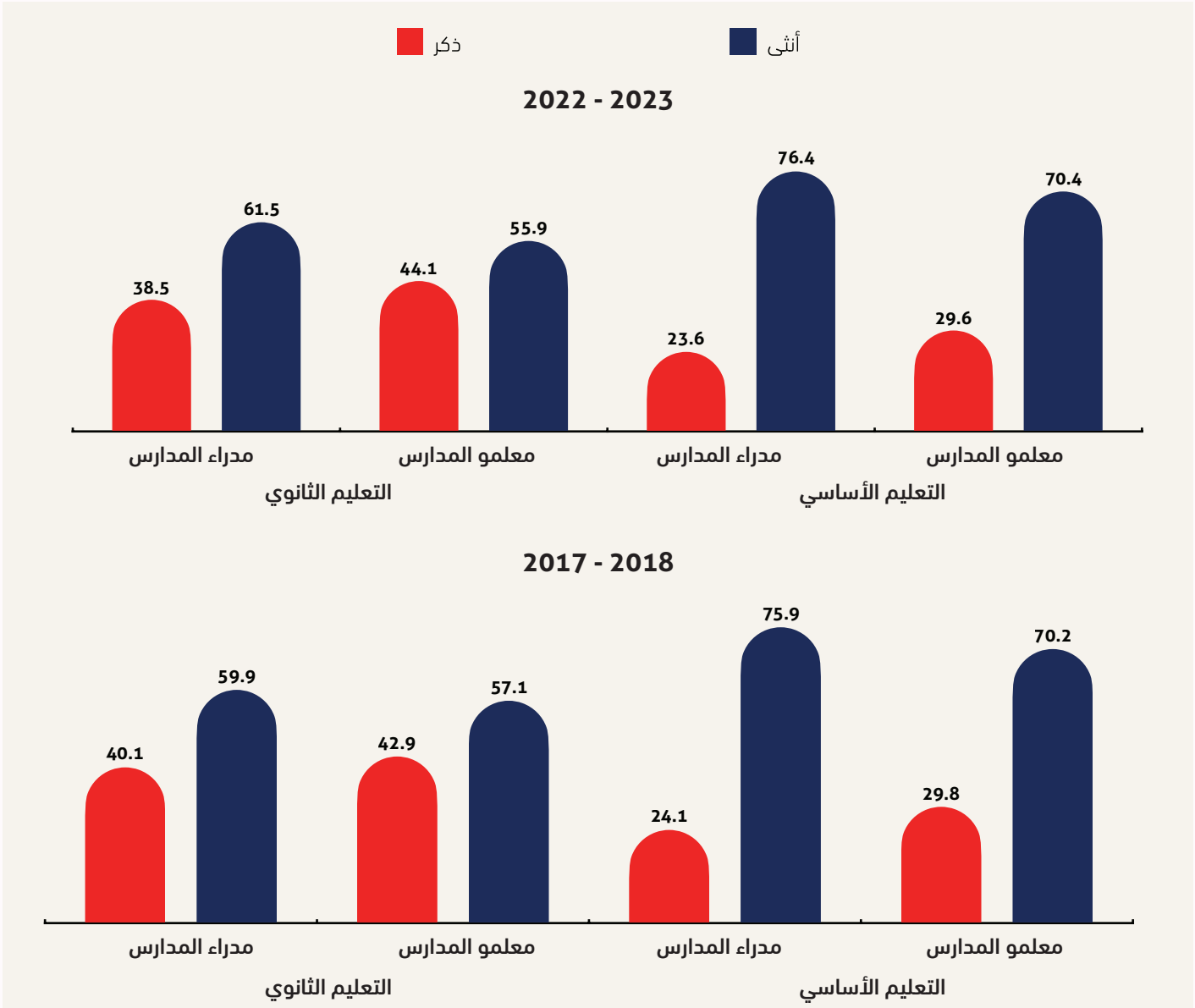

حققت النساء الأردنيات تقدما كبيرا في مجال التعليم الجامعي.

من منطلق تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبهدف القضاء على فجوة النوع الاجتماعي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وضعت العديد من البرامج والسياسات والخطط الحكومية للنهوض بالواقع التعليمي للإناث في الأردن، بالتزامن مع التغييرات الإيجابية في الثقافة المجتمعية حول تعليم الإناث، وكل ذلك انعكس بشكل جوهري على نسب الإناث الملتحقات والخريجات، وخاصة في الدراسات العليا.

سجلت الإناث اللاتي التحقن بمستوى البكالوريوس نسبة (55.1%) مقارنة بـ (44.9%) للذكور، وبفجوة نوع اجتماعي بلغت (10.2-) نقطة مئوية لصالح الإناث. ولقد بينت نتائج مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023 أن أعلى معدل بطالة للإناث الأردنيات كان ممن حصلن على الشهادة الجامعية (بكالوريوس) وبنسبة بلغت (35.8%) مقابل (21.9%) للذكور.

وحسب الكليات العلمية والنظرية، أظهرت النتائج لعام 2022 الاتجاه ذاته في نسب الالتحاق، الذي كان لصالح الإناث، حيث بلغت نسبة الملتحقات بالكليات العلمية (51.6%) مقارنة بـ (48.4%) للملتحقين الذكور. لكن عند النظر بشكل أعمق في مجال اختصاص الدراسة، يظهر أن هناك اختلافا واضحا بين الجنسين فيما يتعلق بالتخصص العلمي، حيث تميل الطالبات للالتحاق بالجامعات الأردنية في تخصص الصيدلة والعلوم الطبيعية والطب والعلوم الطبية وعلوم التأهيل (69.0% و65.9% و62.4%) على التوالي، في حين يميل الطلاب الذكور للالتحاق بالجامعات الأردنية في اختصاصي علوم الحاسوب والهندسة وبنسب (63.4% و61.6%) على التوالي. كما بلغت نسبة الملتحقات بالكليات النظرية (مثل تخصصات العلوم الإنسانية والإدارة والآداب وغيرها) (59.4%) مقارنة بـ (40.6%) للملتحقين الذكور.

شكل رقم (7): النسبة المئوية للطلبة الملتحقين لدرجة البكالوريوس في الكليات العلمية حسب الكلية والجنس في عام 2022

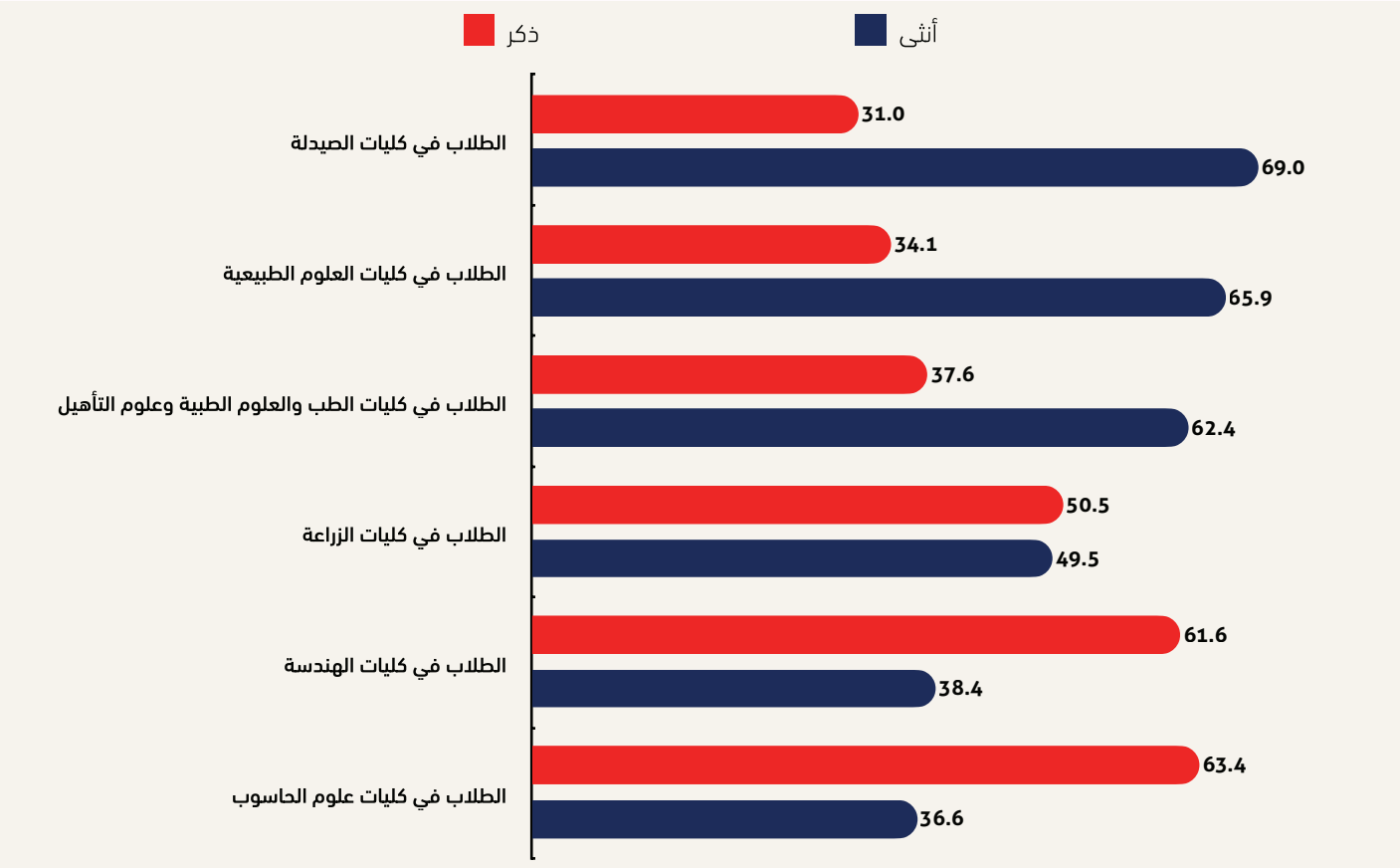

وأشارت بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2022 إلى أن أعلى نسبة التحاق للإناث بالجامعات الأردنية كانت بمستوى الدبلوم العالي وبنسبة بلغت (60.3%) وتليها بالماجستير (58.9%) والدكتوراة (48.6%). وقد فاقت نسب التحاق الذكور بالدبلوم العالي، حيث بلغت (39.7%) والماجستير (44.0%) والدكتوراة (56.0%). كما سجلت الإناث الأردنيات في عام 2023 أعلى معدل مشاركة اقتصادية بين الإناث اللاتي يحملن شهادة الدكتوراة وبنسبة بلغت (71.7%)، مقابل (63.3%) للذكور. في حين بلغ معدل البطالة للإناث الأردنيات الحاصلات على شهادة الماجستير (28.9%)، و(14.5%) للدبلوم العالي و(6.2%) للدكتوراة. مقابل (9.7%)، و(1.9%)، و(3.6%) للذكور على التوالي. وتشير هذه النتائج إلى التحديات التي تواجهها خريجات الجامعات من الإناث للوصول إلى فرص عمل تتلائم مع المؤهلات الجامعية اللاتي حصلن عليها.

شكل رقم (8): توزيع الملتحقين في الدراسات العليا حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي لعام 2022

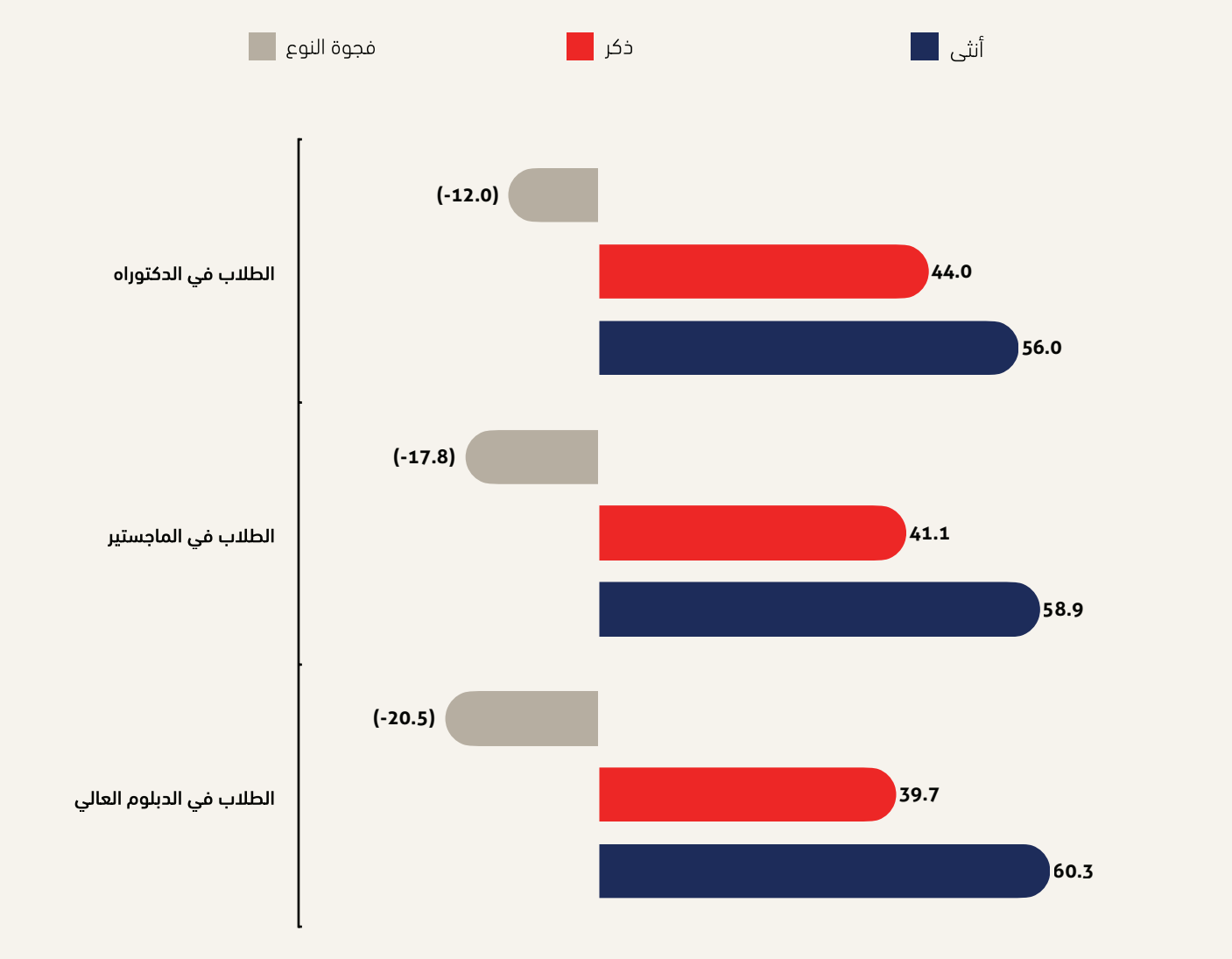

فجوة النوع الاجتماعي لصالح الذكور في الهيئات التدريسية الجامعية

أظهرت نسب الخريجين من الدراسات العليا نتائج ايجابية لإقبال الإناث على كافة مستويات الدراسات العليا خلال الفترة ما بين 2018-2022، إلا أن هناك فجوة واضحة في تعيين الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية لصالح الذكور. حيث استحوذ الذكور على أكثر من ثلثي أعضاء الهيئات التدريسية في الكليات العلمية في الجامعات الأردنية بنسبة بلغت (71.9%) خلال عام 2020، مقارنة بالإناث الذين بلغت نسبتهم (28.1%) من إجمالي أعضاء الهيئات التدريسية في الكليات العلمية. وفيما يتعلق بالكليات النظرية، بلغت نسبة الذكور (72.3%)، في حين أن نسبة الإناث كانت (27.7%).

شكل رقم (9): توزيع الهيئات التدريسية في الجامعات الأردنية في الكليات العلمية والنظرية حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي لعام 2020

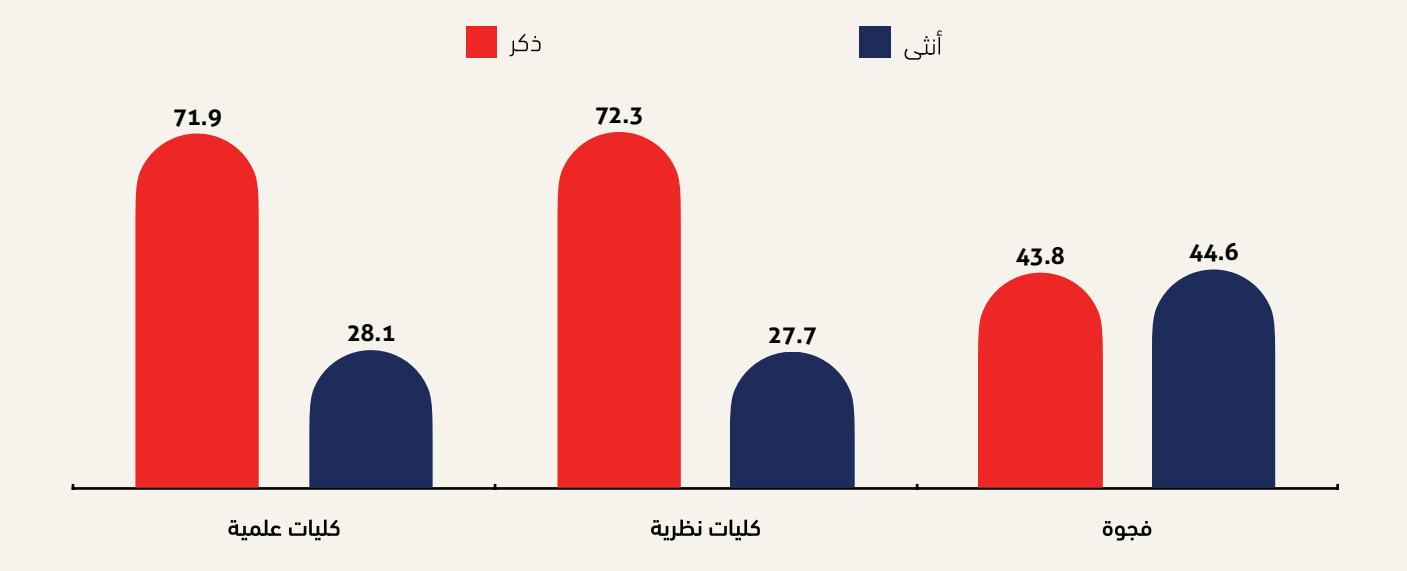

فيما أظهرت بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2020 أنه كلما زادت درجة الهيئة التدريسية كلما انخفضت نسبة تعيين الإناث، حيث بلغت نسبة الذكور في درجة "أستاذ" (91.4%)، بينما بلغت نسبة الإناث (8.6%)، بفجوة نوع اجتماعي كبيرة بلغت (82.7%).

شكل رقم (10): توزيع هيئات التدريس في الجامعات الأردنية حسب الجنس لعام 2020

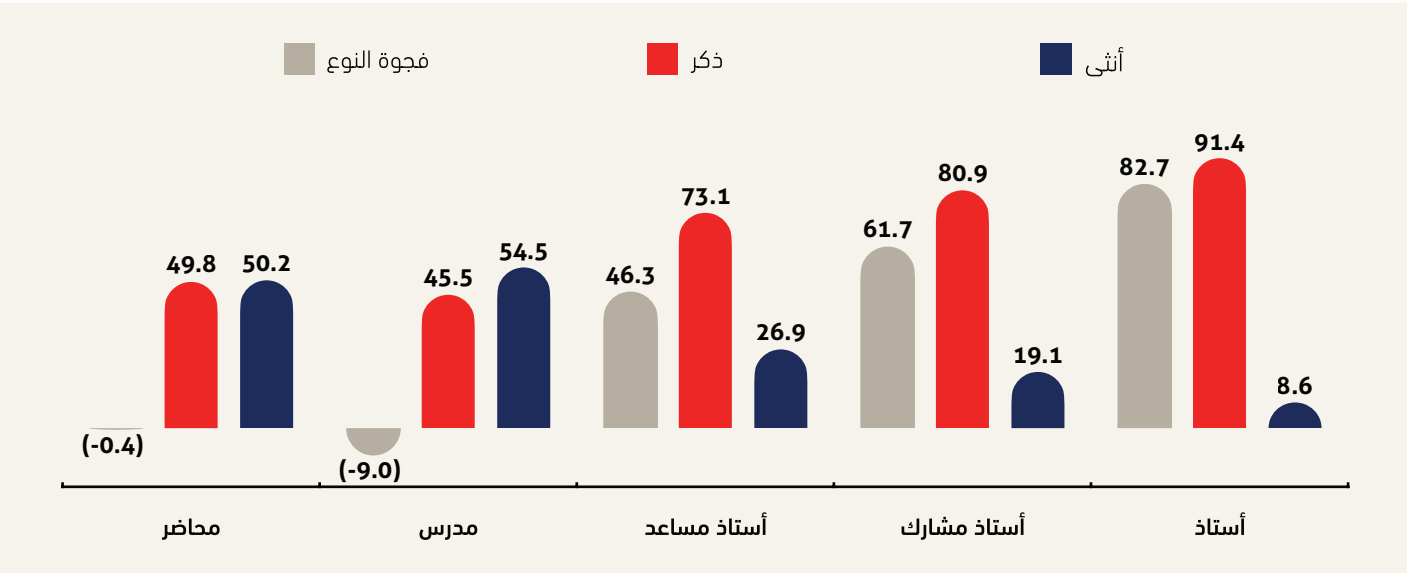

المرأة الأردنية ونشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

ساهمت الثورة التكنولوجية، والمتمثلة في وفرة المعلومات والمعرفة، في تحويل العالم إلى قرية صغيرة يستطيع فيها الجميع التواصل والوصول إلى كم هائل من المعرفة، مع إمكانية تسارعها مستقبلا من خلال أدوات تكنولوجية مستحدثة، مثل: (الذكاء الاصطناعي، الروبوتات، خدمات الحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة وغيرها).

يعتبر نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من أسرع الأنشطة الاقتصادية نموا، وهو من الأنشطة الواعدة لفتح فرص عمل للشباب وخاصة الإناث.

لا تعتبر التكنولوجيا محايدة بين الجنسين، حيث تواجه الإناث حواجز إضافية ثقافية واقتصادية وهيكلية تحول دون مشاركتهن على قدم المساواة في الاقتصاد الرقمي مثل الذكور. وللعمل على تقليص فجوة النوع الاجتماعي في التنمية الرقمية، أشار البنك الدولي[3] من خلال دراسة متخصصة تم إعدادها لتحقيق التنمية الرقمية في كل من الأردن ولبنان والعراق، إلى ضرورة معالجة العوائق واستثمار الفرص في خمس مجالات رئيسية، أهمها البنية التحتية الرقمية، والخدمات المالية الرقمية، والمنصات الرقمية، وريادة الأعمال الرقمية، والمهارات الرقمية.

وعلى غرار دول العالم، يعتبر نشاط تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد الأنشطة الرئيسية التي تساهم في بناء الاقتصاد الأردني وتحقيق التنمية الشاملة المستدامة. وقد بات من الأنشطة الاقتصادية الواعدة التي يعول عليها من أجل تحسين مستوى الأداء الاقتصادي للدولة، وهو من أسرع الأنشطة الاقتصادية نموا. كما يعتبر من القطاعات الواعدة لفتح فرص عمل للشباب، خاصة الإناث، لما يتميز به من مرونة في أوقات العمل والدوام، مما يساعد على المواءمة بين انخراط الإناث في سوق العمل وأداء مسؤولياتهن الاجتماعية المتعلقة بالأسرة.

وأظهرت دراسة نفذها البنك الدولي[4] أن هناك علاقة طردية بين الوصول إلى الإنترنت وزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية. ويتحقق ذلك من خلال ثلاثة عوامل: الأول، تسهيل البحث والتقدم للحصول على وظيفة إلكترونيا دون الحاجة للوصول إلى مكاتب العمل؛ والثاني، من خلال ترتيبات العمل الجزئي أو المرن التي تتيح للمرأة المواءمة بين عملها ومسؤولياتها الأسرية؛ والثالث، تسهيل الوصول إلى المعلومات التي تساهم في تغيير المعتقدات الاجتماعية ذات العلاقة بالزواج وإنجاب الأطفال، خاصة للنساء غير المتزوجات، مما يعزز القدرة التفاوضية للإناث داخل الأسرة.

3 World Bank: Mashreq: 5 Lessons to Increase Women's Work in the Digital Sector. Nov. 2022. Amman- Jordan.

4 World Bank: The Business Case for investing in Women's Employment in Jordan: Case Study: Estarta Solutions, Supporting Women in non- traditional Roles. Washington DC, 2021.

الإناث الأردنيات يستخدمن الحاسوب والهواتف النقالة والإنترنت بنسب متقاربة مع الذكور الأردنيين.

نفذت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة مسحا متخصصا حول استخدام وانتشار تكنولوجيا المعلومات في المنازل عام 2022، حيث أظهرت النتائج أن (21.1%) من الإناث يستخدمن الحاسوب مقارنة بـ(28.8%) من الذكور، كما امتلكت (3.7%) من الأسر جهاز حاسوب مكتبي و(21.9%) منهم يمتلكون جهاز حاسوب محمول (laptop). هذا وأوضحت النتائج أن أكثر من نصف الأفراد مستخدمي الحاسوب مستواهم التعليمي بكالوريوس فأعلى، لكلا الجنسين، وبأفضلية للذكور بنسبة (56.1%) مقارنة بالإناث بنسبة (42.8%).

الغالبية العظمى من الإناث والذكور يستخدمون الحاسوب لأغراض البحث والتدريب والتعليم، بنسب بلغت (72.4%) للإناث و(67.5%) للذكور، حيث بلغت فجوة النوع الاجتماعي (4.9) نقطة مئوية لصالح الذكور.

كما أظهرت النتائج انتشار الهواتف الذكية بين الذكور والإناث، حيث إن الغالبية العظمى من الأفراد يمتلكون هواتف ذكية، وبنسبة بلغت (94.2%). هذا، وبلغت نسبة الذكور الذين يمتلكون هاتفا ذكيا (94.3%)، في حين بلغت للإناث (94.1%).

وانتشر الإنترنت وتنوعت أماكن استخدامه، حيث أظهرت النتائج أن (90.5%) من الأفراد الذين أعمارهم 5 سنوات فأكثر يستخدمون الإنترنت، وكانت النسبة بين الذكور (91.9%) وبين الإناث (89.2%). في حين أن استخدام الإنترنت في مكان العمل كان الأعلى بين الذكور مقارنة بالإناث (37.8%، 10.4%) على التوالي، بفارق بلغ (27.4) نقطة مئوية، مما يتوافق مع نتائج المشاركة الاقتصادية المنقحة (15 سنة فأكثر) للإناث الأردنيات، والتي بلغت في عام 2023 (14.0%). وكانت الفئة العمرية (25 - 39) سنة الأكثر استخداما للإنترنت بين كلا الجنسين بنسبة (97.2%). وأغلب استخدام الإنترنت كان من داخل المنزل بنسبة بلغت (98.3%) للإناث و(97.5%) للذكور.

كما أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية الأخير في عام 2023 نتائج متقاربة، حيث إن نسبة الإناث الأردنيات اللاتي استخدمن الإنترنت قد بلغت (80.8%)، مقابل (91.0%) للذكور الأردنيين. وفي المناطق الحضرية كانت النسب أعلى من المناطق الريفية لكلا الجنسين. كما يزيد استخدام الإنترنت كلما ارتفع خميس الرفاه، وبنسب متقاربة بين الإناث والذكور.

شكل رقم (11): مؤشرات مختارة تتعلق بانتشار التكنولوجيا والاتصالات في المجتمع الأردني حسب الجنس لعام 2022

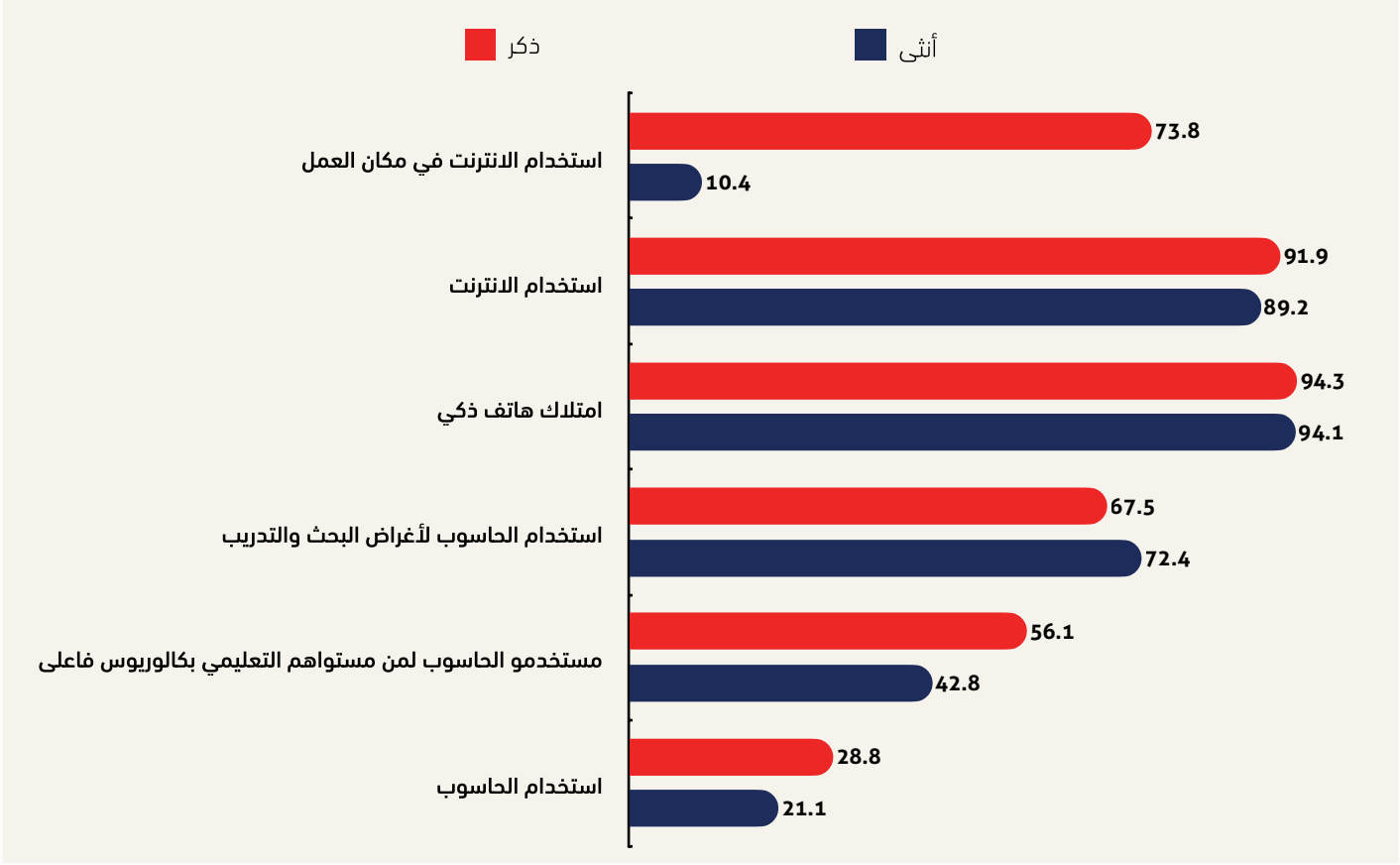

كما أشارت أحدث بيانات من وزارة التربية والتعليم لعام 2023، إلى أن عدد الطلاب الذين يدرسون في كليات تكنولوجيا المعلومات بلغ (30,037) طالبا وطالبة، (40.0%) منهم إناث. وكذلك بلغ عدد الطلاب الدارسين في كليات الهندسة بتخصصات لها علاقة وثيقة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مثل هندسة الأنظمة الذكية، وهندسة الحاسوب، وهندسة الأنظمة الذكية والاتصالات وغيرها، (36,321) طالبا وطالبة، (25.6%) منهم إناث. حيث بلغت النسبة الإجمالية للإناث اللاتي يدرسن تخصصات لها علاقة بالهندسة والتكنولوجيا الحديثة حوالي (32.0%) مقارنة مع (68.0%) من الذكور. في حين أوضحت بيانات مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023، أن نسبة المشتغلين الأردنيين في نشاط الاتصالات والمعلومات قد بلغت (20.8%) للإناث، مقابل (79.2%) للذكور من إجمالي المشتغلين في هذا النشاط.

شكل رقم (12): نسبة المشتغلين الأردنيين في نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2023

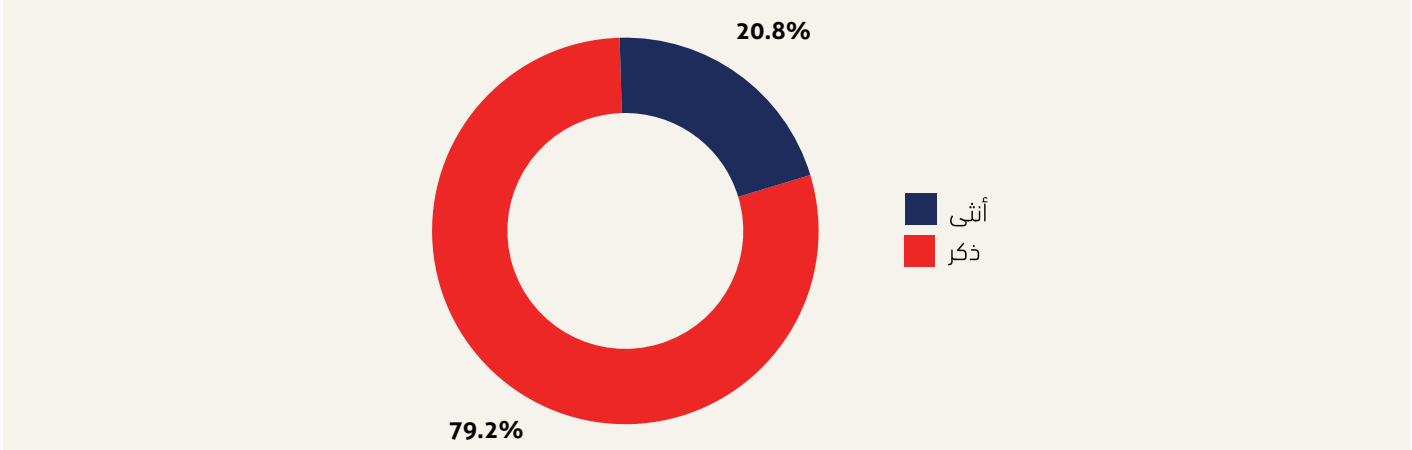

المرأة الأردنية ومؤشرات إحصائية حول الزواج والطلاق:

قانون الأحوال الشخصية[5]

بموجب المادة 10 من قانون الأحوال الشخصية الحالي، احدد سن الزواج بـ (18) سنةً شمسيةً، إلا أنه أجاز تزويج الذكور والإناث لمن بلغوا 16 سنةً شمسيةً، بشرط وجود ضرورة تقتضيها المصلحة، وإذن من القاضي وموافقة قاضي القضاة. وقد أصدرت دائرة قاضي القضاة تعليمات منح الإذن بالزواج لسنة 2017 لوضع المعايير والضوابط لمنح الإذن بالزواج. كما عمل البرلمان الأردني على رفع السن القانوني للزواج إلى 18 سنةً للفتيان والفتيات، حيث حدد القانون السابق السن القانوني للزواج بـ 16 سنةً للذكور و15 سنةً للإناث، وهي من الأمور التي قد تكون سببًا في السابق، التي تشجع الفتيات على الزواج المبكر والتسرب من المدرسة.

5 https://www.aliftaa.jo/content/205/-2019قانون-الأحوال-الشخصية-الأردني-رقم--15--لعام

ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول بين الإناث الأردنيات.

حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية الذي نفذته دائرة الإحصاءات العامة للأعوام 2017/ 2018، وفي عام 2023، لوحظ تغيرات على متوسط العمر وقت الزواج الأول، والذي يعرف بأنه العمر الذي يتزوج عنده النسبة الأكبر من الإناث والذكور، حيث ارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول بين الإناث الأردنيات من (26.3) سنة في عام 2017 إلى (27.6) سنة في عام 2023، مقارنة بـ (30.7) سنة و(32.6) سنة على التوالي للذكور، وبنسبة ارتفاع بلغت (1.3) سنة بين الإناث و(1.9) بين الذكور خلال تلك الفترة.

شكل رقم (13): وسيط العمر وقت الزواج الأول للأردنيين الذين أعمارهم (15 - 49) حسب الجنس لأعوام مختارة.

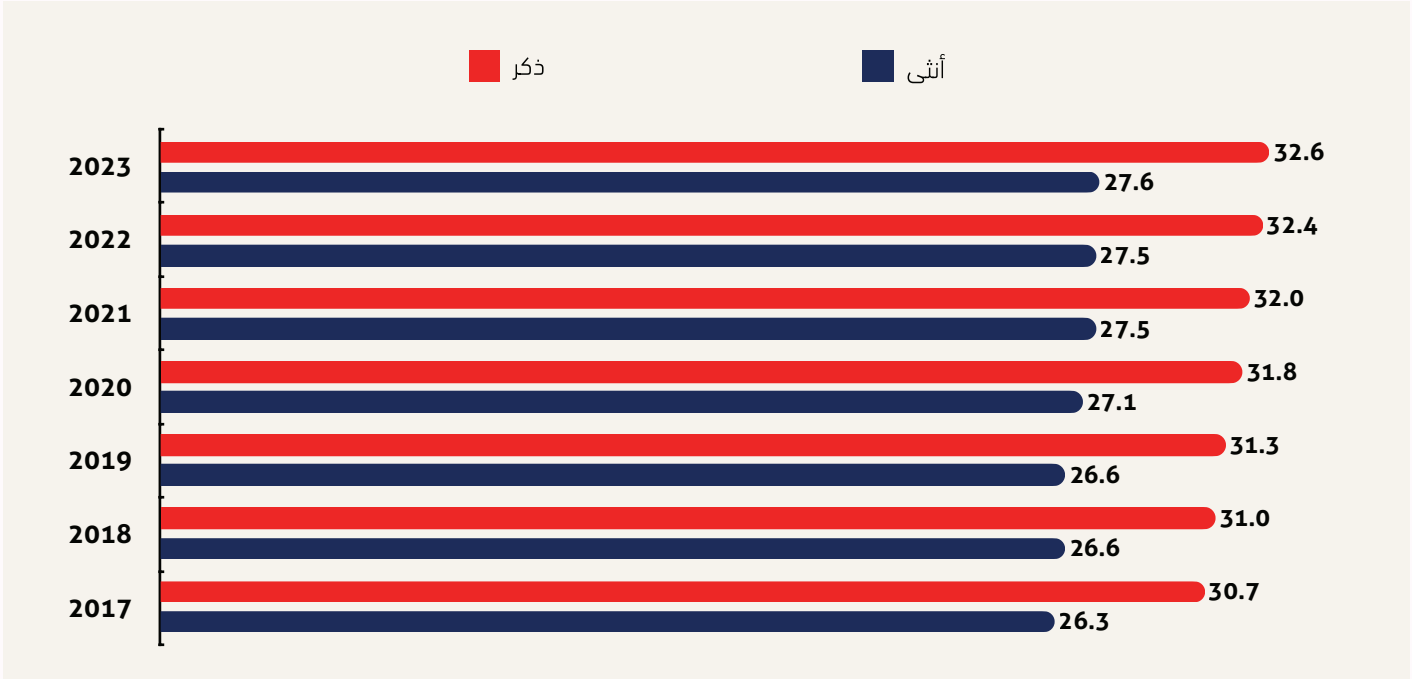

المتتبع لمتوسط العمر وقت الزواج الأول للذكور والإناث يلاحظ وجود تشابه في اتجاهات الزواج على مستوى المحافظة، حيث سجلت عشرة محافظات متوسطات للعمر أقل من المستوى الوطني والبالغ (27.6) سنة للإناث و(32.6) للذكور. وسجلت محافظات عمان والبلقاء متوسطات للعمر أعلى من المستوى الوطني لكل من الإناث والذكور.

شكل رقم (14): فروقات متوسط العمر وقت الزواج الأول للأردنيين عن المعدل الوطني للمملكة حسب الجنس والمحافظة لعام 2023

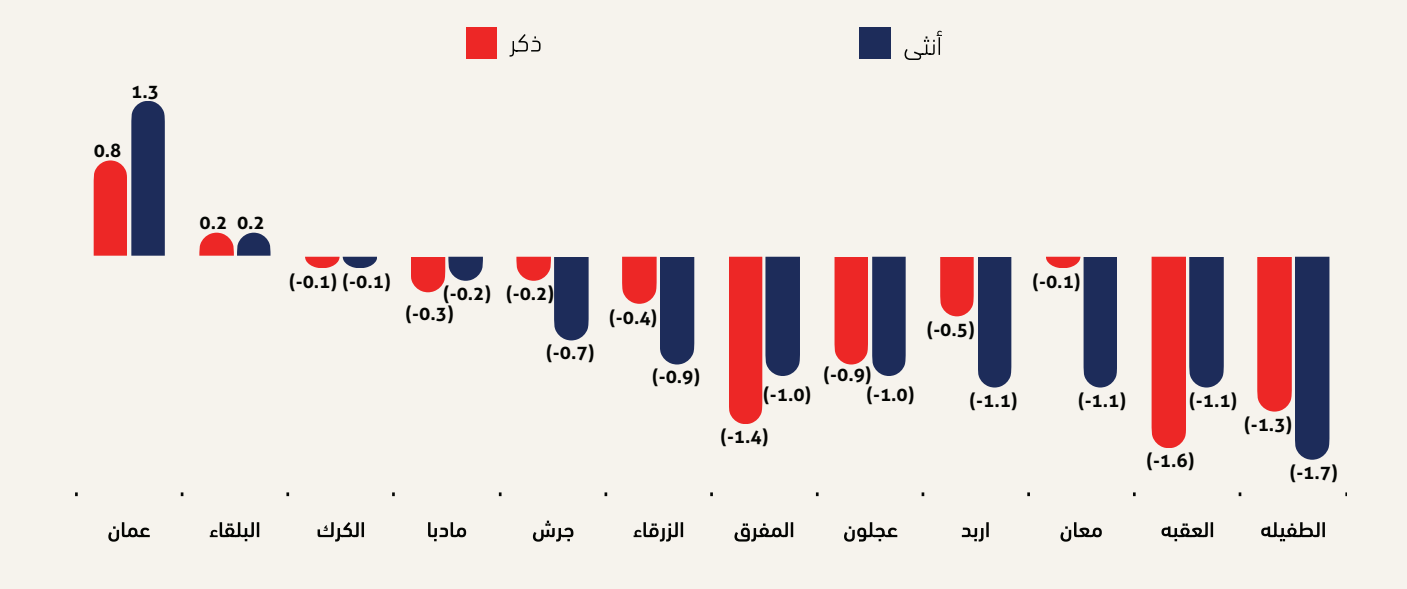

وأظهرت بيانات دائرة قاضي القضاة انخفاض عدد عقود الزواج المسجلة للأردنيين خلال فترة 2017-2022، حيث انخفض عدد العقود من (67,941) عقدا مسجلا في عام 2017 إلى (55,200) عقد مسجل في عام 2022، وبفارق بلغ (12,741) عقدا، وبنسبة تغيير بلغت (18.8%-)، حيث كانت أعلى نسبة تغيير مسجلة في محافظة جرش (29.8%-)، مما يعني تراجع تسجيل العقود في المحافظة بمقدار الثلث، وأقلها في محافظة المفرق (13.4%-)، والتي تعد من أكثر المحافظات تسجيلا لعقود الزواج، مما يعني أن هنالك انخفاضا في معدلات الزواج الخام (عدد عقود الزواج المسجلة نسبة إلى عدد السكان)، حيث انخفض معدل الزواج الخام خلال تلك الفترة من (7.7) لكل ألف من السكان في عام 2017 إلى (5.6) لكل ألف من السكان في عام 2022.

شكل رقم (15): نسب التغير (الانخفاض) في عدد عقود الزواج المسجلة للأردنيين حسب المحافظة ما بين عامي 2017 و2022

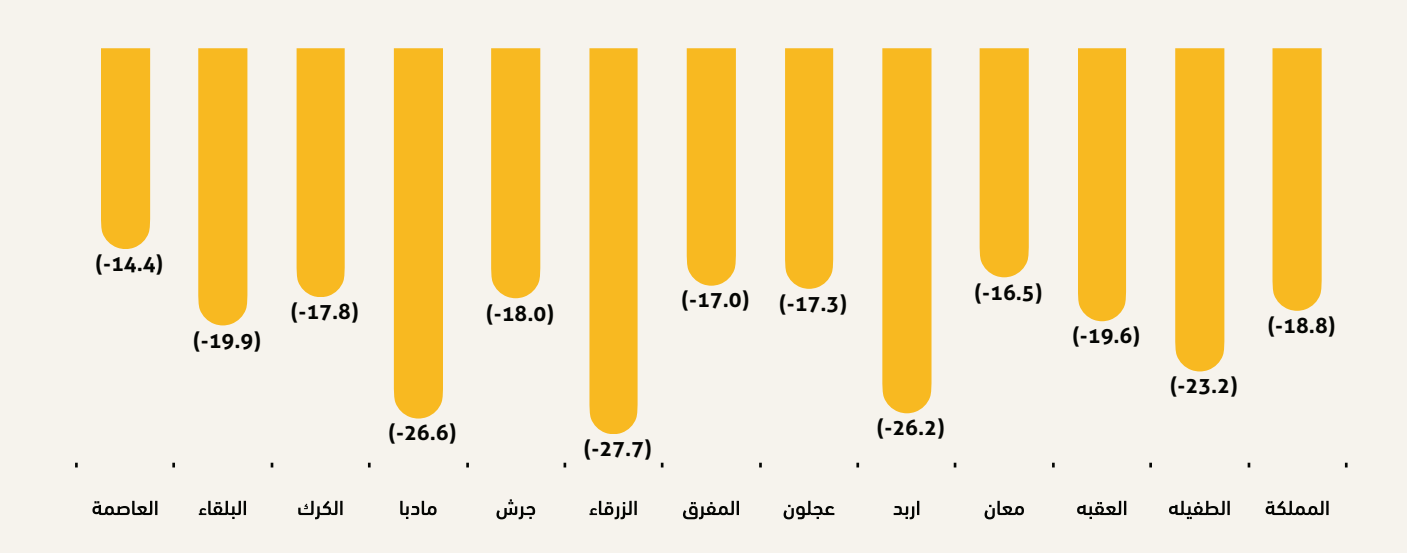

خارطة رقم (3): عدد عقود الزواج للإناث الأردنيات حسب المحافظة لعام 2022

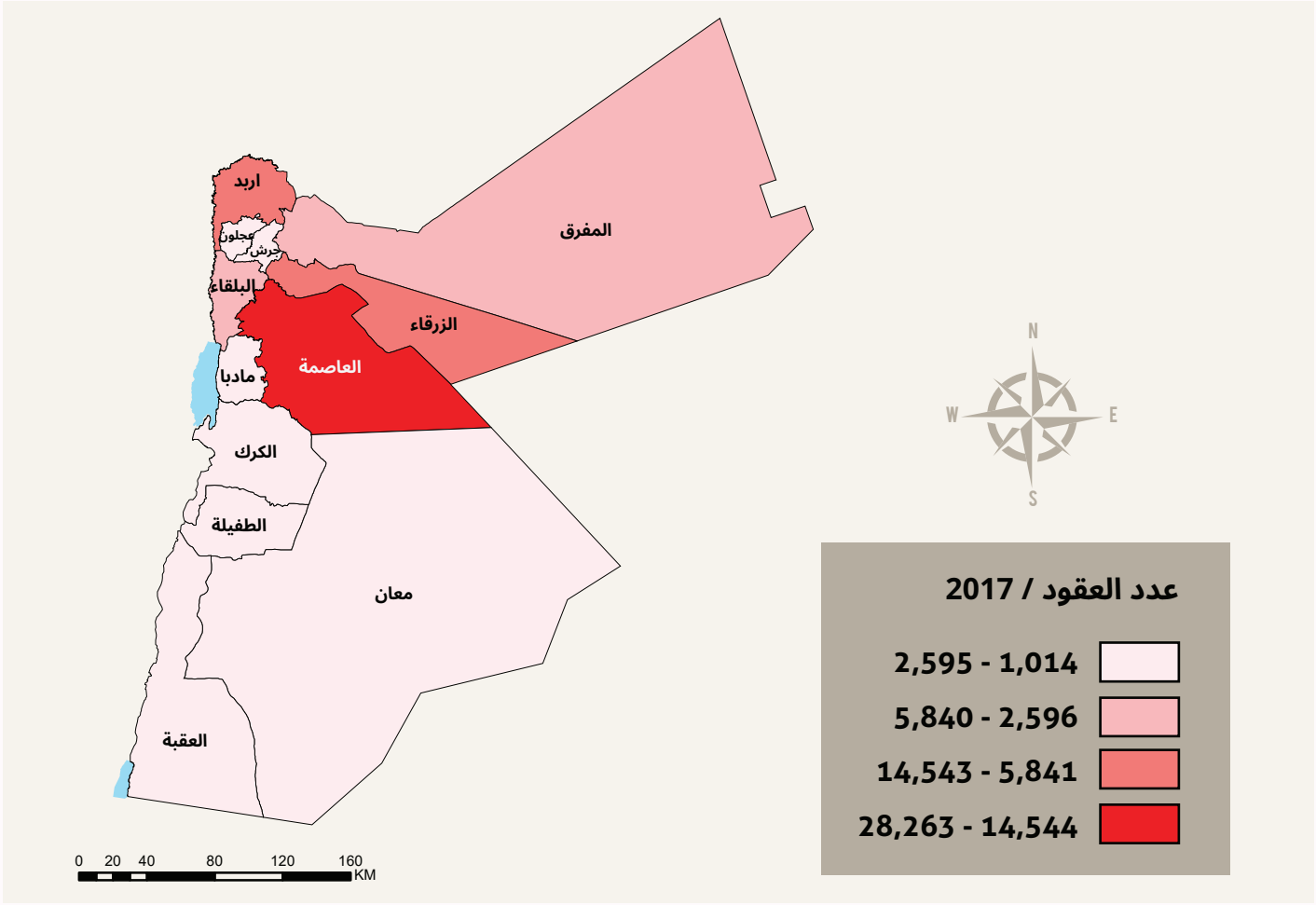

وعلى العكس، عند احتساب معدل الزواج العام والذي يعرف بـ (عدد عقود الزواج المسجلة نسبة إلى عدد السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر)، أي استثناء فئة السكان الذين أعمارهم أقل من 15 سنة من هذه المعادلة، يتبين ارتفاع المعدل للإناث من (21.7%) في عام 2017 إلى (30.2%) في عام 2022 لكل ألف من السكان الإناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر، كما ارتفع المعدل بين الذكور من (21.2%) إلى (29.3%) لكل ألف من السكان الذكور الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، وبفجوة نوعية اجتماعية لصالح الإناث في كلا العامين.

شكل رقم (16): معدل الزواج الخام (عدد عقود الزواج المسجلة نسبة إلى عدد السكان الذين اعمارهم 15 سنة فأكثر) حسب الجنس وفجوة النوع الاجتماعي للأعوام 2017 و2022.

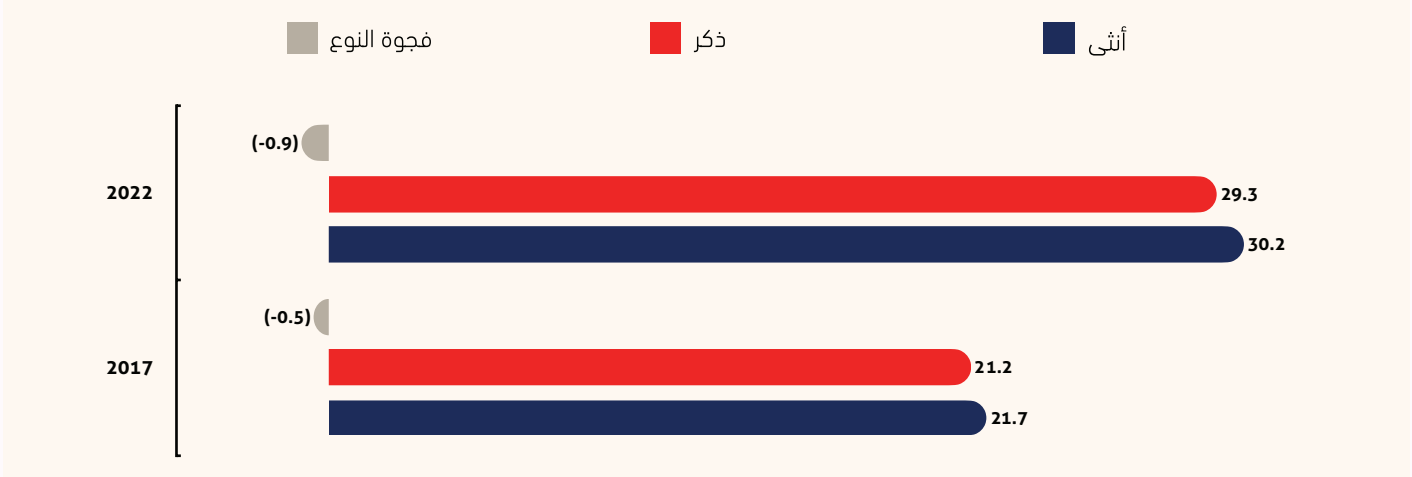

أما حالات تكرار الزواج فقد أظهرت البيانات للأعوام 2017 و2022 ارتفاعا في تسجيل عقود الزواج لمن سبق لهم الزواج، لكل من الذكور والإناث، حيث ارتفعت للذكور من (23.5%) إلى (27.2%)، وللإناث ارتفعت من (19.1%) إلى (23.3%) خلال تلك الفترة.

انخفضت معدلات الزواج المبكر (أي الزواج قبل سن 18 سنة) عالميا من (21.0%) إلى (19.0%) وفق التقديرات الأخيرة التي نشرتها اليونيسيف[6] في عام 2022، وفي الأردن بلغت نسبة الإناث اللاتي تزوجن قبل بلوغ سن 18 سنة (16.4%) من السيدات اللاتي أعمارهن 20-49 سنة، مقارنة مع الذكور الذين أعمارهم وقت المقابلة 20-49 سنة (1.0%) حسب بيانات مسح السكان والصحة الأسرية 2023. أما بالنسبة للزواج المبكر جدا (قبل بلوغ سن 15 سنة) فهو غير شائع، حيث بلغت النسبة (2.0%) فقط بين الإناث اللاتي أعمارهن وقت المقابلة 20-49 سنة تزوجن قبل سن 15 سنة، في المقابل لم ترد أي حالة للذكور الذين أعمارهم 20-49 سنة.

شكل رقم (17): نسبة الإناث الأردنيات المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج في الفئة العمرية (25 - 49) واللاتي تزوجن قبل بلوغهن (18 سنة) في عام 2023.

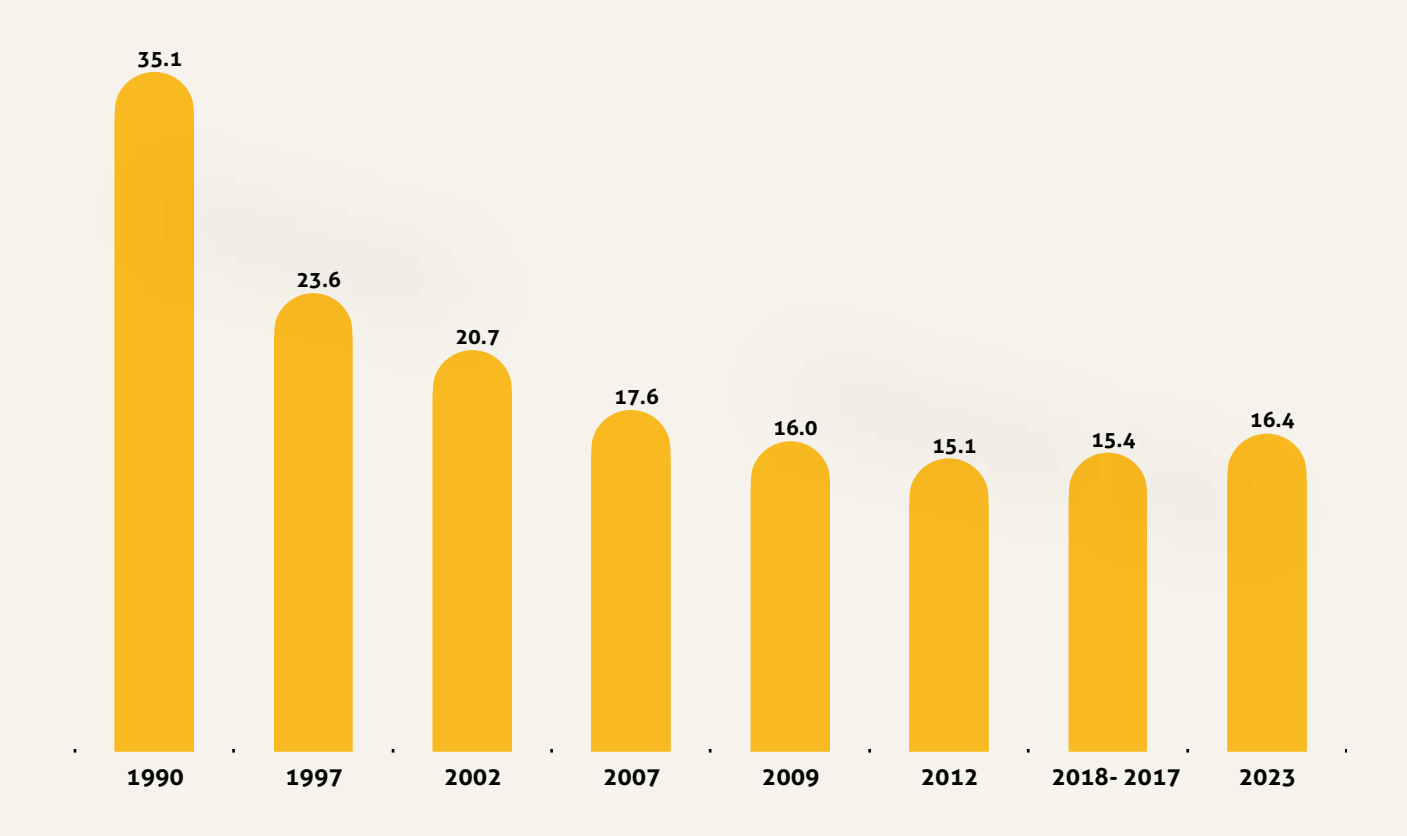

أما بالنسبة لمؤشر التنمية المستدامة رقم (5.3.1) (أ ، ب)[7] والخاص بقياس نسبة السيدات اللاتي تتراوح أعمارهن بين (20-24) واللاتي تزوجن قبل بلوغ سن الخامسة عشر وقبل بلوغ سن الثامنة عشر على مدى سلسلة زمنية لسبع دورات لمسح السكان والصحة الأسرية ابتداء من عام 1990 لغاية عام 2021، يتبين التراجع العام في الإقبال على تزويج الإناث عند العمر 15 سنة أو عند العمر 18 سنة للفتيات اللاتي أعمارهن وقت المقابلة (20-24) سنة، حيث انخفضت نسبة السيدات اللاتي أعمارهن (20-49) وتزوجن قبل عمر 18 سنة وبشكل مطرد بين عامي 1990 و2009، قبل أن تستقر عند (15% - 16%) في مسوح السكان والصحة الأسرية الثلاث الأخيرة.

6 https://news.un.org/ar/story/20231120047/05/

7 https://jordan.un.org/sites/default/files/202210-/Jordan%20National%20Gender-Specific%20SDGs%20Indicators%20%28NGSI%29_ARB.pdf

شكل رقم (18): التوزيع النسبي للإناث المتزوجات او اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 20-24 سنة وتزوجن لأول مرة بحلول أعمار محددة والتوزيع للإناث المتزوجات او اللاتي سبق لهن الزواج وأعمارهن 20-49 سنة وتزوجن لأول مرة قبل العمر 18 سنة، لسنوات مختارة (1990-2023)

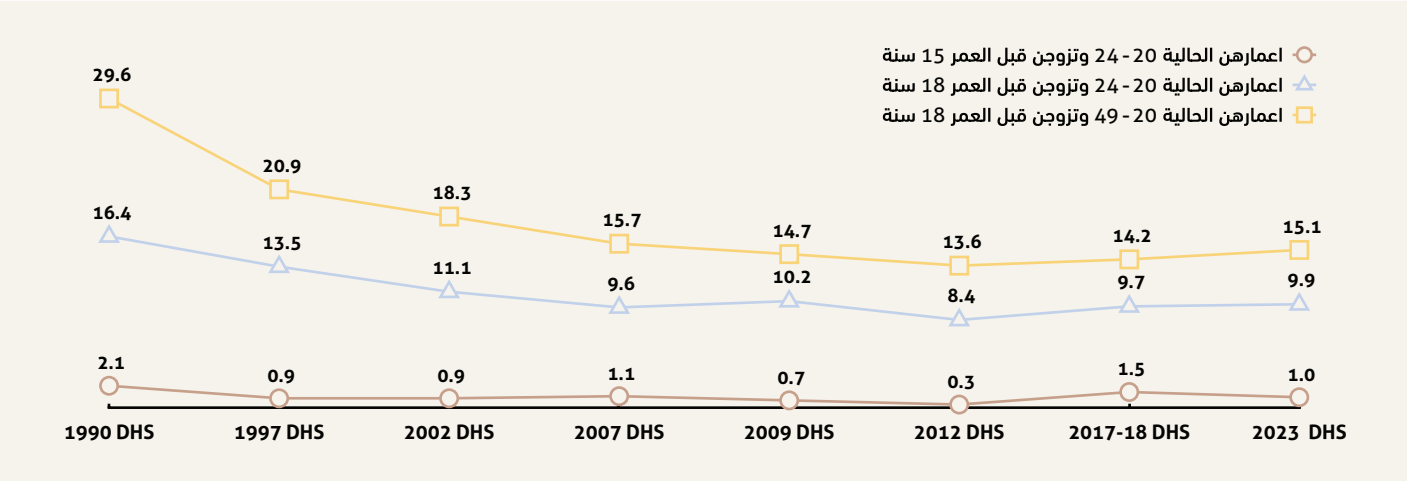

تذبذب في معدل الطلاق الخام حسب المحافظات وتركزها في الفئات العمرية الشابة.

أظهرت بيانات المحاكم الشرعية ودائرة الإحصاءات العامة لعام 2022، أن هنالك انخفاضا في معدلات الطلاق الخام (عدد عقود الطلاق المسجلة نسبة إلى عدد السكان) منذ عام 2017 لغاية عام 2022، حيث انخفض معدل الطلاق الخام خلال تلك الفترة من (2.1 لكل ألف من السكان) إلى (1.7 لكل ألف من السكان). في حين سجلت محافظتا مأدبا والعقبة أعلى معدلات للطلاق (2.4 لكل ألف من السكان) لكل منهما خلال عام 2022، في المقابل سجلت كل من محافظتي عجلون والكرك أقل المعدلات (1.3 و1.4) لكل ألف من السكان على التوالي.

كما تم احتساب معدل الطلاق العام، والذي يعرف بـ (عدد عقود الطلاق المسجلة نسبة إلى عدد السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر). حيث أظهرت النتائج اتجاها مشابها لمعدلات الطلاق الخام، حيث انخفض معدل الطلاق العام من (8.3) في عام 2017 إلى (6.7) في عام 2022 لكل ألف من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، وبنسب متطابقة لكلا الجنسين، حيث بلغت النسبة للإناث (2.1) مقابل (0.8) للذكور.

شكل رقم (19): معدل الطلاق الخام لكل ألف من السكان حسب المحافظة لعام 2022

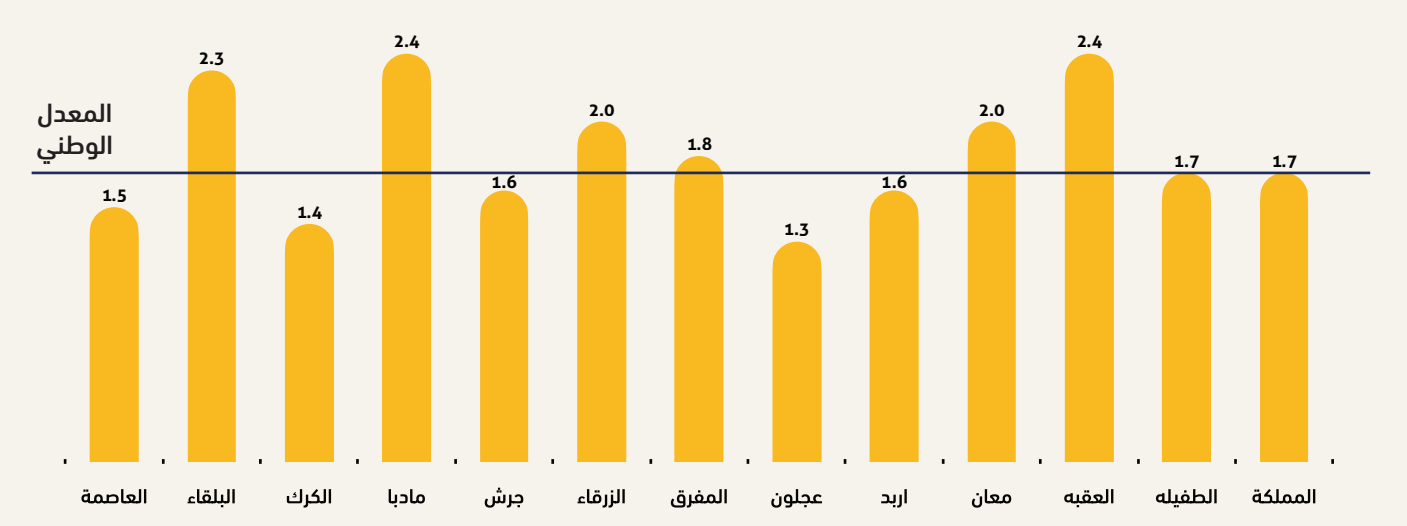

وكانت وقائع الطلاق المسجلة للزوجات أكثر تركزا في الفئات العمرية الشابة (18-25) سنة وبنسبة بلغت (33.7%) من إجمالي عقود الطلاق، وتلاها الفئة العمرية (30-40) سنة، في حين تركزت بين الأزواج الذكور في الأعمار ثلاثين سنة فأكثر وبنسبة بلغت (68.2%) من إجمالي وقائع الطلاق.

شكل رقم (20): التوزيع النسبي لوقوعات الطلاق المسجلة حسب عمر الزوج والزوجة لعام 2022.

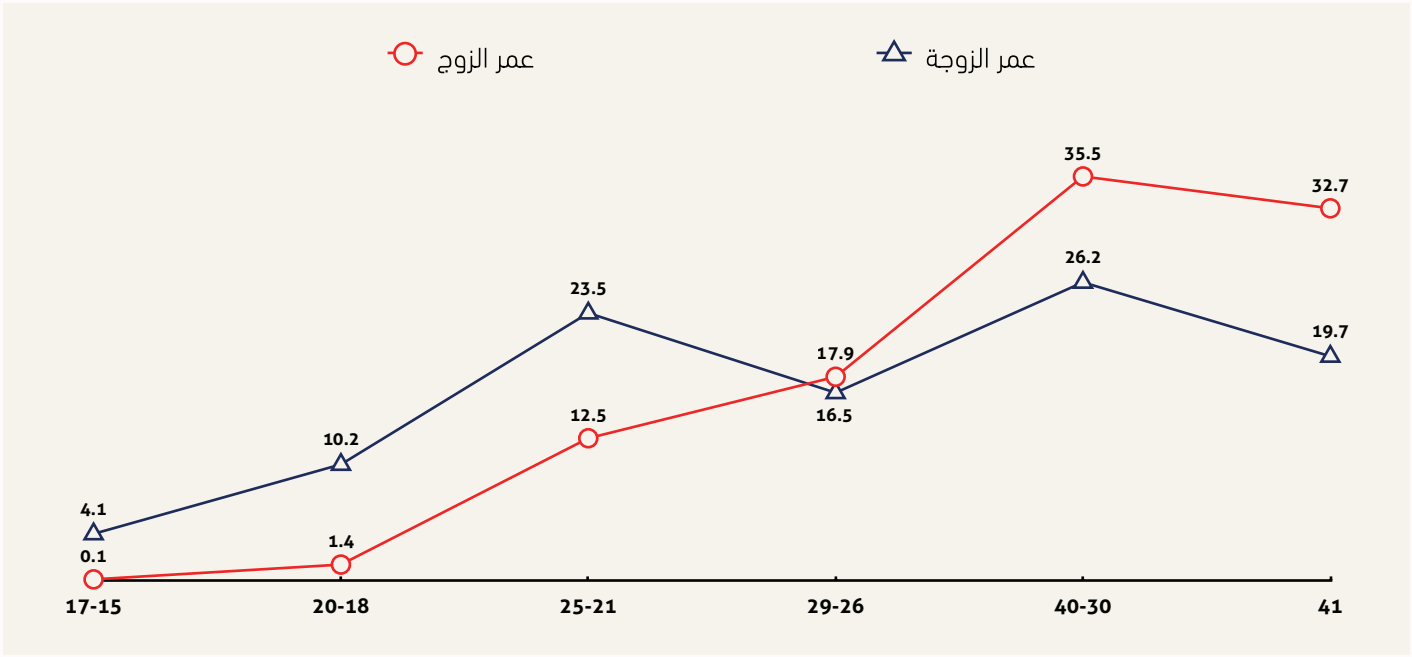

خارطة رقم (4): توزيع حالات الطلاق حسب المحافظة لعام 2022

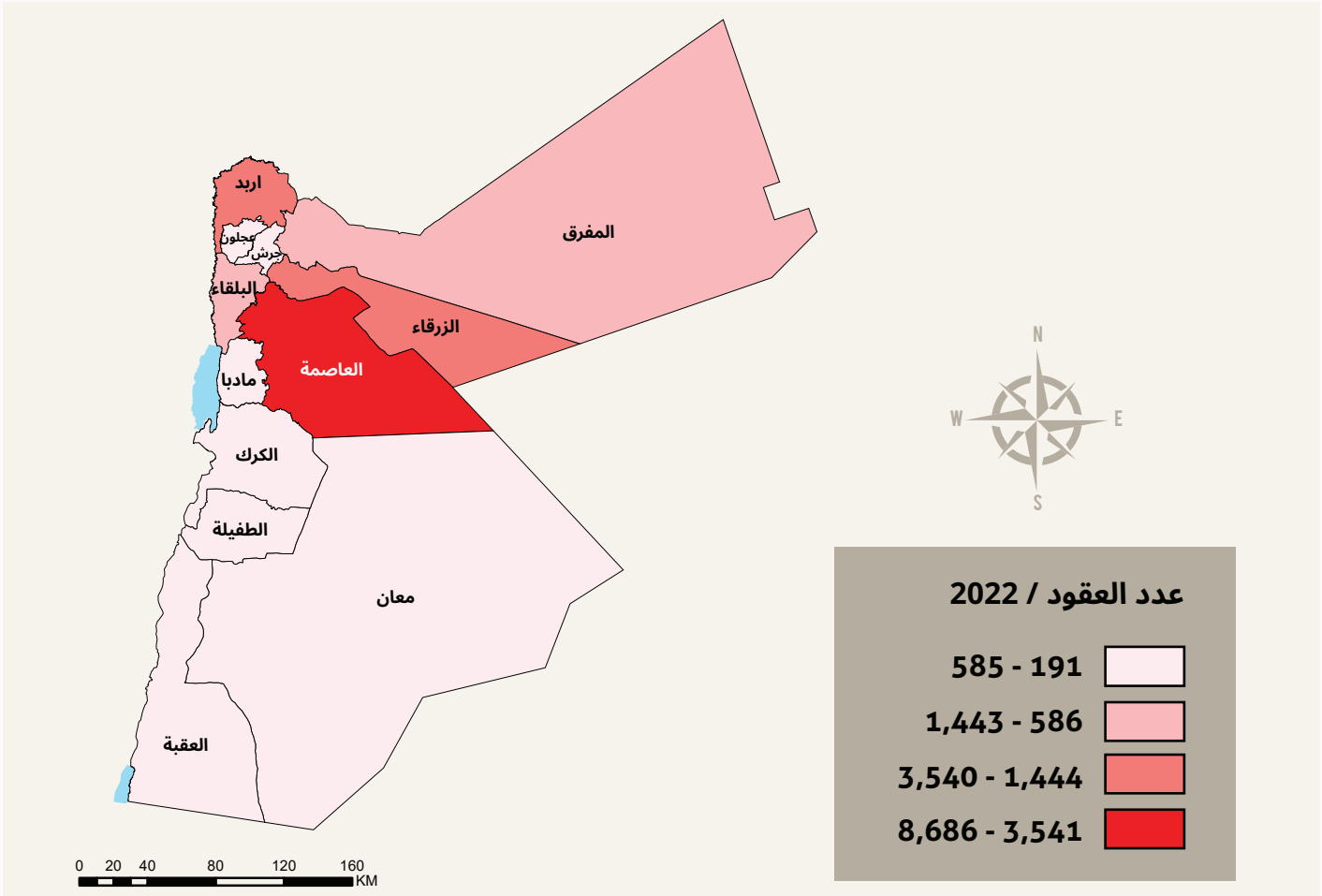

تطور المؤشرات الصحية للإناث الأردنيات وبما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة [8] 2030.

صادقت المملكة الأردنية الهاشمية في عام 1979 على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويعتبر هذا العهد معاهدةً متعددة الأطراف اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 ديسمبر 1966، ودخل حيز النفاذ في 3 يناير 1976، حيث يعتبر أحد الأذرع الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان في مجالات العمل، والتعليم، والصحة، والثقافة، والحياة الكريمة. كما أن الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة 2030 المتعلق بالصحة والرفاه ينص في الغاية الأولى على "خفض النسب العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل مئة ألف مولود حي بحلول عام 2030، وفي الغاية السابعة ضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الجنسانية والإنجابية، بما في ذلك الخدمات والمعلومات لتنظيم الأسرة والتوعية الخاصة بها وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030".

الدستور الأردني [9]

أشار الدستور الأردني في المادة السادسة في الفقرة الخامسة، إلى أن القانون يحافظ على الأمومة والطفولة، كما ينص قانون الصحة الأردني على أن وزارة الصحة تعمل على تحقيق رعاية صحية للمرأة والطفل بتقديم الخدمات اللازمة لهما، بما في ذلك العناية بالأم وطفلتها/ طفلها، وذلك وفق متطلبات الصحة الإنجابية اللازمة وغيرها من الشؤون الصحية المتصلة بتنظيم الأسرة. كما لا بد من التطرق إلى التعديل الذي تم عام 2022 على المادة السادسة، وذلك بإلغاء نص الفقرة (5) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي: "يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال". وكانت تنص الفقرة الخامسة على "يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال". وتماشيًا مع كل ما ذكر سابقًا، قامت الحكومة الأردنية بإعداد ملخصات لسياسات تقديم خدمات صحية صديقة للشباب في مجال الصحة الإنجابية عام 2017، وتمت الموافقة عليه، وتم تصميم معايير وطنية لخدمات الصحة الإنجابية الصديقة للشباب تستند إلى معايير منظمة الصحة العالمية، وكذلك تم إعداد العديد من ملخصات السياسات والدراسات الخاصة بتعزيز خدمات الصحة الإنجابية وتمكين المرأة.

8 https://www.constituteproject.org/constitution/Jordan_2016?lang=ar

9 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

من خلال رؤية التحديث الاقتصادي في مجال الرعاية الصحية، تم تحديد معايير جودة الرعاية الصحية الوطنية واعتمادها، ومراقبة البيانات وإجراء المقارنات المعيارية. كما تهدف الرؤية إلى الارتقاء بنوعية الحياة من خلال معايير أساسية لتحسين المستوى المعيشي للفرد والأسرة والمجتمع، تشمل سيادة القانون، والأمن والسلامة الشخصية، والارتقاء بنوعية التعليم، والصحة، والصحة النفسية، وتوفير السكن الحضري الملائم، والمرافق العامة والخدمات، والبيئة النظيفة، إضافة إلى إتاحة الوصول إلى خيارات الترفيه والثقافة والرياضة والسفر والتسوق وخيارات رفاه العيش من أجل تحقيق نمط حياة مريح وتحسين أداء الأردن في المؤشرات العالمية لنوعية الحياة. لغايات تقييم البرامج والسياسات السكانية والصحية، تم تنفيذ ثماني دورات من مسح السكان والصحة الأسرية من قبل دائرة الإحصاءات العامة، والتي تهدف إلى توفير معلومات حديثة حول الإنجاب، وتنظيم الأسرة، ووفيات الأطفال والرضع، وصحة الأم والطفل، والعنف الأسري وغيرها، والتي لها دور فعال في تقييم البرامج ورسم السياسات السكانية والصحية من قبل صناع القرار وراسمي السياسات بشكل مبني على الحقائق والأدلة.

وحسب منظمة الصحة العالمية (WHO)، وبما يخص مؤشرات تغطية الخدمات الصحية الشاملة[10] كمقياس لمؤشر أهداف التنمية المستدامة 3.8.1، والذي يتم قياسه من خلال 14 مؤشرا لتغطية الخدمات الصحية، حصل الأردن على علامة (65.0%) مقارنة مع العالم (68.4%) والشرق الأوسط (57.1%) في عام 2021، وبترتيب بلغ (115 من أصل 197) دولة، احتلت فيها كندا الترتيب الأول بين الدول، فيما احتلت الصومال أقل ترتيب. هذا المؤشر العالمي يهدف إلى توفير معلومات حديثة حول الإنجاب، وتنظيم الأسرة، ووفيات الأطفال والرضع، وممارسة تغذية الطفل وصحة الأم والطفل، بالإضافة إلى توفير بيانات تتعلق بمدى المعرفة بالفيروس المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) والسلوك المرتبط بذلك، وكذلك العنف الأسري وتنمية الطفولة المبكرة.

وسيتم في هذا الجزء من الدراسة مناقشة المؤشرات المتوفرة والتي تمكن من احتساب هذا المؤشر على مستوى الأردن، والتي تم توفيرها من خلال المسوح الأسرية والصحية والسجلات الإدارية.

10 الخدمات الصحية الأساسية: تعرف بأنها متوسط تغطية الخدمات الأساسية القائمة على تدخلات التتبع التي تشمل الصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والقدرة على تقديم الخدمات والوصول إليها بين عامة السكان والأكثر حرمانا.

انخفاض يزيد عن النصف في معدل الإنجاب الكلي، وزيادة التحصيل العلمي للإناث أثر إيجابا على الإنجاب في سن المراهقة.

أظهرت بيانات مسح السكان والصحة الأسرية 2023، بأن الأردن قد سجل انخفاضا في معدل الإنجاب الكلي من (5.6) طفل لكل سيدة في عام 1990 إلى (2.6) طفل لكل سيدة في عام 2023، وبنسبة انخفاض تزيد عن النصف (53.6%) خلال الثلاثة وثلاثين عاما الماضية، وسجلت المناطق الحضرية انخفاضا بسيطا في معدل الإنجاب الكلي مقارنة بالمناطق الريفية في كافة الأعوام.

شكل رقم (21): معدل الانجاب الكلي في الأردن حسب مكان الإقامة في الحضر أو الريف لسنوات مختارة.

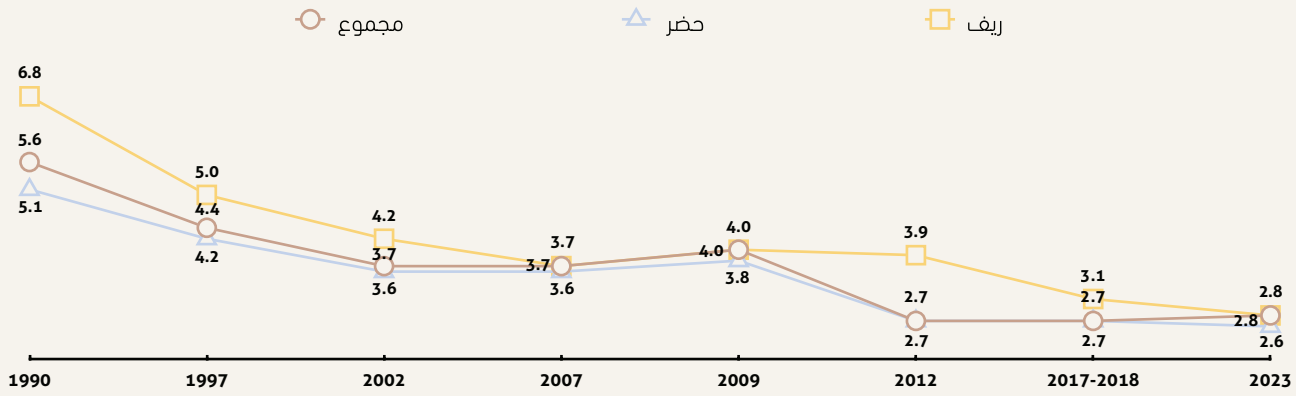

يعتبر الإنجاب في سن المراهقة، وهي الأعمار التي تقع ضمن الفئة العمرية (15 – 19) سنة، من أهم الأسباب التي تقلل فرص التعليم والعمل لدى الإناث وتعرض حياتهن لخطر الحمل والولادة في سن مبكرة، كما إنها ذات تأثير مباشر على الصعيدين الصحي والاجتماعي. ويعتبر التعليم من أهم الأسباب التي تساهم في تقليل الإنجاب في سن المراهقة، فكلما زاد التحصيل العلمي للإناث كلما انخفضت نسبة الإنجاب في سن المراهقة، حيث أظهرت البيانات أن الإنجاب في سن المراهقة أكثر شيوعا بين السيدات اللاتي حصلن على تعليم أقل من الثانوي مقارنة مع المستوى التعليمي الأعلى من ثانوي.

شكل رقم (22): نسبة السيدات اللاتي أعمارهن 15-19 سنة وسبق لهن الحمل حسب المستوى التعليمي لعام 2023

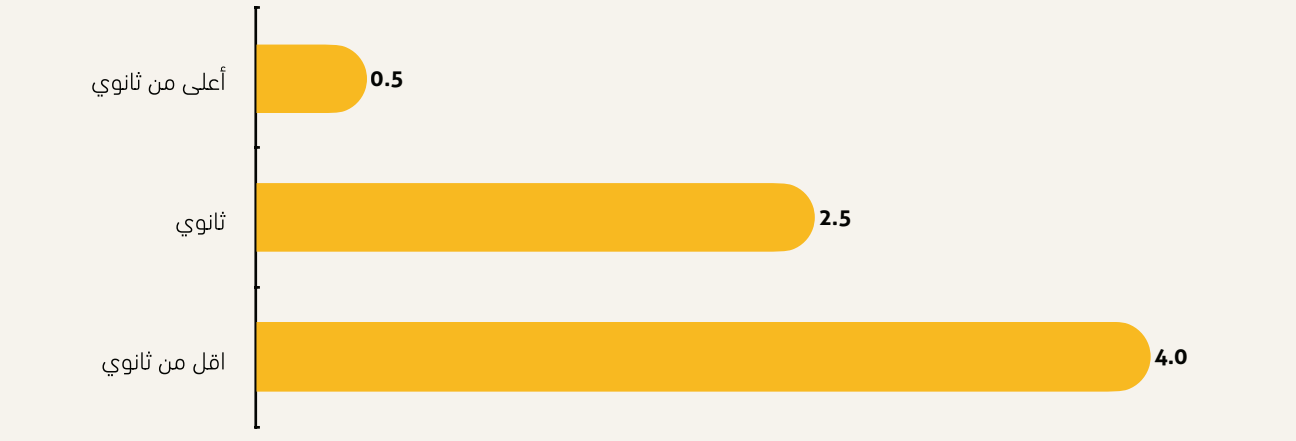

كما تعتبر المستويات المعيشية أحد الأسباب التي لها أثر إيجابي في خفض الإنجاب في سن المراهقة، حيث يتناقص إنجاب المراهقات بشكل مطرد مع زيادة خميس الرفاه؛ حيث إن (6.2%) من المراهقات في الخميس الأدنى من الرفاه قد سبق لهن الحمل، مقارنة بـ (0.5%) من المراهقات اللاتي سبق لهن الحمل في الخميس الأعلى من الرفاه.

شكل رقم (23): نسبة السيدات اللاتي أعمارهن 15-19 سنة وسبق لهن الحمل حسب خميس الرفاه لعام 2023

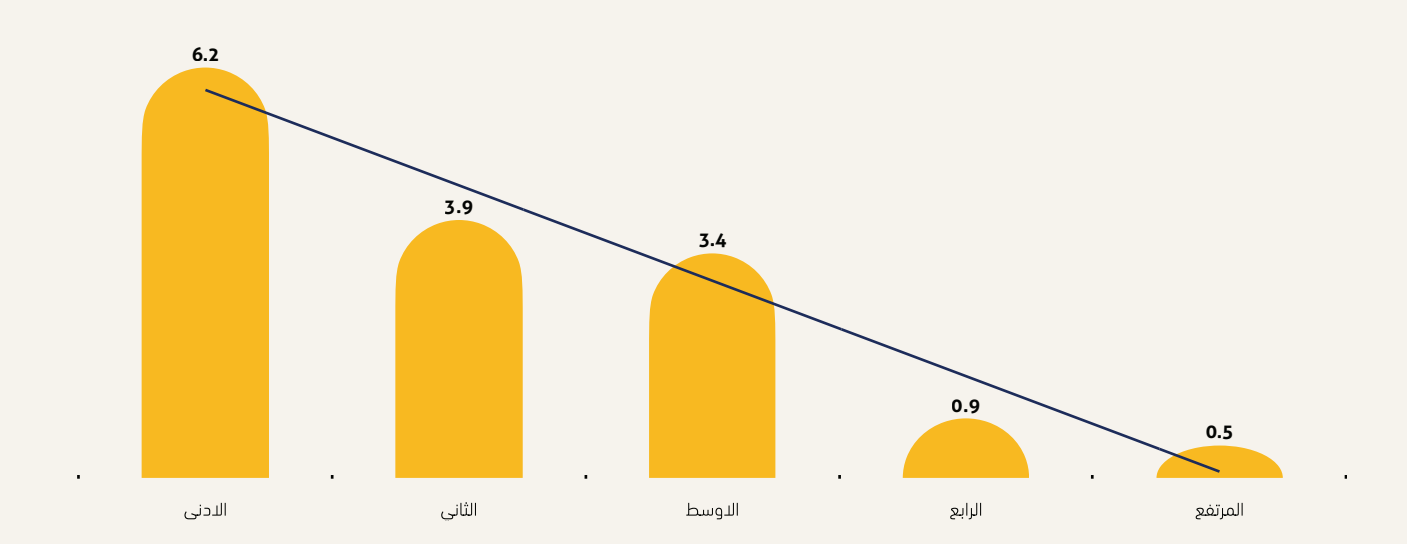

حسب مؤتمر القاهرة الدولي للتنمية والسكان، تعتبر الصحة الإنجابية والجنسية من المحاور الرئيسية في قضايا السكان والتنمية، الأمر الذي يتماشى مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والغاية السابعة منه، والتي تضمن حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الإنجابية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة بها، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية بحلول عام 2030.

الرعاية الصحية السابقة للولادة في الأردن رعاية شاملة.

حسب نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023، ارتفعت نسبة السيدات اللاتي يستخدمن إحدى وسائل تنظيم الأسرة من (51.8%) في عام 2017-2018 إلى (60.1%) في عام 2023، حيث ارتفع استخدام الوسائل الحديثة والتقليدية. إلا أن استخدام الوسائل الحديثة لتنظيم الحمل والإنجاب في الأردن كان الأعلى مقارنة مع الوسائل التقليدية، حيث ارتفعت هذه النسبة من (27.0%) عام 1990 إلى (38.0%) في عام 2023، وارتفعت نسبة استخدام الوسائل التقليدية من (13.0%) عام 1990 إلى (22.0%) في عام 2023.

شكل رقم (24): نسبة السيدات المتزوجات وأعمارهن (15-49) سنة اللاتي يستخدمن إحدى وسائل تنظيم الأسرة في عام 2023

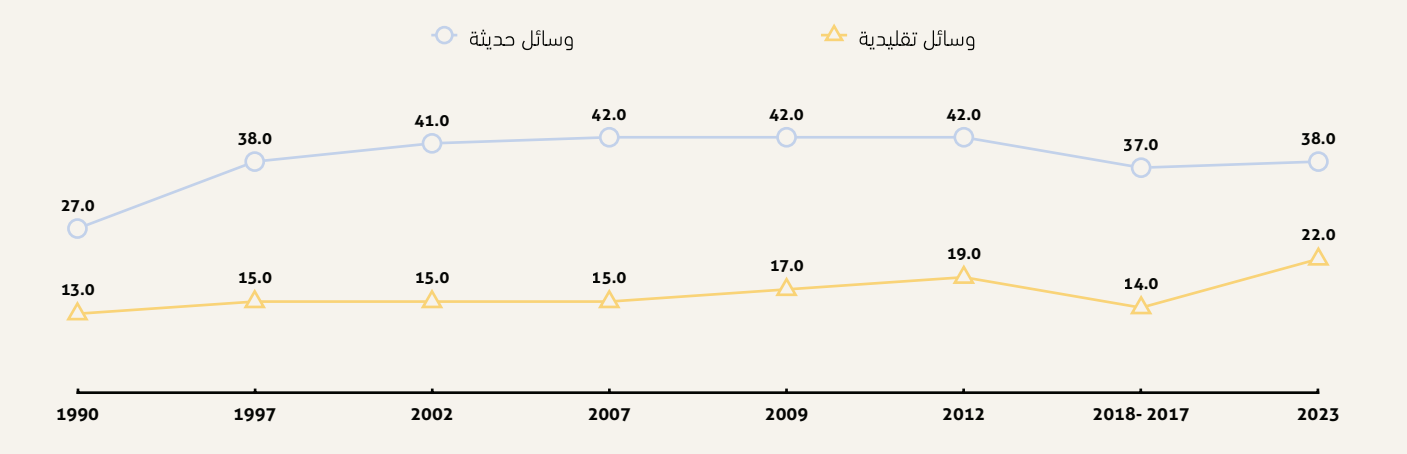

خارطة رقم (5): التوزيع النسبي للسيدات المتزوجات حاليا في الفئة العمرية (15-49) سنة ويستخدمن حاليا أي وسيلة حديثة لتنظيم الأسرة لعام 2023

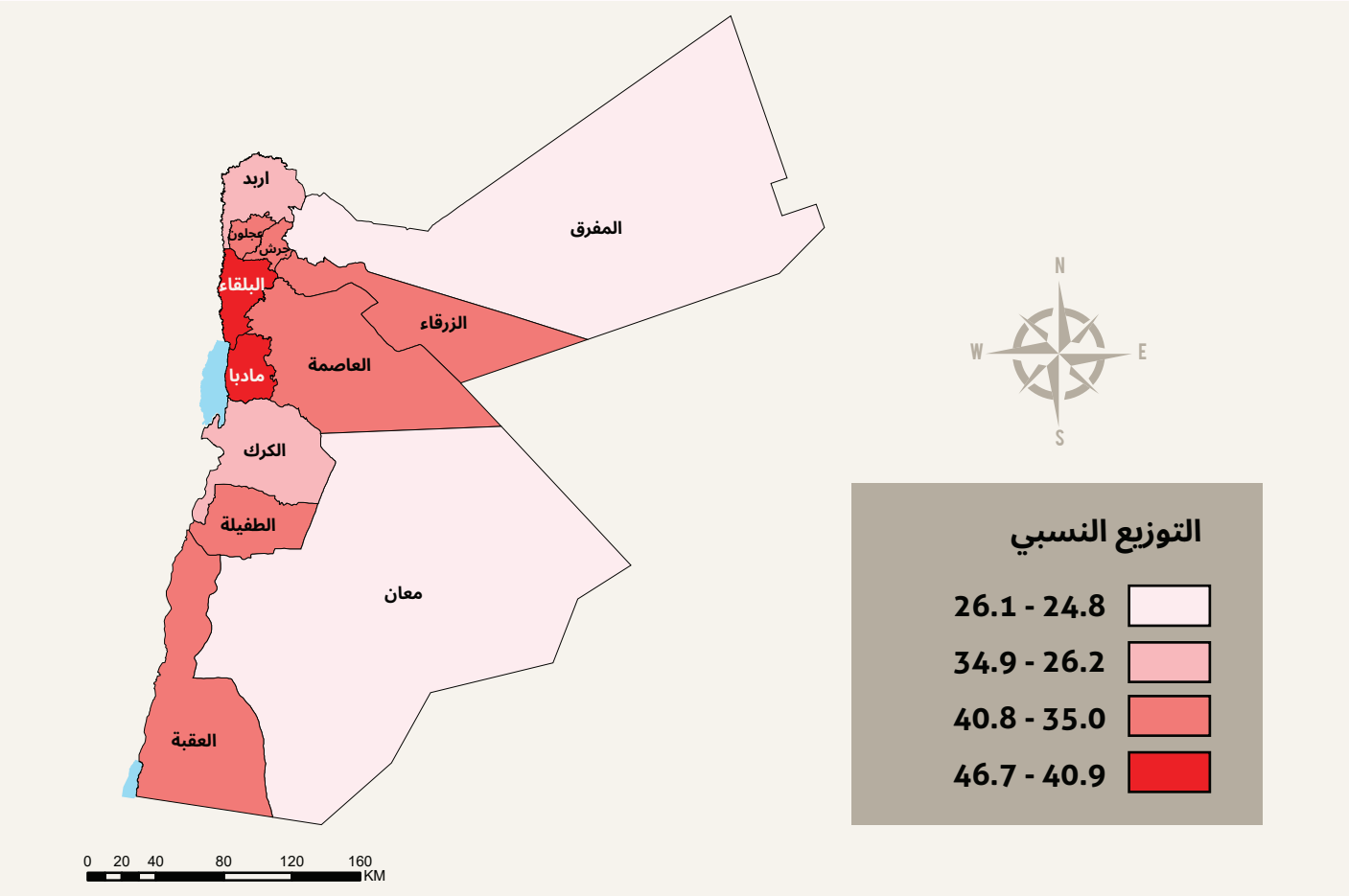

وتعد الرعاية الصحية للأمهات، وخاصة في مراحل الحمل والولادة وما بعد الولادة، من المؤشرات المهمة للحد من المخاطر المرضية ووفيات الأمهات والطفل أثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة مباشرة. في الأردن، تعد الرعاية الصحية السابقة للولادة رعاية شاملة؛ من خلال تلقي السيدات رعاية ما قبل الولادة خلال فترة الحمل من قبل أخصائي (طبيب، ممرضة، أو قابلة) وذلك بالنسبة لآخر عملية إنجاب (لمولود حي أو لمولود ميت) في السنتين السابقتين للمسح. وأظهرت بيانات مسوحات السكان والصحة الأسرية ارتفاع نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة بين عامي 2017 و2023 من (99.7%) إلى (99.9%) على التوالي، بالإضافة إلى حصول (83.0%) من السيدات على خدمات الرعاية بعد الولادة في عام 2023. واستمر تقديم الرعاية للسيدات الحوامل بنسب مرتفعة جدا والتي تجاوزت (97.0%) في عام 2023.

خارطة رقم (6): نسبة السيدات اللاتي حصلن على فحص طبي خلال اليومين التاليين للولادة لعام 2023

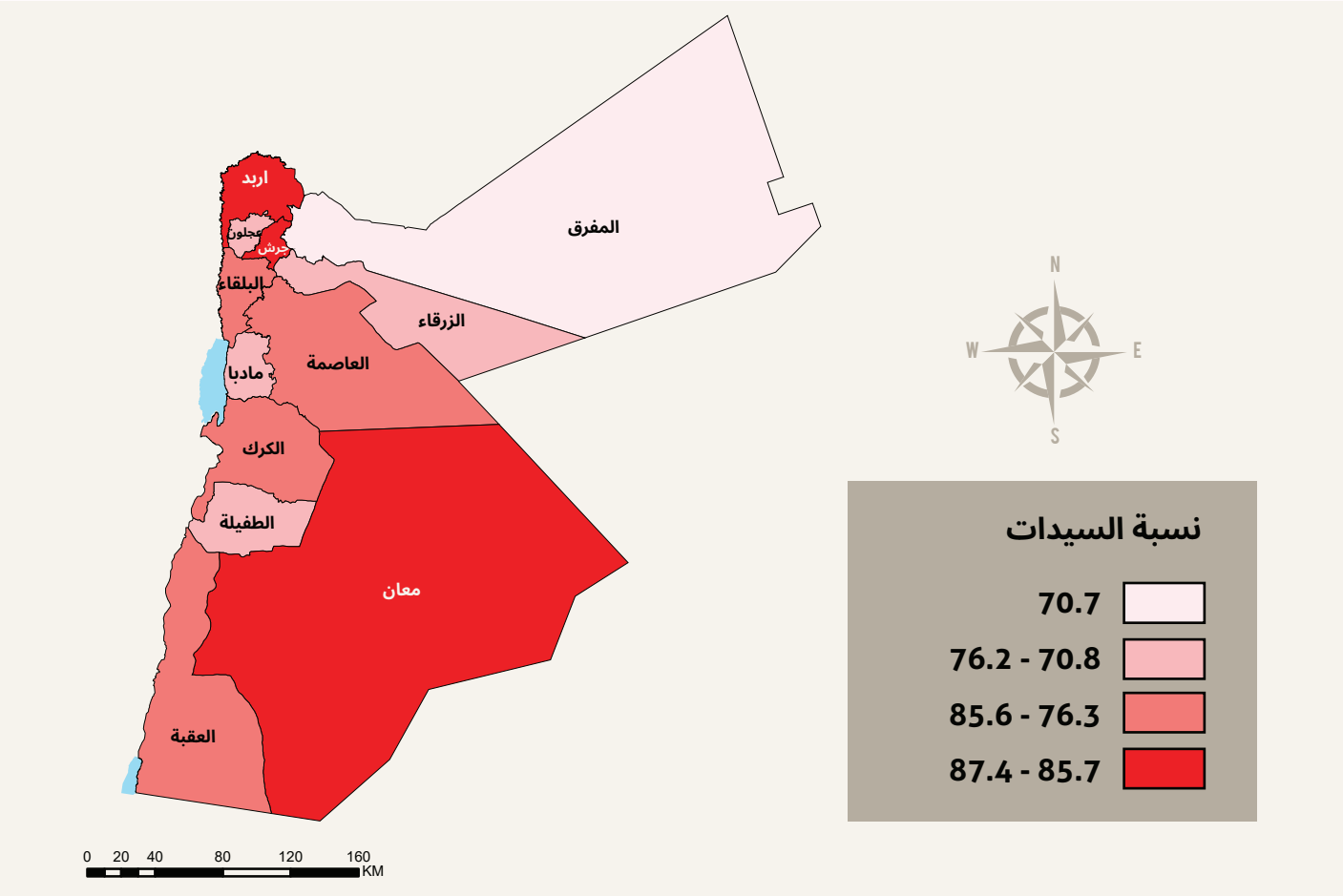

انخفاض في معدل وفيات الأطفال خلال الخمس سنوات الماضية.

تعتبر البيانات المتعلقة بالأطفال الذين قد يكونون أكثر عرضة لخطر الموت (وفيات الأطفال والرضع) من أهم المؤشرات الديموغرافية للسكان، كما أنها مؤشر أساسي للتنمية الاجتماعية-الاقتصادية ونوعية الحياة.

تشير الاتجاهات الإحصائية لنتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعدة سنوات انخفاض معدل وفيات الأطفال (والذي يعرف على أنه احتمال الوفاة بين السنة الأولى من العمر وقبل بلوغ سن الخامسة) من (39.0%) في عام 1990 إلى (15.0%) في عام 2023. وانخفض معدل وفيات حديثي الولادة (احتمال الوفاة خلال الشهر الأول من العمر) من (21.0%) في عام 1990 إلى (9.0%) في عام 2023. أما معدل وفيات الرضع (احتمال الوفاة بين الولادة وحتى عيد الميلاد الأول (قبل إتمام السنة الأولى من العمر) فقد انخفضت من (34.0%) في عام 1990 إلى (14.0%) في عام 2023.

شكل رقم (25): الاتجاهات في معدلات الوفيات في مرحلة الطفولة المبكرة لسنوات مختارة.

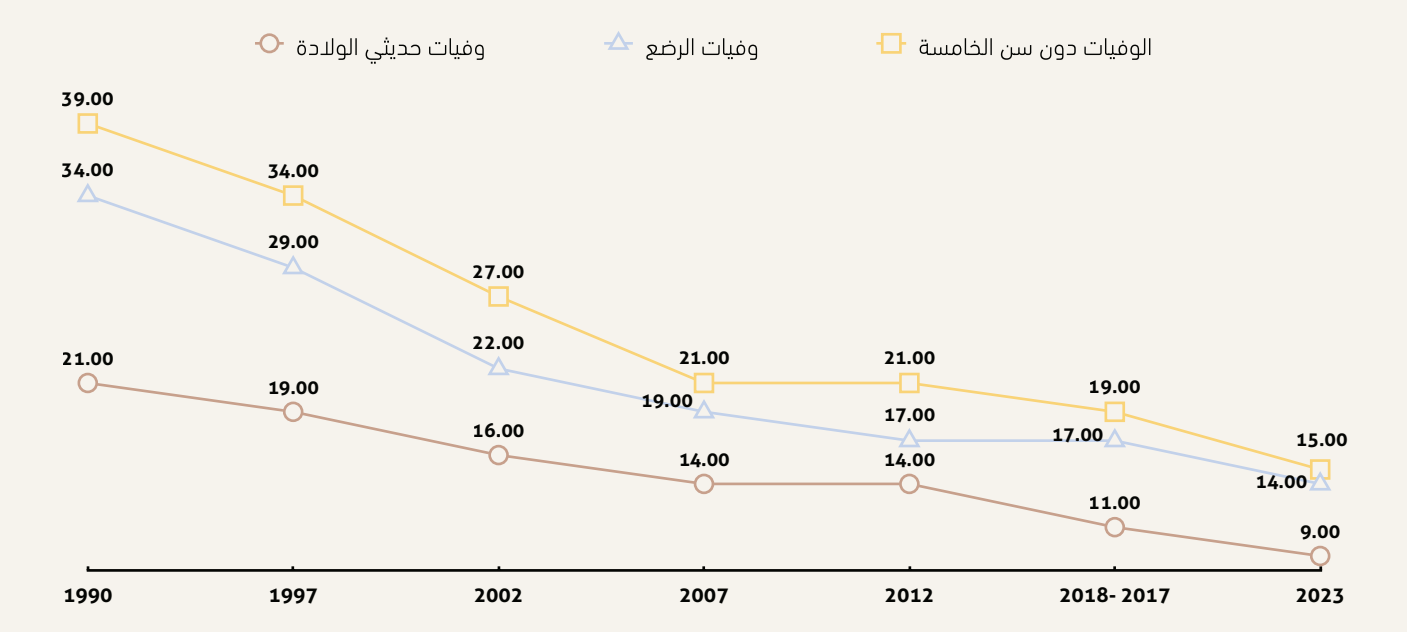

كما أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023، وخلال الخمس سنوات الماضية، انخفاض معدل الوفيات دون سن الخامسة من (3) حالات وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2017-2018 إلى وفاة واحدة فقط في عام 2023. وانخفض معدل وفيات حديثي الولادة من (11) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2017-2018 إلى (9) حالات وفاة في عام 2023. أما معدل وفيات الرضع فقد انخفضت خلال الفترة ذاتها 2017-2018 من (17) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي إلى (14) حالة وفاة. في حين انخفض المعدل الإجمالي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من (19) حالة وفاة لكل 1000 مولود حي إلى (15) حالة في عام 2023.

ملخص الاستنتاجات والتحليل:

خلصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات الأولية في مجال التمكين الاجتماعي للإناث الأردنيات، التي تهدف الى تشجيعهن للاستفادة من فرص العمل وزيادة نسب مشاركتهن الاقتصادية مستقبلا، وبما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي وإدماج الإناث في قطاعات حيوية مهمة. إلا أن هذه النتائج تفتح المجال واسعا أمام الباحثين والدارسين لمزيد من التحليل المتعمق لدراسة كافة الأسباب والعوامل التي أدت للوصول لمثل هذه النتائج، ومحاولة التعرف على المعيقات والتحديات ووضع الحلول الخلاقة لمعالجتها. ومن تلك الاستنتاجات ما يلي:

- حقق الأردن خطوات مميزة في مجال مكافحة الأمية من خلال سياسات وبرامج عمل واضحة استهدفت توفير برامج التعليم غير النظامي لمحو أمية الكبار، إضافة إلى السياسات الموجهة نحو إلزامية التعليم والحد من التسرب المدرسي. حيث انخفضت نسبة الأمية من (11.0%) في عام 2000 لتصل إلى (5.8%) في عام 2023. كما زاد الوعي والاهتمام بتعليم الإناث في كل مراحل التعليم حتى في الأعمار الصغيرة ابتداء من مرحلة رياض الأطفال ولغاية الدراسات العليا (بكالوريوس فأعلى).

- الإناث الأردنيات يفضلن مهنة التعليم على غيرها من المهن، وقد يكون من أحد الأسباب التي تفسر ذلك المفاهيم المجتمعية حول أن مهنة التدريس من أكثر المهن أمانا واستقرارا بالنسبة للإناث وأسرهن.

- ترتفع نسبة التحاق الطالبات في الجامعات الأردنية مقارنة مع الطلاب الذكور، يعود ذلك إلى أن الذكور قد يتركون المدارس بعد المرحلة الأساسية أو بعد الثانوية للدخول إلى سوق العمل في سن مبكرة. في المقابل يستمر انخراط الإناث في المراحل التعليمية؛ لما يوفره التعليم من فرص عمل لائقة وتحسين مستواهن المعيشي.

- تغير النظرة المجتمعية في نمط الالتحاق بالدراسة المهنية بين الجنسين أدى إلى تحسن طفيف في إقبال الإناث الأردنيات على التعليم المهني وفي تخصصات محددة مثل الاقتصاد المنزلي. فقد ارتفعت نسبة التحاق الإناث في التعليم المهني من (39.7%) في العام الدراسي (2017-2018) الى (46.5%) في العام الدراسي (2022-2023). وبلغت نسبة التحاق الاناث بتخصص الاقتصاد المنزلي (92.4%) في العام الدراسي (2022-2023).

- ارتفاع العمر عند الزواج الأول للذكور والإناث، حيث ارتفع للإناث من (26.3) سنه في عام 2017 الى (27.6) سنه في عام 2023، بينما ارتفع لدى الذكور من (30.7) سنه الى (32.6) سنه خلال نفس الفترة. ويعود ذلك إلى الاوضاع الاقتصادية التي يعاني منها الشباب من زيادة تكاليف الزواج، وزيادة رغبة الإناث نحو استكمال التعليم لدخول سوق العمل وتأمين مستقبلهن وتحسين أوضاعهن المعيشية.

- أوضحت النتائج انخفاضا في معدل الإنجاب في الأردن حيث انخفض معدل الانجاب الكلي من (5.6) طفل لكل سيدة في عام 1990 الى (2.6) طفل لكل سيدة في عام 2023. ويعود ذلك إلى ارتفاع مستويات التعليم للإناث، والتغير في العادات والتقاليد المتوارثة حول إنجاب عدد كبير من الأطفال، وارتفاع العمر عند الزواج الأول، وانتشار وسائل منع الحمل، والذي يعتبر من أهم المقاييس لمستوى الإنجاب السائد في المجتمع، وكذلك ارتفاع متطلبات المعيشة حيث تفضل الأسر عددا أقل من المواليد لضمان توفير ظروف معيشية مناسبة ومريحة لهم من حيث التعليم والصحة ومعايير معيشة أخرى أفضل.

- تفضل السيدات استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة ومنع الحمل، بسبب تدني فعالية الوسائل التقليدية والتي يتوقع أن ينتج عن استخدامها حمل غير مخطط له، وهذا يتفق مع خطط وبرامج وزارة الصحة في تنظيم الأسرة.

ثالثا: اتجاهات المشاركة الاقتصادية وواقع التمكين الاقتصادي للمرأة الأردنية

تعد المشاركة الفاعلة للمرأة الأردنية وفي كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية، من أهم عناصر تقدم المجتمع، ولا يمكن إغفالها لأي سبب من الأسباب، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه المرأة في كافة المجالات، وكونها تشكل ما يقارب من نصف المجتمع، و(49.2%) من إجمالي القوى البشرية. وفي الأردن، يعتبر موضوع عمل المرأة من بين المواضيع ذات الأولوية ، فعمل المرأة يظهر الصورة الحقيقية للمشاركة الاقتصادية والفاعلة للمرأة الأردنية، ويعد عاملا مهما لوصولها إلى الموارد الاقتصادية وتحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الإيرادات. لذا، تم تخصيص هذا الجزء من الدراسة لمناقشة واقع المرأة مقارنة بالرجل في سوق العمل الأردني استنادا إلى نتائج مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعدة سنوات، بالإضافة إلى مسح فرص العمل المستحدثة، وبيانات السجلات الإدارية المتوفرة من عدة مصادر، أهمها وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل واللجنة الوطنية لشؤون المرأة واللجنة الوزارية لتمكين المرأة ووزارة المالية والبنك المركزي وغيرها، وذلك بهدف تسليط الضوء من خلال الحقائق على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الأردني، وإبراز السمات الأساسية لقوة العمل النسوية، ورصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأردن.

أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو)[11] في المادة الثالثة عشرة على مساواة المرأة والرجل، بالنص "أن تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها أساسا في الحصول على نفس الحقوق للمرأة والرجل." وبالرغم من الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في سبيل زيادة إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية الأردنية، إلا أنه لا يزال هناك تحديات تواجه المساواة بين الجنسين في الأردن.

تعتبر زيادة المشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات ضمن أولويات الحكومة وكافة الجهات العاملة في هذا المجال.

على الرغم من الجهود المبذولة من الجهات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والخاص ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية كافة لرفع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية، إلا أنه ما زال هناك العديد من التحديات التي تؤثر بشكل سلبي على قدرتها على المشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية. وتتمثل أهم هذه التحديات في ارتفاع معدل البطالة بين الإناث الأردنيات والتي بلغت في عام 2023 (30.7%)، مقارنة بالذكور الأردنيين (19.6%) حسب نتائج مسح قوة العمل (العمالة والبطالة)، حيث يعتبر معدل البطالة في الأردن من المعدلات المرتفعة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ (5.0%)[12] حسب تقديرات منظمة العمل الدولية في عام 2023.

11 https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/

12 https://www.ilo.org/ar/resource/news/mnzmt-alml-aldwlyt-ttwq-ankhfadana-tfyfana-fy-mdlat-albtalt-alalmyt-fy-am

شكل رقم (26): معدل البطالة للسكان ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب الجنس لسنوات مختارة.

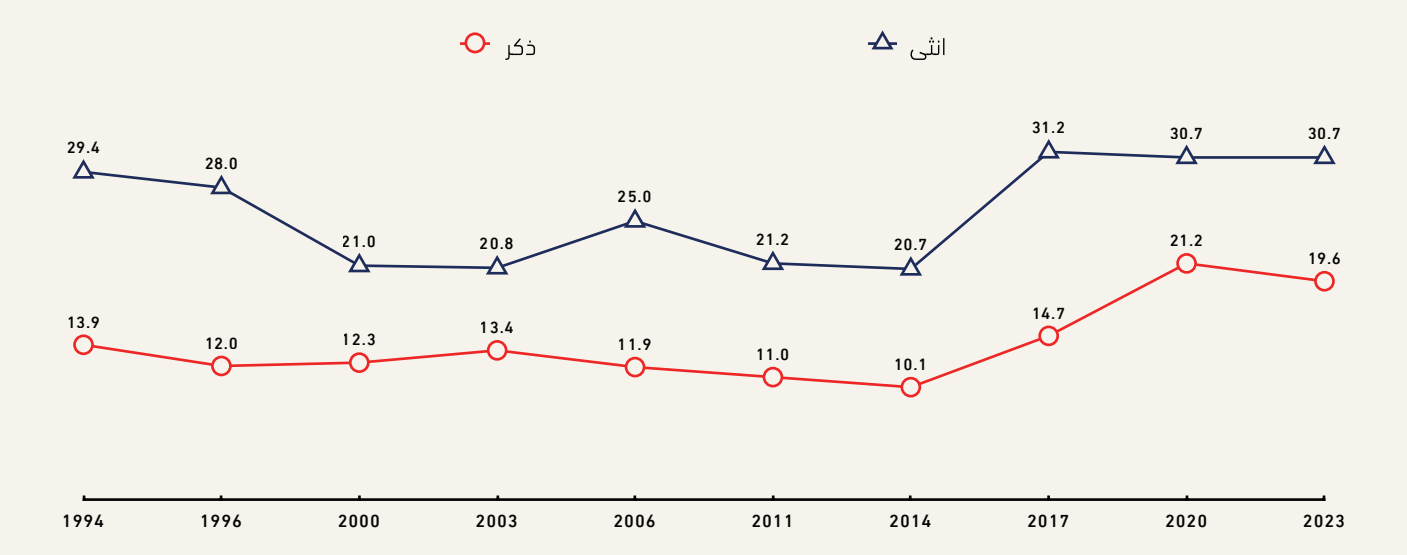

وتعتبر فئة الشباب الأردنيين الذين أعمارهم (15-24) سنة القادرين على الإنتاج الأكثر عرضة للتأثر بسبب ارتفاع معدل البطالة بينهم والبالغ (46.0%) في عام 2023، ويعتبر هذا المعدل مرتفعا مقارنة مع المعدل العالمي لبطالة الشباب والبالغ (13.0%) في عام 2023 حسب تقديرات منظمة العمل الدولية (ILO)، حيث بلغ المعدل للذكور الأردنيين (40.9%) مقارنة بـ (66.2%) للإناث الأردنيات. وتكمن أهمية هذا المؤشر كونه يساهم بشكل كبير في توضيح أحد جوانب مشاكل سوق العمل، ويفيد في تقييم النظام التعليمي، حيث إن سوق العمل لديه متطلبات متجددة ومتسارعة تتواءم مع التطورات العالمية في استحداث الوظائف الجديدة التي تحتاج إلى الإرشاد والتوجيه من خلال المناهج التعليمية المهنية، وخاصة للإناث.

شكل رقم (27): معدل البطالة للسكان (15 سنة فأكثر(ومعدل بطالة الشباب 15 - 24 سنة حسب الجنس، 2023

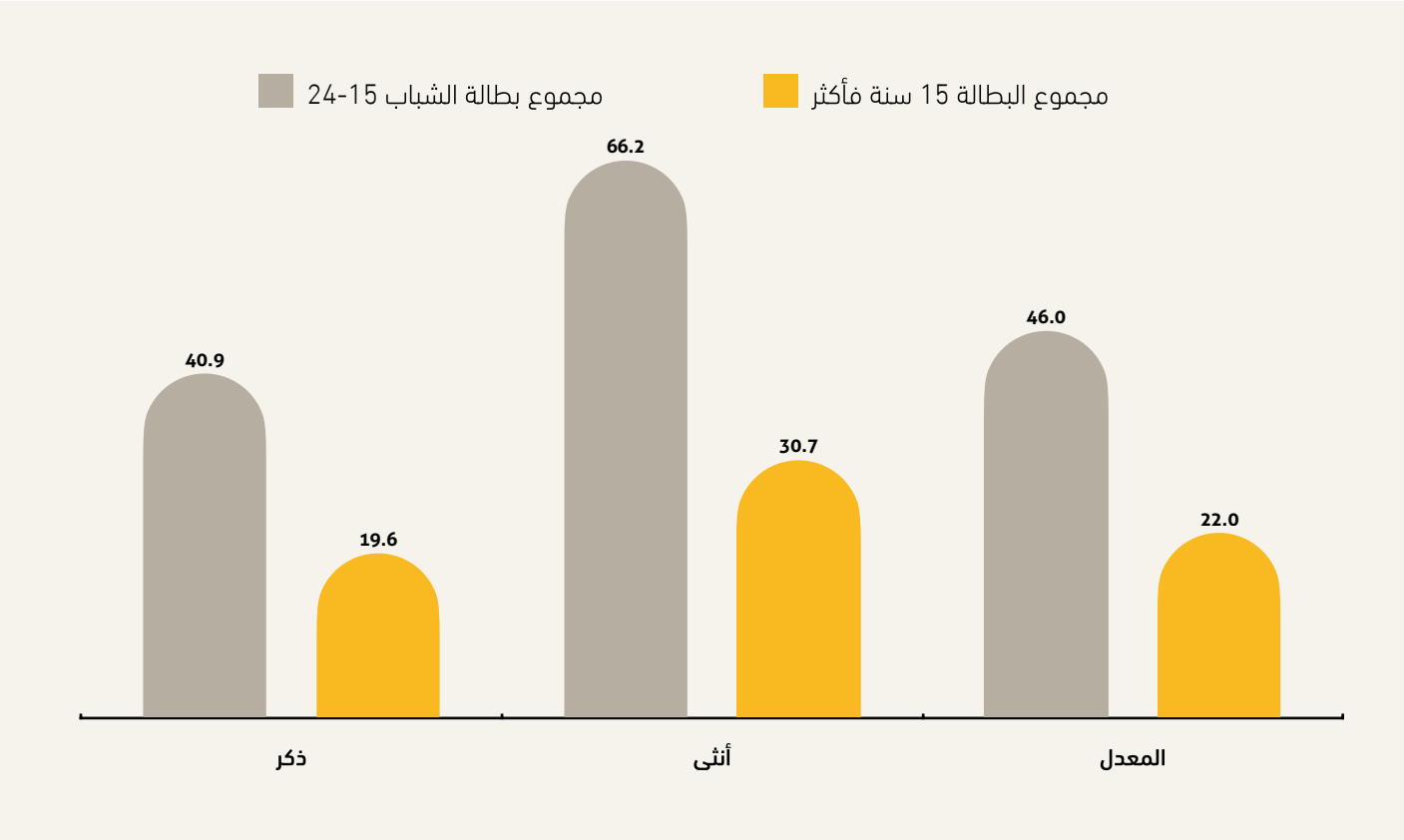

وسجلت محافظة عجلون أعلى معدل بطالة للإناث الأردنيات والذي بلغ (35.7%)، تلتها محافظة جرش حيث بلغ معدل البطالة للإناث الأردنيات فيها (34.1%). فيما سجلت محافظتا معان والمفرق أقل معدل بطالة للإناث الأردنيات بمعدل (23.5%) و(24.9%) على التوالي.

خارطة رقم (7): توزيع معدل البطالة بين الإناث الأردنيات حسب المحافظة 2023

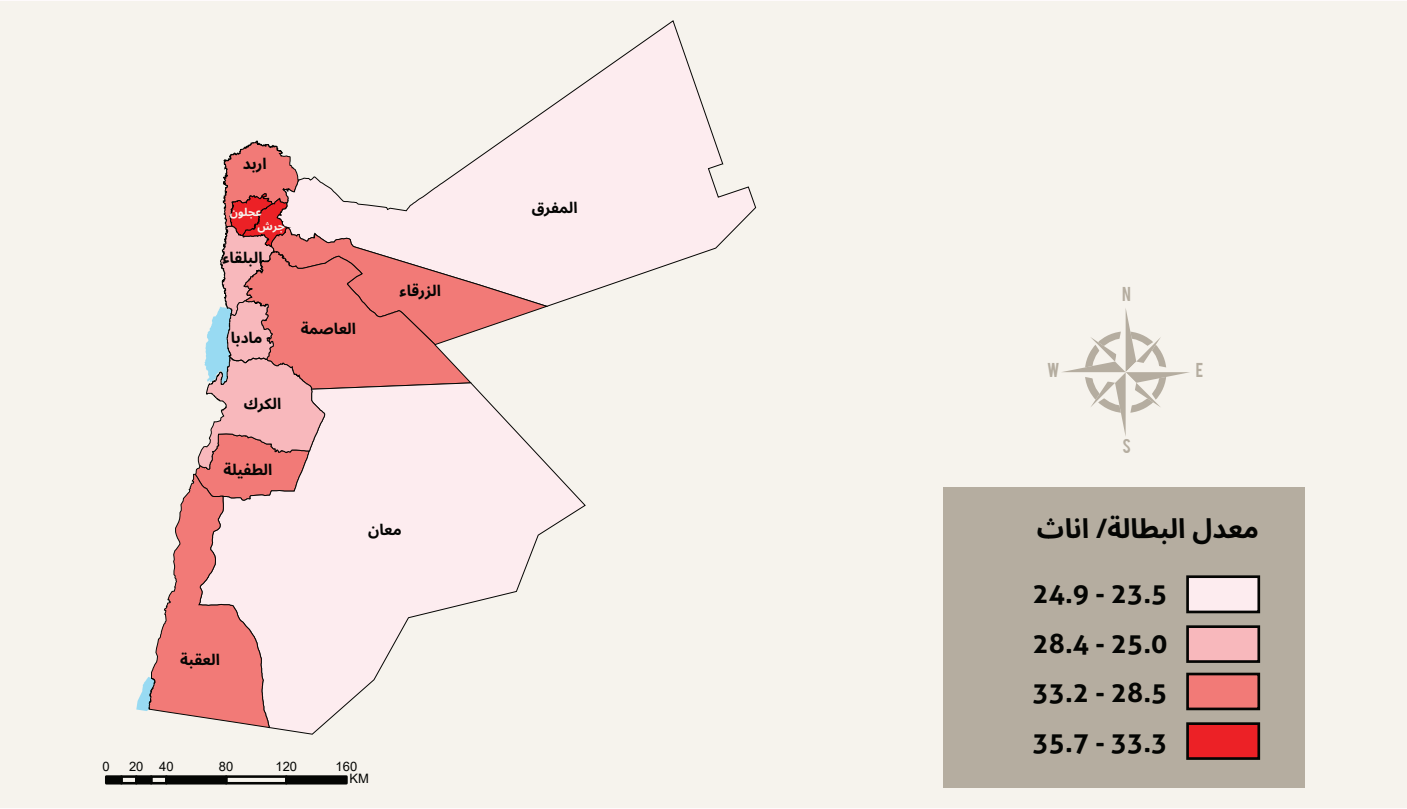

خارطة رقم (8): توزيع معدل البطالة بين الذكور الأردنيين حسب المحافظة 2023

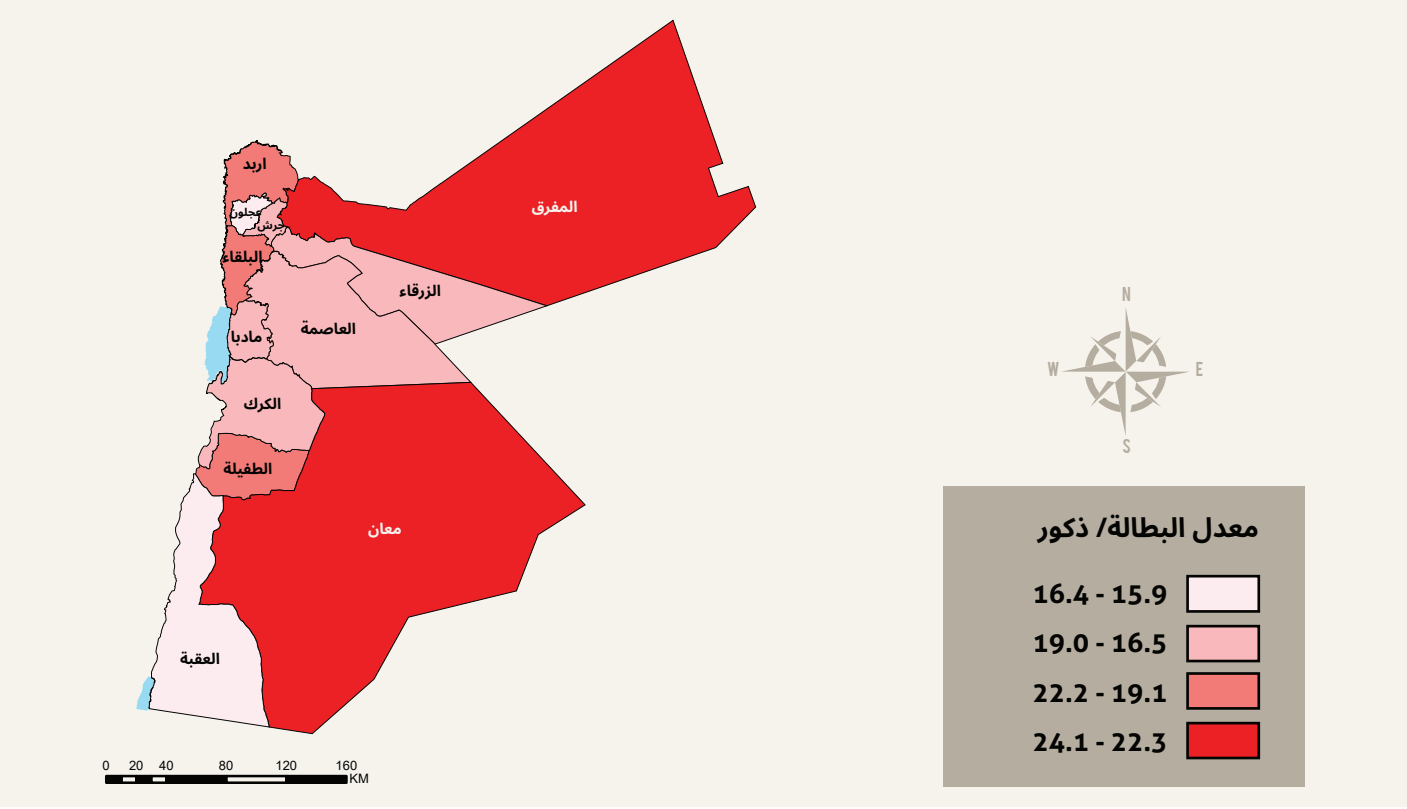

هناك تقدم جوهري في مؤشرات التنمية البشرية في الأردن.

إن المتتبع لبيانات معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية خلال الأعوام الماضية، يلاحظ ركودا نسبيا في وتيرة التقدم، حيث لم تتغير نسبة المشاركة الاقتصادية كثيرا، والتي تعتبر متدنية إلى حد كبير مقارنة مع الأداء الاقتصادي العام ومع التقدم الجوهري في مؤشرات التنمية البشرية في الأردن. حيث أشارت بيانات مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023 إلى انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات خلال السبع سنوات السابقة (2017-2023) من (17.3%) إلى (14.0%) على التوالي، كما انخفض معدل المشاركة الاقتصادية للذكور الأردنيين خلال نفس الفترة من (60.8%) في عام 2017 إلى (53.2%) في عام 2023.

وعلاوة على ذلك، فقد انخفض معدل المشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات في الفئة الشابة (15-24) سنة من (13.0%) في عام 2017 إلى (9.6%) في عام 2023، وانخفض المعدل بين الذكور الأردنيين في نفس الفئة العمرية من (42.0%) إلى (33.5%).

شكل رقم (28): معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (15 سنة فأكثر) ومعدل المشاركة الاقتصادية للشباب (15-24 سنة) حسب الجنس لسنوات مختارة.

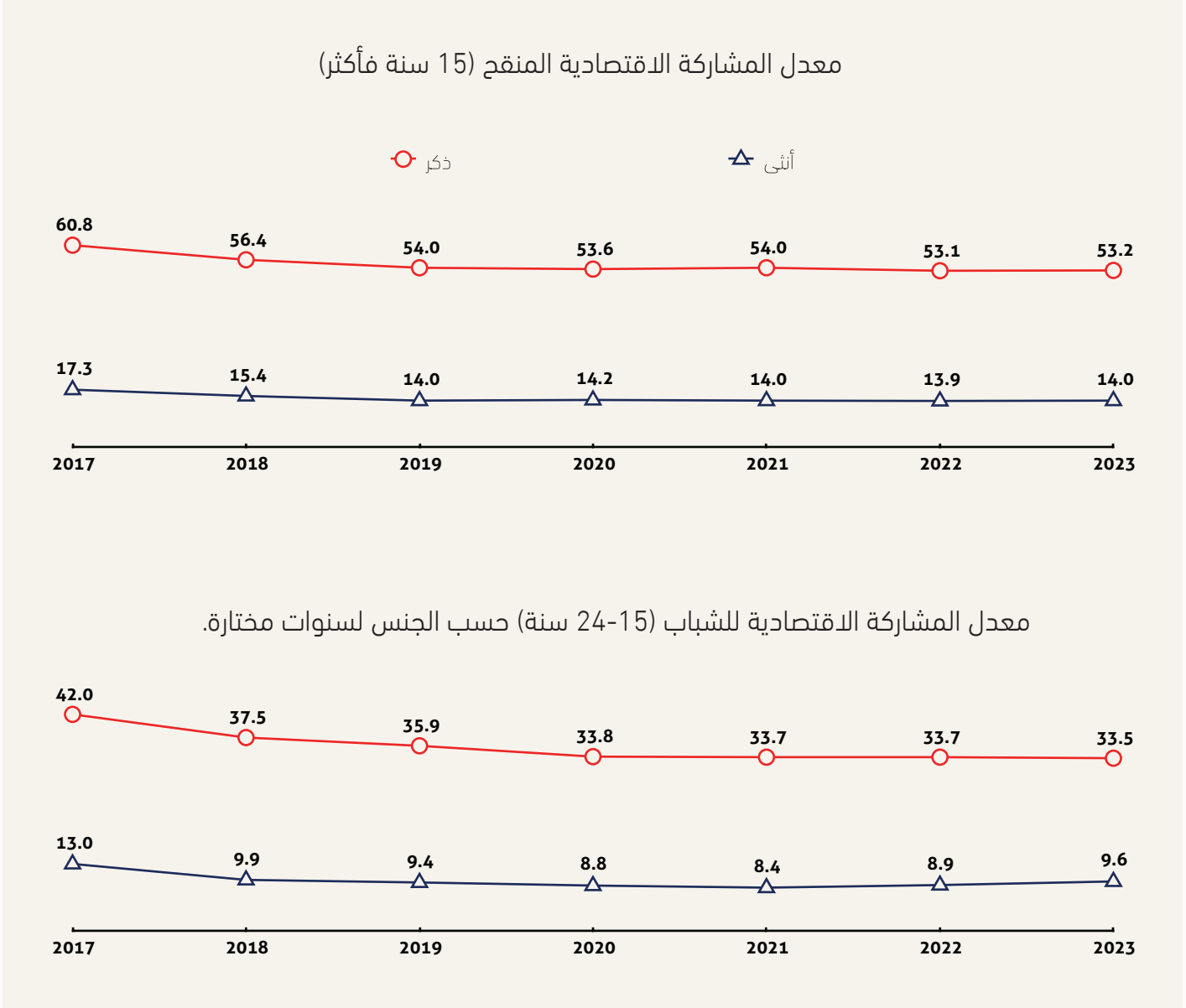

سجلت أعلى معدل مشاركة اقتصادية للإناث الأردنيات في محافظة الكرك، وتلتها محافظة الطفيلة.

ومن ناحية أخرى، بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح للإناث الأردنيات (14.0%) في عام 2023 (عدد الأفراد في قوة العمل (المشتغلون + المتعطلون) للفئة العمرية 15 سنة فأكثر من السكان مقسوما على إجمالي عدد السكان للفئة العمرية 15 سنة فأكثر) مضروبا في 100%)، واحتلت محافظة الكرك أعلى معدل للمشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات والذي بلغ (21.1%)، تلتها محافظة الطفيلة بمعدل بلغ (18.8%).في حين سجلت محافظة العقبة أقل معدل للمشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات بين المحافظات في عام 2023، تلتها محافظة الزرقاء، وبنسب بلغت (8.6%) و(8.9%) على التوالي. أما الذكور الأردنيون، فكانت محافظة عجلون أقل محافظة في معدل المشاركة الاقتصادية بنسبة (51.1%)، تلتها محافظة الزرقاء (52.6%) ومن ثم محافظة العقبة (52.7%).

خارطة رقم (9): معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (15 سنة فأكثر) حسب الجنس والمحافظة لعام 2023

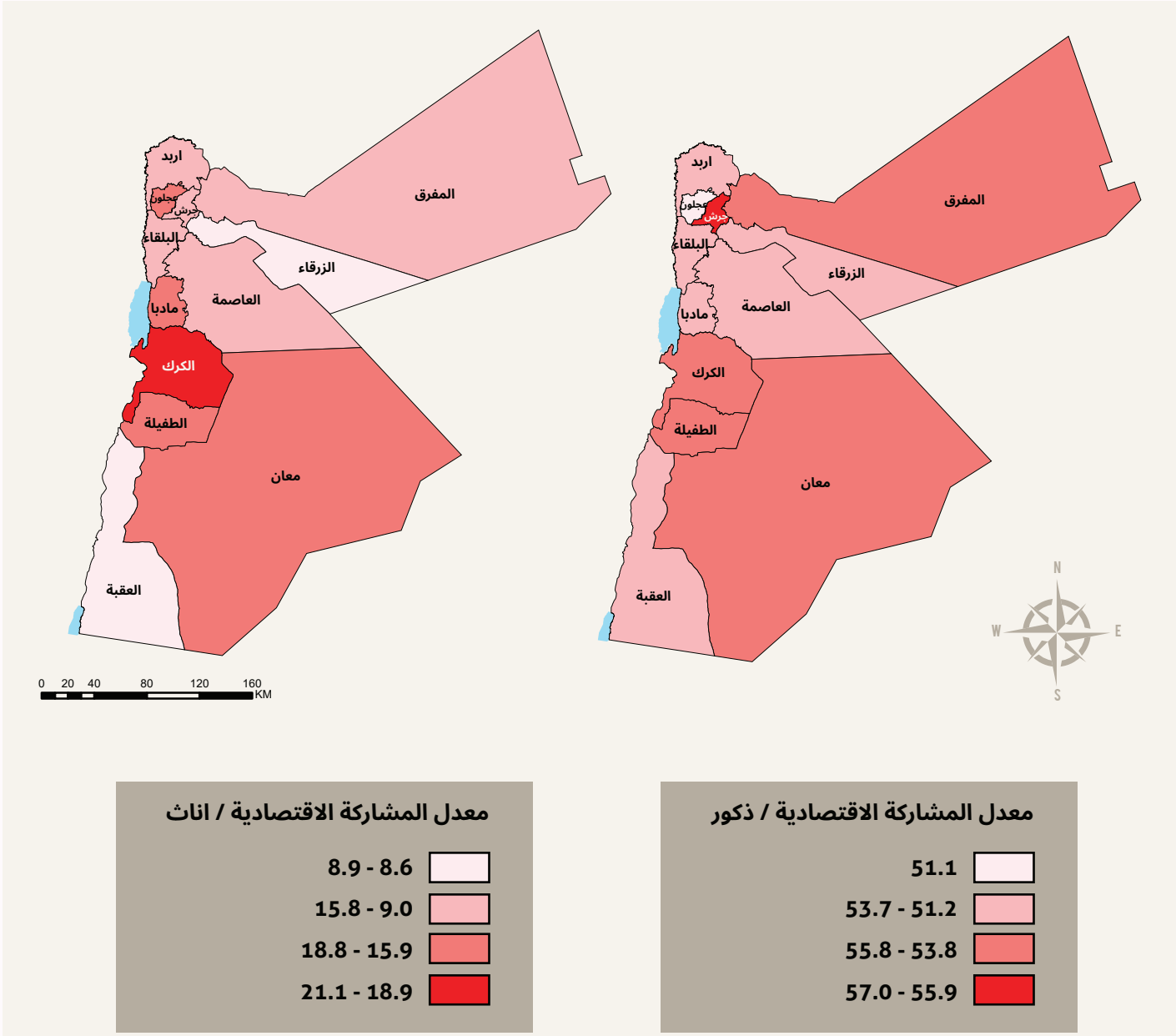

وبحسب الفئة العمرية، أظهرت بيانات مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023 أن معدل المشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات يبدأ بالارتفاع من الفئة العمرية (15-19 سنة) إلى أن يصل إلى ذروته في الفئة العمرية (25-39 سنة) بنسبة (29.2%).

ومن الجدير بالذكر أن المرأة الأردنية تنسحب تدريجيا من سوق العمل، ويبدأ هذا الانسحاب مبكرا مقارنة بالذكور، حيث يبدأ من الفئة العمرية (40-54 سنة)، إذ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية لهن في هذه الفئة (16.0%)، ويستمر الانسحاب حتى يصل إلى (1.9%) في الفئة العمرية (55-64 سنة). وتشير بيانات الضمان الاجتماعي الى أن نسبة الاناث المشتركات بالضمان الاجتماعي كانت الأعلى ضمن الفئات العمرية (20-30) سنه (30-40) سنه حيث بلغت النسب (30.8%) و(36.6%) على التوالي، بينما بدأت هذه النسبة بالتناقص في الفئة العمرية (40-50) سنه والتي بلغت (25.7%). أما بالنسبة للفئة العمرية (50 سنه فأكثر) فقد بلغت نسبتهم (5.4%).

القانون رقم (1) من قانون الضمان الاجتماعي لعام 2014 والذي ينص في المادة (62) على ما يلي:

- **يستحق المؤمن عليه راتب تقاعد الشيخوخة شريطة تحقق ما يلي:**
  1. إكمال المؤمن عليه الذكر سن الستين، والمؤمن عليها الأنثى سن الخامسة والخمسين.
  2. أن تكون اشتراكاته في هذا التأمين (180) اشتراكًا على الأقل، منها (84) اشتراكًا فعليًا.

وفي المقابل، فقد أظهر معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (15 سنة فأكثر) حسب بيانات مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023، للذكور الأردنيين اتجاها مشابها، لكن بمعدلات مرتفعة مقارنة مع الإناث في ذات الفئة وقد تصل إلى أربع أضعاف. فكانت ذروة المشاركة لهم في الفئة العمرية (25-39 سنة) حيث بلغت (90.0%)، وتبقى على نفس الوتيرة قبل أن تنخفض في منتصف الأربعينيات لتصل إلى (70.3%).

شكل رقم (29): معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (15 سنة فأكثر) للأردنيين حسب الفئة العمرية والجنس 2023.

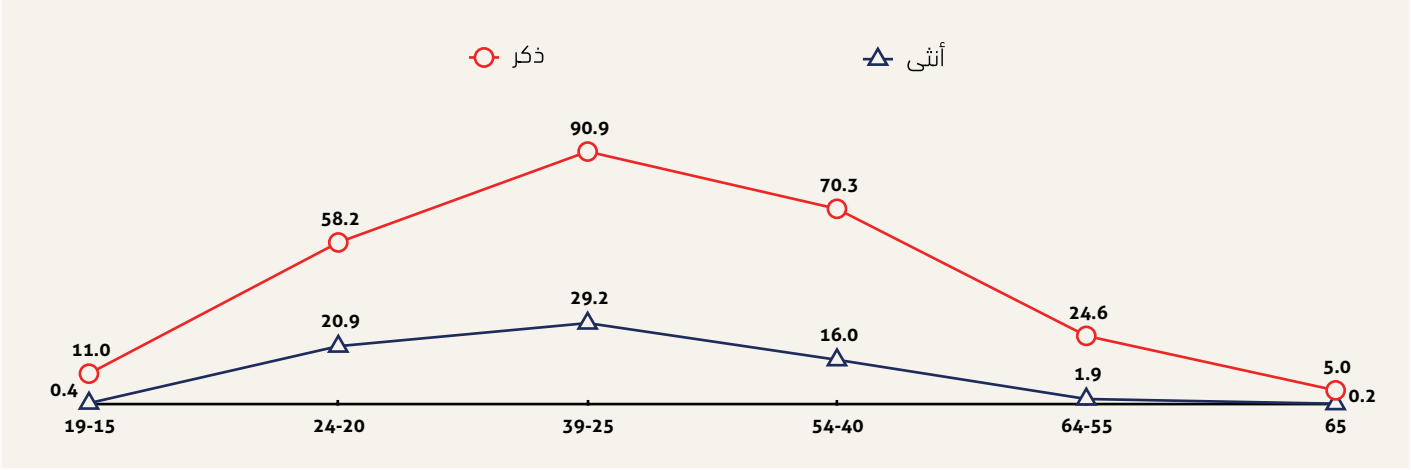

أكثر من نصف الإناث المشتغلات هن من المتزوجات. وثلثا المشتغلات في القطاع العام هن من المتزوجات.

أظهرت النتائج أن أكثر من نصف الإناث المشتغلات هن متزوجات وبنسبة (58.2%)، في حين بلغت هذه النسبة (41.8%) للعزباوات، مما يعني أن معدل تشغيل الإناث المتزوجات بلغ (85.0%) من إجمالي قوة عمل المتزوجات، في حين لم يتجاوز معدل التشغيل للعزباوات (55.0%) من إجمالي قوة عمل العزباوات. واستقطب القطاع الخاص نسبة مرتفعة للمشتغلات المتزوجات أو سبق لهن الزواج حيث بلغت (62.9%) من إجمالي المشتغلات، وكذلك ثلثا المشتغلات في القطاع العام هن من المتزوجات.

شكل رقم (30): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين (15 سنة فأكثر) حسب الحالة الزواجية والجنس، لعام 2023.

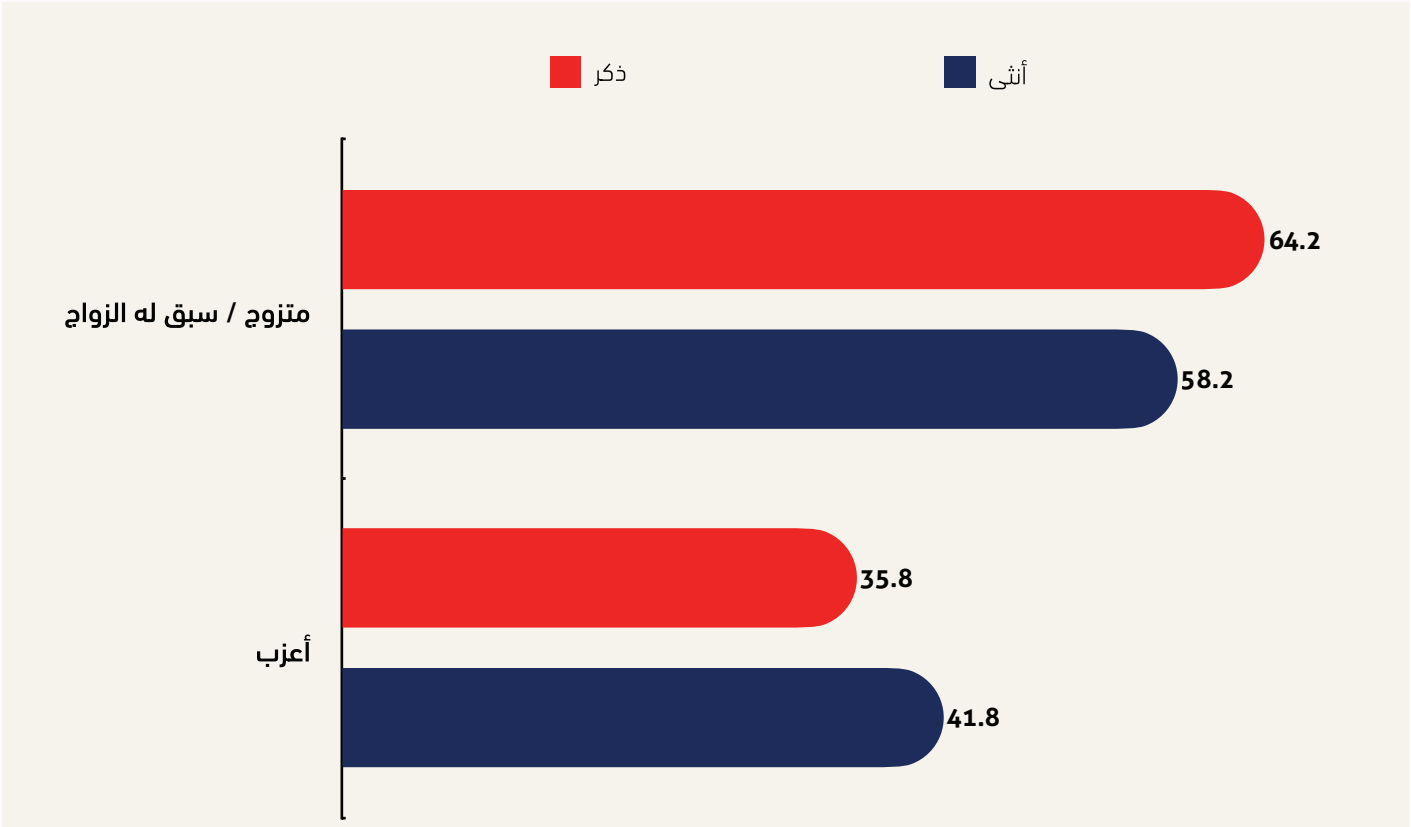

وحسب المستوى التعليمي، أظهرت البيانات الارتباط الطردي بين معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية والمستوى التعليمي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للإناث، ارتفع معدل المشاركة الاقتصادية لهن. حيث سجل الذكور الأردنيون والإناث الأردنيات حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) أعلى معدلات للمشاركة الاقتصادية في عام 2023 (72.5% و51.4%) على التوالي، وبفجوة نوع اجتماعي (21.1%) لصالح الذكور، تلاها حملة شهادات الدبلوم المتوسط.

شكل رقم (31): معدل المشاركة الاقتصادية للأردنيين (15 سنة فأكثر) حسب المستوى التعليمي والجنس 2023.

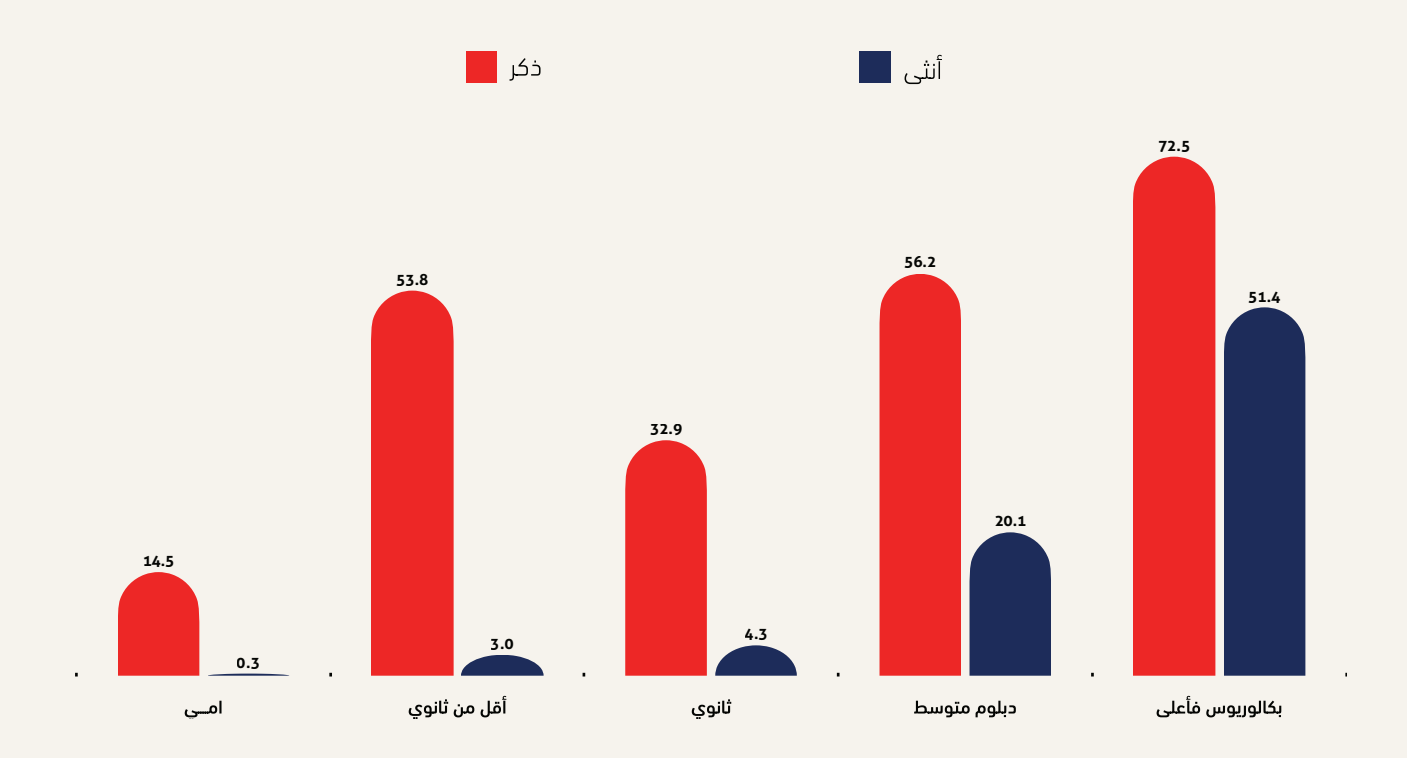

القطاع العام المشغل الأكبر للإناث الأردنيات.

أظهرت نتائج سلسلة مسوح قوة العمل (العمالة والبطالة) الخاصة بالتركيبة الهيكلية لقوة العمل، أن نسبة المشتغلات الأردنيات لم تتجاوز العشر نقاط مئوية منذ عام 2020، كما بلغ معدل تشغيل الإناث (68.6%) في عام 2023 من إجمالي قوة العمل للإناث الأردنيات والتي بلغت (14.0%). وبشكل عام، يستقطب القطاع العام الإناث الأردنيات أكثر من الذكور الأردنيين، حيث أظهرت نتائج مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023، أن (45.3%) من الإناث المشتغلات يعملن في القطاع العام مقابل (35.9%) من إجمالي المشتغلين الذكور، فيما شكلت المشتغلات الإناث الأردنيات (52.1%) من إجمالي المشتغلات في القطاع الخاص مقابل (63.6%) من إجمالي المشتغلين الذكور. وعند النظر إلى تركيبة الاشتغال للإناث من إجمالي قوة العمل في القطاعين العام والخاص، نجد أن ربع المشتغلين في القطاع العام هن من الإناث الأردنيات وبنسبة بلغت (22.9%)، مقابل (77.1%) من الذكور. بينما بلغت نسبة المشتغلات في القطاع الخاص من إجمالي قوة العمل في القطاع الخاص (16.2%).

شكل رقم (32): نسبة المشتغلين الأردنيين الذين أعمارهم (15 سنة فأكثر) في القطاع العام وفي القطاع الخاص حسب الجنس للأعوام 2017 - 2023

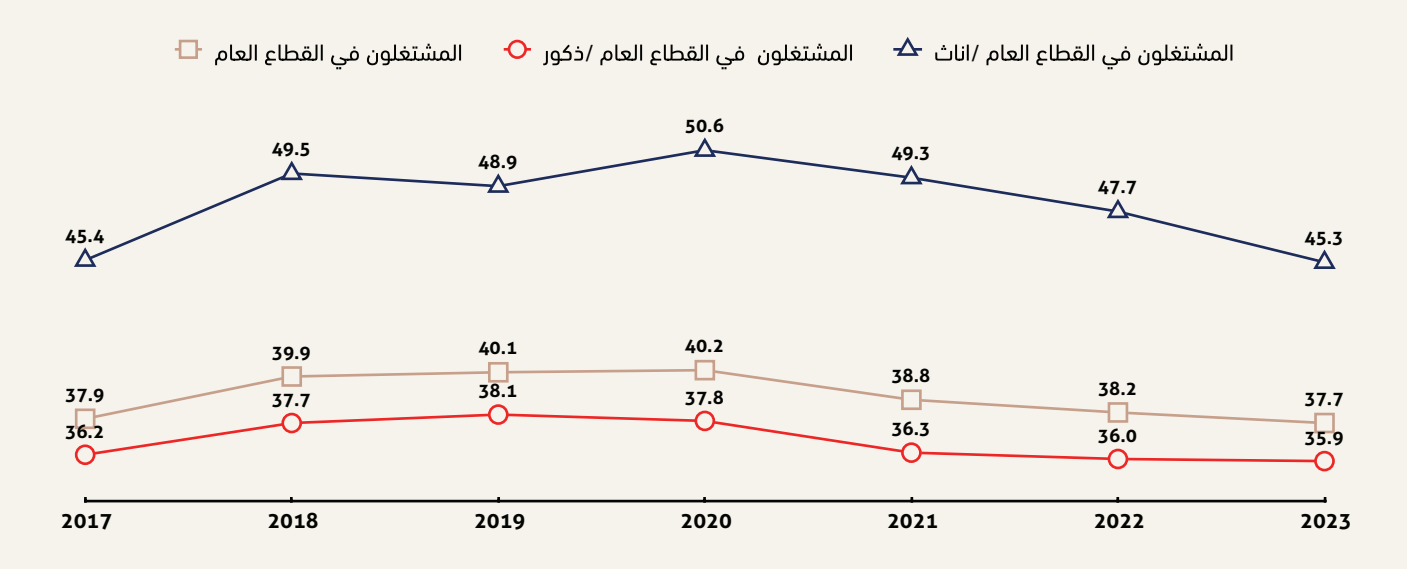

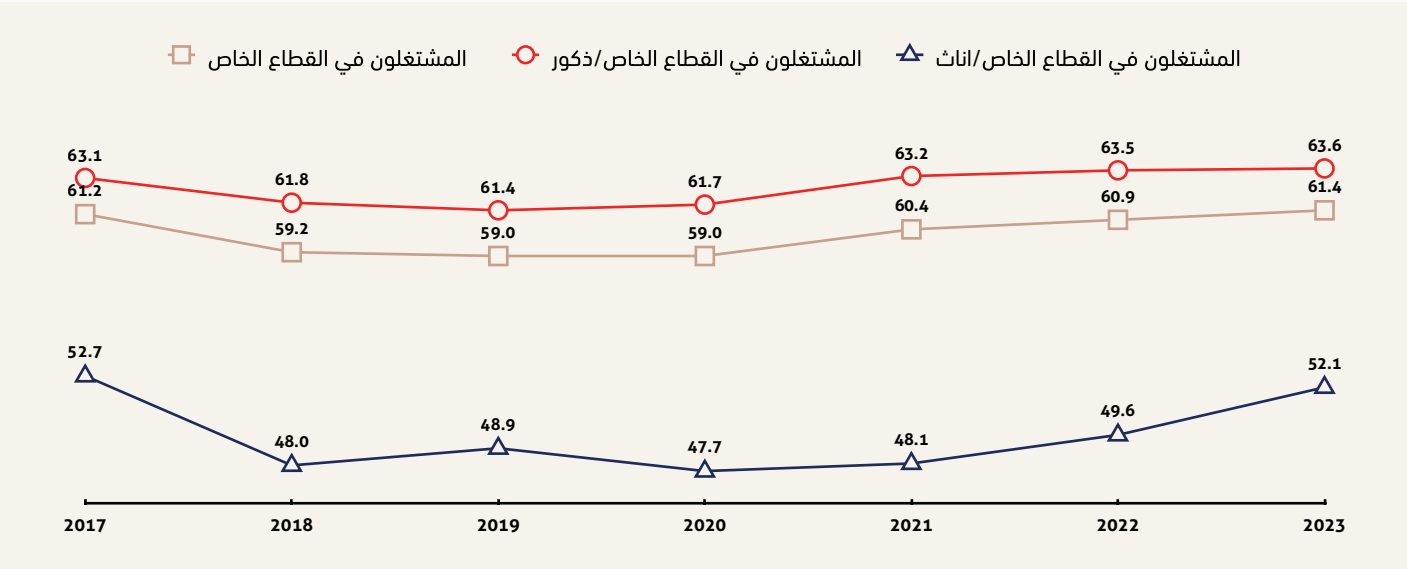

الإناث الأردنيات يملن للعمل في أنشطة التعليم والصحة.

أما بالنسبة لتوزيع الإناث الأردنيات المشتغلات حسب النشاط الاقتصادي، أظهرت بيانات مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023 أن ما نسبته (59.6%) من العاملين في نشاط التعليم هم من الإناث ، وضمن نشاطي "الاسر المعيشية كصاحبات عمل" و "الاسر المعيشية لانتاج السلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" بلغت نسبة الاناث من اجمالي المشتغلين في كلا النشاطين (54.6%)، ، وضمن نشاط الصحة البشرية والخدمات الاجتماعية بلغت النسبة(51.7%) في المقابل، استوحذ الذكور الأردنيون المشتغلون على النسبة الأكبر في أنشطة التعدين واستغلال المحاجر (98.2%)، والتشييد (97.7%)، والنقل والتخزين (97.2%).

شكل رقم (33): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين الذين أعمارهم (15 سنة فأكثر) حسب النشاط الاقتصادي والجنس وفجوة النوع الاجتماعي لعام 2023

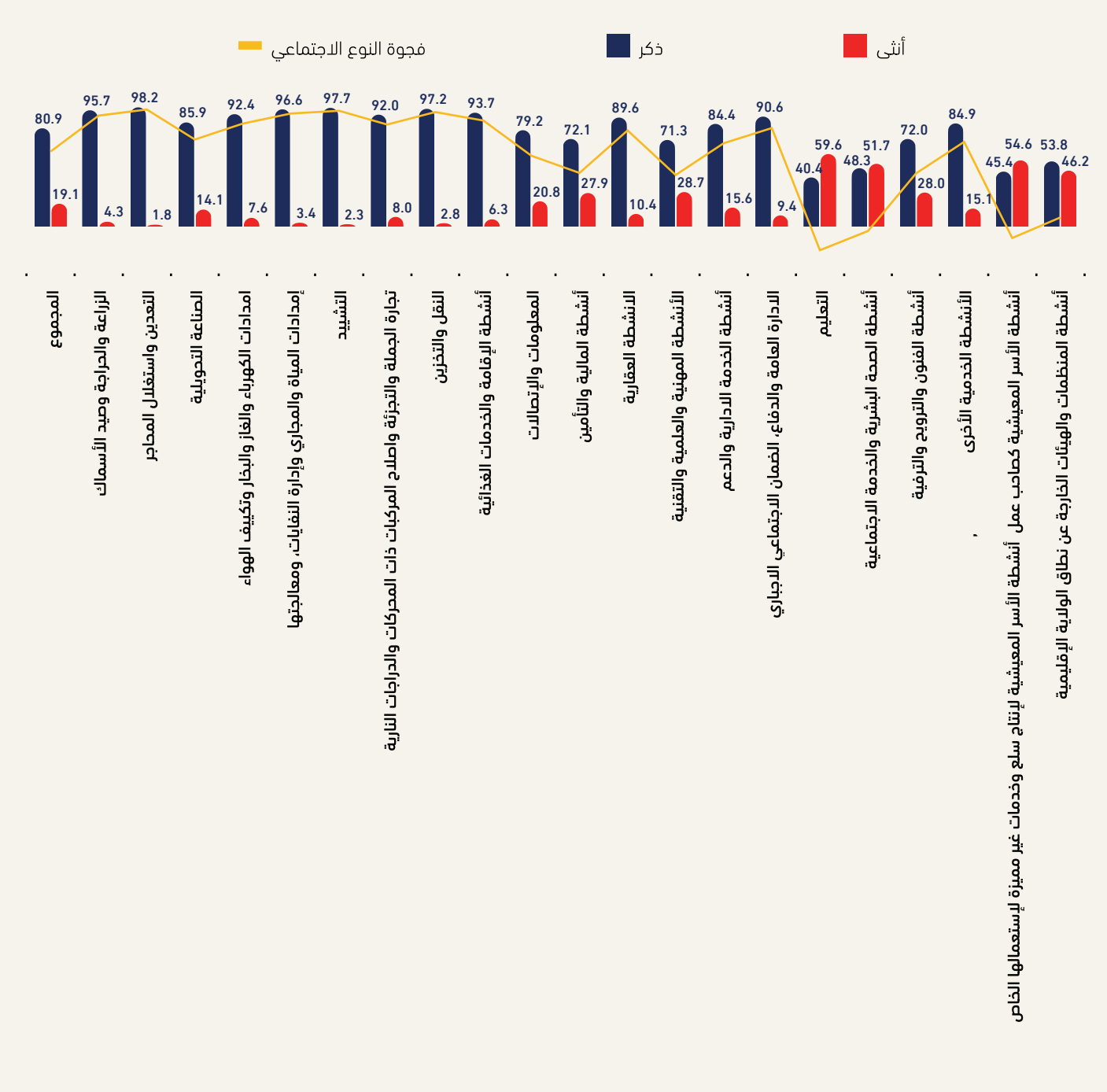

أما التركيب المهني للمشتغلات الأردنيات، فأشارت البيانات إلى اختلاف ملحوظ بين المشتغلين والمشتغلات الأردنيين، حيث إن نسبة كبيرة من المشتغلات يعملن في مهن الاختصاصيين، والتي بلغت (63.8%) من إجمالي المشتغلات الأردنيات، وتشتمل هذه المهنة على المهن التعليمية والصحية والخدمية المتصلة بالعمل المجتمعي. والقطاع العام هو المشغل الرئيسي للإناث في هذه المهنة وبنسبة (69.5%) من إجمالي المشتغلات في القطاع العام مقارنة بـ (57.0%) في القطاع الخاص. تلاها، وبفارق كبير، مهنة الفنيين ومساعدي الاختصاص، حيث بلغت نسبة المشتغلات في هذه المهن (9.2%) من إجمالي المشتغلات الأردنيات. وفي المقابل، هيمن المشتغلون الذكور على المهن الفنية التشغيلية التي تشمل مهن عاملي البيع والخدمات، ومهن الحرفيين، ومهن مشغلي المصانع والآلات، وعمال التجميع، ومهن العمال المهرة في الزراعة، والمهن الأولية. كما تشير البيانات إلى العلاقة غير المتوازنة لمهن الإناث ومهن الذكور، وتركز الإناث في المهن الخدمية وابتعادهن عن المهن التشغيلية والصناعية والاجتماعية، والتي بلغت نسبة المشتغلات في هذه المهن الخدمية (51.7%)، وبفجوة نوع اجتماعي بلغت (-3.4%) لصالح الإناث.

شكل رقم (34): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين (15 سنة فأكثر) حسب المهنة والجنس، لعام 2023.

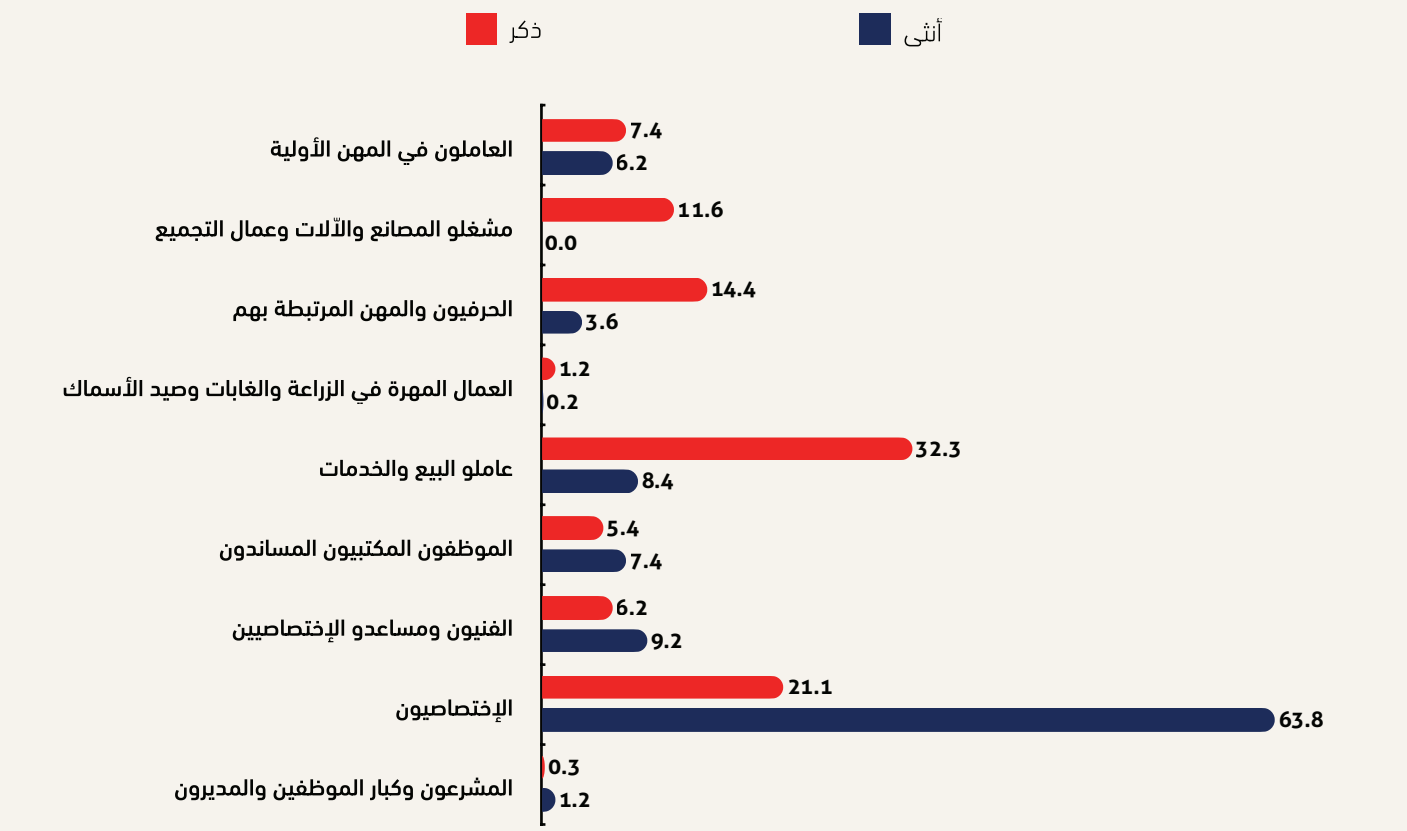

يعد الحد الأدنى للأجور أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تقيس مدى قدرة العامل على تلبية احتياجاته الأساسية والعيش الكريم، فالتركيز على الدخل بمختلف فئاته ومحدوديته يوفر مؤشرا هاما للتعرف على واقع سوق العمل ومدى التزامه بمعايير العمل اللائق. ومن خلال دراسة حديثة تم تنفيذها من قبل مرصد الحماية الاجتماعية التابع لجمعية "تمكين" للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان[13]، أظهرت نتائجها أن سوق العمل الأردني لا يزال يعاني من عدة اختلالات أدت إلى تراجع في شروط العمل ومن ثم الحرمان لقطاعات واسعة من العمال من التمتع بحقوقهم من حيث الأجور المتدنية أو نقص الحمايات الاجتماعية أو حتى عدم توفر فرص عمل لائقة وكافية.

13 ورقة سياسات: سياسة الحماية الاجتماعية في الأردن ما بين الإطار النظري والتطبيق العملي: مرصد الحماية الاجتماعية التابع لجمعية "تمكين" للمساعدة القانونية وحقوق الانسان.

حيث أظهرت بيانات مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) أن فئة الدخل 350 دينارا أردنيا فأكثر ضمت النسبة الأعلى من المشتغلين، حيث بلغت نسبتهم (63.9%) في عام 2023، والتي ارتفعت مقارنة بعام 2022 بفارق مقداره (1.4) نقطة مئوية، وبفجوة نوع اجتماعي مقدارها (2.8-) لصالح الإناث. تلاها فئة من يتقاضون أجورا أقل من 260 دينارا أردنيا لعام 2023، والتي بلغت (18.4%)، وبفروق بسيطة بين الجنسين للفئة نفسها، كما كان مقدار الانخفاض لكلا الجنسين متقاربا للعامين المشار إليهما بفارق (1.7 نقطة مئوية) للذكور و(1.6 نقطة مئوية) للإناث. وعلى الرغم من انخفاض النسبة عن العام الذي سبقه حيث كانت (20.1%) بفارق مقداره (1.7 نقطة مئوية)، إلا أن هناك خمس المشتغلين لا زالوا يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور.

شكل رقم (35): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين حسب فئات الدخل والجنس وفجوة النوع الاجتماعي للعامين (2022-2023)

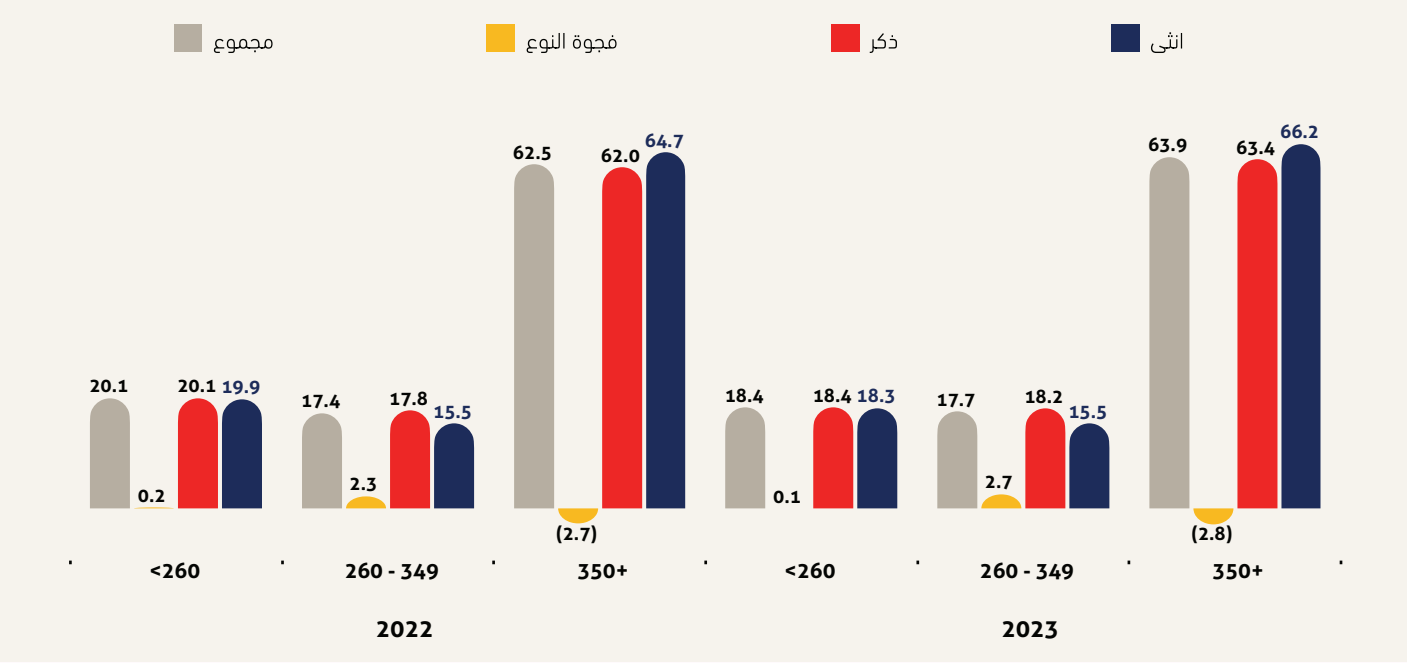

أما بالنسبة لتوزيع المشتغلين الأردنيين في القطاعين العام والخاص حسب فئات الدخل والجنس، نجد أن أعلى نسبة للمشتغلات اللاتي يتقاضين أجراً في القطاع العام لسنة 2023، هي ضمن الفئة (350-499) ديناراً أردنياً، حيث بلغت (51.6%) مقابل (65.9%) للمشتغلين الذكور. تليها الفئة +500 دينارا أردنيا بنسبة (36.2%) للإناث و(23.1%) للذكور. أما بالنسبة لفئة (260-349) ديناراً أردنياً، فقد تبين النسبة للأعلى كانت لصالح المشتغلين الذكور وبنسبة بلغت (9.6%) مقابل (8.1%) للإناث.

يختلف الوضع في القطاع الخاص، حيث تظهر النتائج عام 2023، أن أعلى نسبة للمشتغلات اللاتي يتقاضين أجراً في هذا القطاع هي ضمن الفئة الأقل من الحد الأدنى للأجور (260) ديناراً أردنياً، حيث بلغت (30.3%) مقابل (28.2%) للمشتغلين الذكور. تليها فئة الدخل (350-499) دينارا أردنيا، وبنسب متقاربة لكلا الجنسين. وضمن الفئة العليا للدخل (+500) دينارا أردنيا، كانت النسبة لصالح المشتغلين الذكور عن المشغلات وبنسبة بلغت (20.1%) مقابل (18.7%) على التوالي.

شكل رقم (36): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين في القطاع العام والخاص حسب فئات الدخل والجنس، لعام 2023.

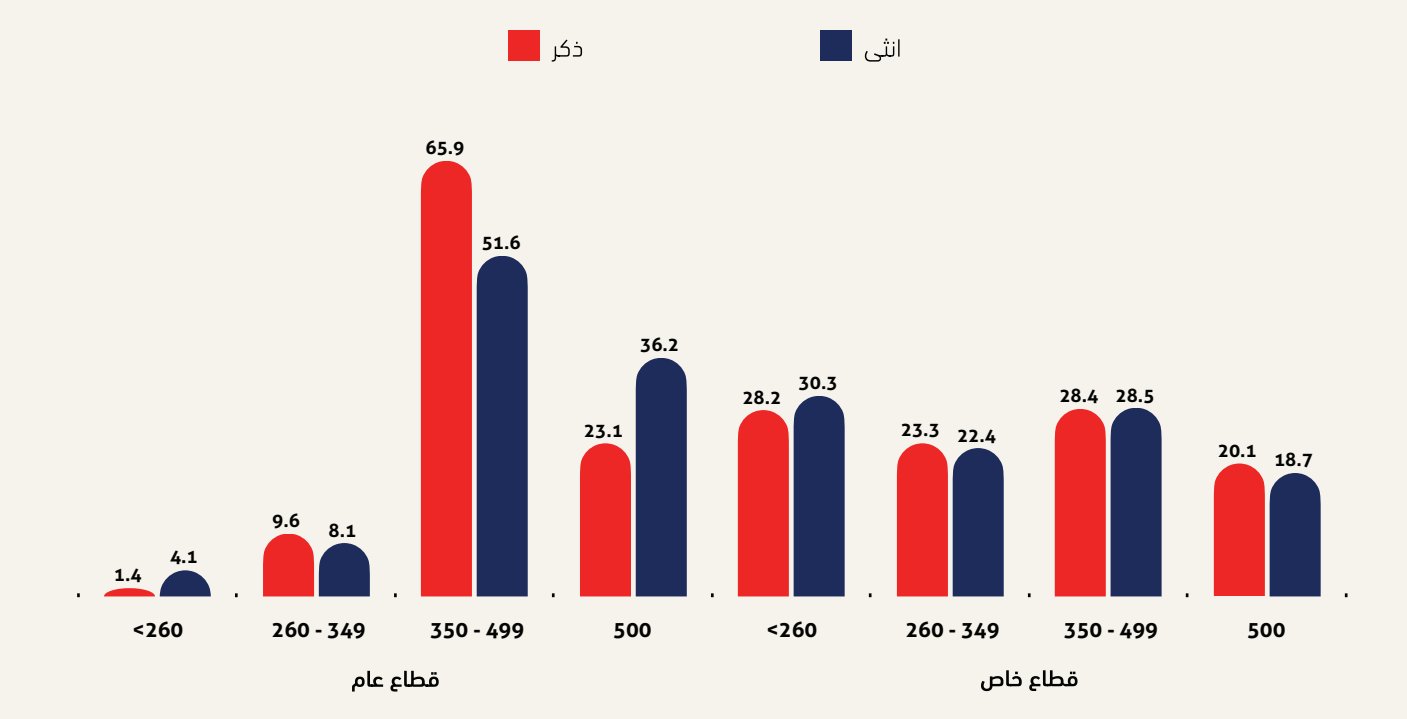

وبشكل عام، كلما ارتفعت فئات الدخل تتغير فجوة النوع الاجتماعي لصالح المشتغلين الذكور حيث أظهرت النتائج التغير الجوهري في فجوة النوع الاجتماعي في كافة المهن للقطاعين العام والخاص ضمن فئة الدخل 500 دينار أردني فأكثر، وتحديدا في مهنة المشرعون وكبار والموظفين والمديرين والاختصاصيون والموظفين المكتبيين المساندين والحرفيون والمهن المرتبطة بهم.

جدول رقم (1): توزيع المشتغلين الأردنيين في القطاع العام والخاص حسب المهنة والجنس وفئات الدخل 2023

فئة الدخل/ المهنة	قطاع عام			قطاع خاص		
	إناث	ذكور	فجوة النوع	إناث	ذكور	فجوة النوع
أقل من 260 دينار أردني						
المشرعون وكبار الموظفين والمديرين	0.0	0.0	0.0	100.0	0.0	-100.0
الاختصاصيون	65.3	34.7	-30.6	78.4	21.6	-56.9
الفنيون ومساعدي الاختصاصيين	2.5	97.5	95.0	34.3	65.7	31.4
الموظفون المكتبيون المساندين	40.4	59.6	19.2	48.3	51.7	3.4
عاملو البيع والخدمات	16.1	83.9	67.7	11.1	88.9	77.9
العمال المهرة في الزراعة	0.0	0.0	0.0	4.3	95.7	91.4
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	0.0	100.0	100.0	10.8	89.2	78.4
مشغلو المصانع والآلات	0.0	100.0	100.0	0.1	99.9	99.8
العاملون في المهن الأولية	29.8	70.2	40.3	19.3	80.7	61.4
260 - 349 دينار أردني						
المشرعون وكبار الموظفين والمديرين	100.0	0.0	-100.0	85.4	14.6	-70.8
الاختصاصيون	51.9	48.1	-3.8	59.3	40.7	-18.7
الفنيون ومساعدي الاختصاصيين	47.7	52.3	4.6	25.0	75.0	49.9
الموظفون المكتبيون المساندين	35.5	64.5	28.9	31.5	68.5	36.9
عاملو البيع والخدمات	3.7	96.3	92.7	8.5	91.5	82.9
العمال المهرة في الزراعة	0.0	0.0	0.0	1.4	98.6	97.1
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	4.5	95.5	91.1	5.9	94.1	88.2
مشغلو المصانع والآلات	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0
العاملون في المهن الأولية	18.7	81.3	62.7	16.2	83.8	67.7
350 - 499 دينار أردني						
المشرعون وكبار الموظفين والمديرين	79.9	20.1	-59.8	81.1	18.9	-62.1
الاختصاصيون	50.8	49.2	-1.6	38.1	61.9	23.9
الفنيون ومساعدي الاختصاصيين	37.2	62.8	25.5	19.2	80.8	61.7
الموظفون المكتبيون المساندين	29.8	70.2	40.4	13.9	86.1	72.2
عاملو البيع والخدمات	1.9	98.1	96.1	6.4	93.6	87.2
العمال المهرة في الزراعة	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	2.3	97.7	95.4	0.7	99.3	98.5
مشغلو المصانع والآلات	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0
العاملون في المهن الأولية	13.4	86.6	73.2	8.8	91.2	82.4
500 دينار أردني فأكثر						
المشرعون وكبار الموظفين والمديرين	44.8	55.2	10.5	37.0	63.0	25.9
الاختصاصيون	39.7	60.3	20.5	23.0	77.0	54.1
الفنيون ومساعدي الاختصاصيين	26.0	74.0	47.9	10.1	89.9	79.8
الموظفون المكتبيون المساندين	17.3	82.7	65.4	8.1	91.9	83.7
عاملو البيع والخدمات	2.8	97.2	94.4	9.0	91.0	81.9
العمال المهرة في الزراعة	0.0	0.0	0.0	0.0	100.0	100.0
الحرفيون والمهن المرتبطة بهم	0.0	100.0	100.0	0.8	99.2	98.4
مشغلو المصانع والآلات	0.0	100.0	100.0	0.0	100.0	100.0
العاملون في المهن الأولية	13.4	86.6	73.2	7.3	92.7	85.5

إستراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي[14] والاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025[15].

أولت الرؤى الملكية أهميةً خاصةً للمرأة، وشددت على أن يكون دورها محوريا في تحريك عجلة التنمية والتطوير، ليس باعتبارها جزءًا من المعادلة الاجتماعية فحسب، بل باعتبارها شريكًا أساسيا في صناعة مستقبل الأردن. وشدد كتاب التكليف السامي الموجه من جلالة الملك عبد الله الثاني للحكومة، على أهمية تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بالتوافق مع السلطة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني

إضافةً إلى تأكيد الحكومات المتعاقبة حرصها على توسيع حضور المرأة اقتصاديا، ويعمل الأردن في إطار استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي، والاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025، على النهوض بإصلاحات مهمة تهدف إلى مضاعفة مشاركة المرأة في قوة العمل على مدى السنوات العشر المقبلة. ويعتبر إدراج قضية تمكين المرأة اقتصاديا ضمن الأولويات في رؤية التحديث الاقتصادي وخطط التنمية الوطنية دليلاً على ذلك.

14 https://www.pm.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_Story_Board/Woman_gov_reform.pdf

15 https://www.women.jo/ar/node/7935

فجوة النوع الاجتماعي بين الذكور والإناث في مجال تملك العقارات والأراضي ومساحة الأراضي المملوكة.

تشير البيانات الإدارية من دائرة الأراضي والمساحة لعام 2022 إلى أن (19.0%) من الإناث يمتلكن الأراضي مقابل (43.5%) للذكور، بينما تمتلك (25.6%) من الإناث الشقق مقابل (54.1%) من الذكور. كذلك الحال بالنسبة لمساحة الأراضي المملوكة للإناث، إذ بلغت (12.0%) وهي أقل من نسبة المساحات المملوكة للذكور (63.5%)، حيث تميل الفجوة لصالح الذكور في امتلاك الأراضي والمساحات.

شكل رقم (37): النسبة المئوية لمالكي الأرضي والشقق والمساحة حسب الجنس لعام 2022.

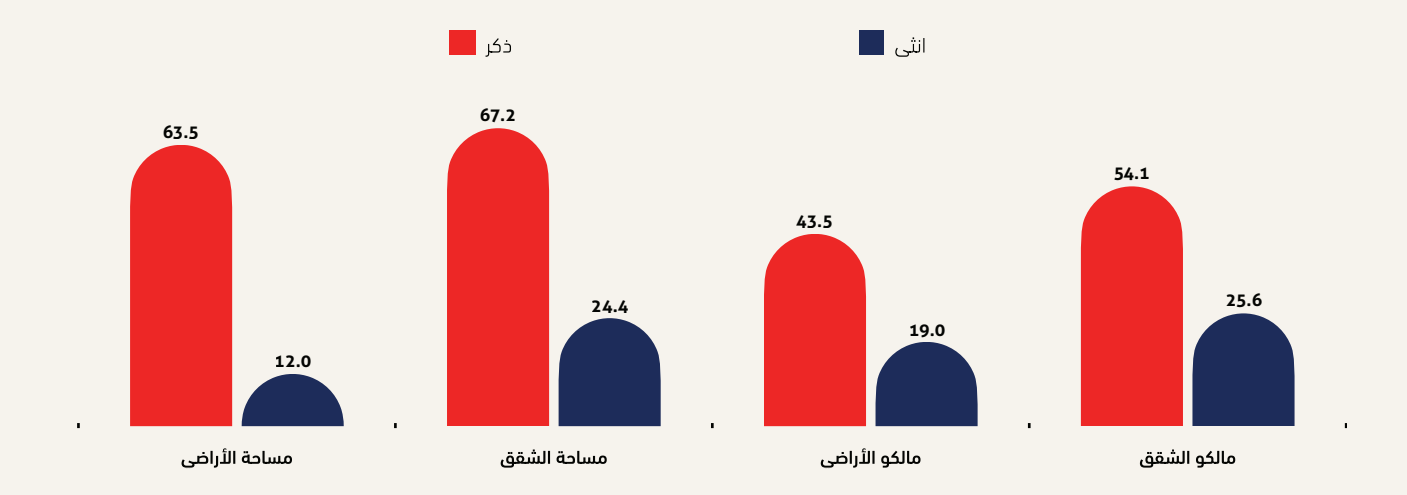

حسب البيانات الإدارية من دائرة الأراضي والمساحة لعام 2022، أظهرت النتائج أن الملكية المشتركة للأراضي ارتفعت من (35.0%) في عام 2018 إلى (37.5%) في عام 2022. كما ارتفعت المساحة المشتركة للأراضي من (22.3%) في سنة 2018 إلى (24.5%) في سنة 2022.

كما أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية 2023 أن هناك ما نسبته (7.0%) من الإناث، و(21.0%) من الذكور يمتلكون منزلا (بمفردهم أو بشكل مشترك). و(5.0%) من الإناث و(6.0%) من الذكور يمتلكون قطعة أرض (بمفردهم أو بشكل مشترك).

شكل رقم (38): نسبة الملكية المشتركة للأراضي والمساحة لسنوات 2018-2022.

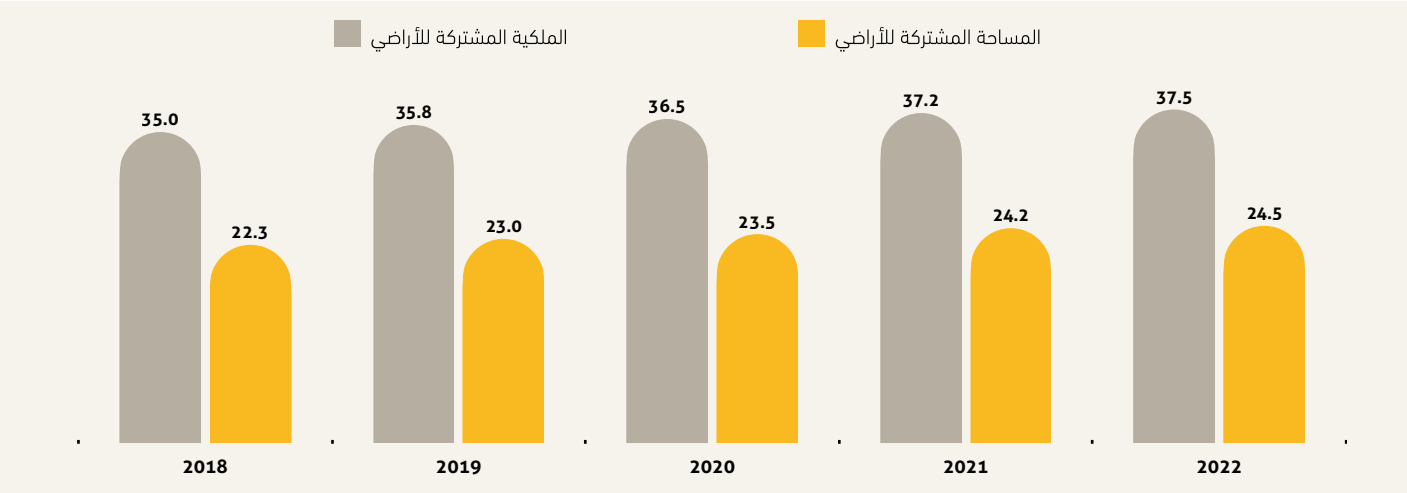

الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي من المصطلحات المستحدثة لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، ويعد عامل تمييز لعدد كبير من أهداف التنمية المستدامة[16] السبعة عشر (الهدف رقم 1: القضاء على الفقر، والهدف رقم 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف رقم 9: الصناعة والابتكار، والهدف رقم 10: الحد من أوجه عدم المساواة).

تساهم الاستراتيجية الوطنية للاشتمال المالي 2023-2028[17] ، التي أعدها البنك المركزي في عام 2022 في الأردن، في إطار مهم وفعال لزيادة الشمول المالي للإناث، والذي بدوره يدعم التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، ويواجه البطالة، ويخفض معدلات الفقر، ويحقق العدالة بين الجنسين. ومن الممكن أن تعالج الفجوة في متوسط الدخل السنوي للأسر، حيث أظهرت بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة لعام 2017-2018 أن متوسط الدخل السنوي للأسر التي ترأسها أنثى بلغ (9534.4) دينارا أردنيا، مقابل (11518.7) دينارا أردنيا للأسر التي يرأسها ذكر، بفارق بلغ (1984.2) دينارا أردنيا.

في دراسة للإسكوا[18] بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن، والتي تم تنفيذها في عام 2020، تم الإشارة إلى أن (24.8%) فقط من الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تملكها نساء، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ (35.9%). إن تنمية الخدمات المالية المتاحة للمرأة وزيادة استخدامها سيحقق منافع اقتصادية واجتماعية تنعكس على المستوى المعيشي للأسر وتحسين دخلها. وعلى رأس ذلك، إتاحة إمكانية الحصول على القروض التجارية التي تساعد الإناث على إقامة مشاريعهن الخاصة، مما يزيد من استقلالهن المالي. إلا أن بيانات البنك المركزي لعام 2022 تشير إلى أن واحدة فقط من كل أربعة أفراد مقترضين من البنوك التجارية هي أنثى، وبنسبة (20.6%) مقارنة بـ(79.4%) للذكور، كما بلغت القيمة الإجمالية للقروض حوالي خمس القيمة الإجمالية للقروض الممنوحة لصالح الإناث.

شكل رقم (39): توزيع الأفراد المقترضين والقيمة الاجمالية للقروض من البنوك التجارية حسب الجنس لسنوات مختارة.

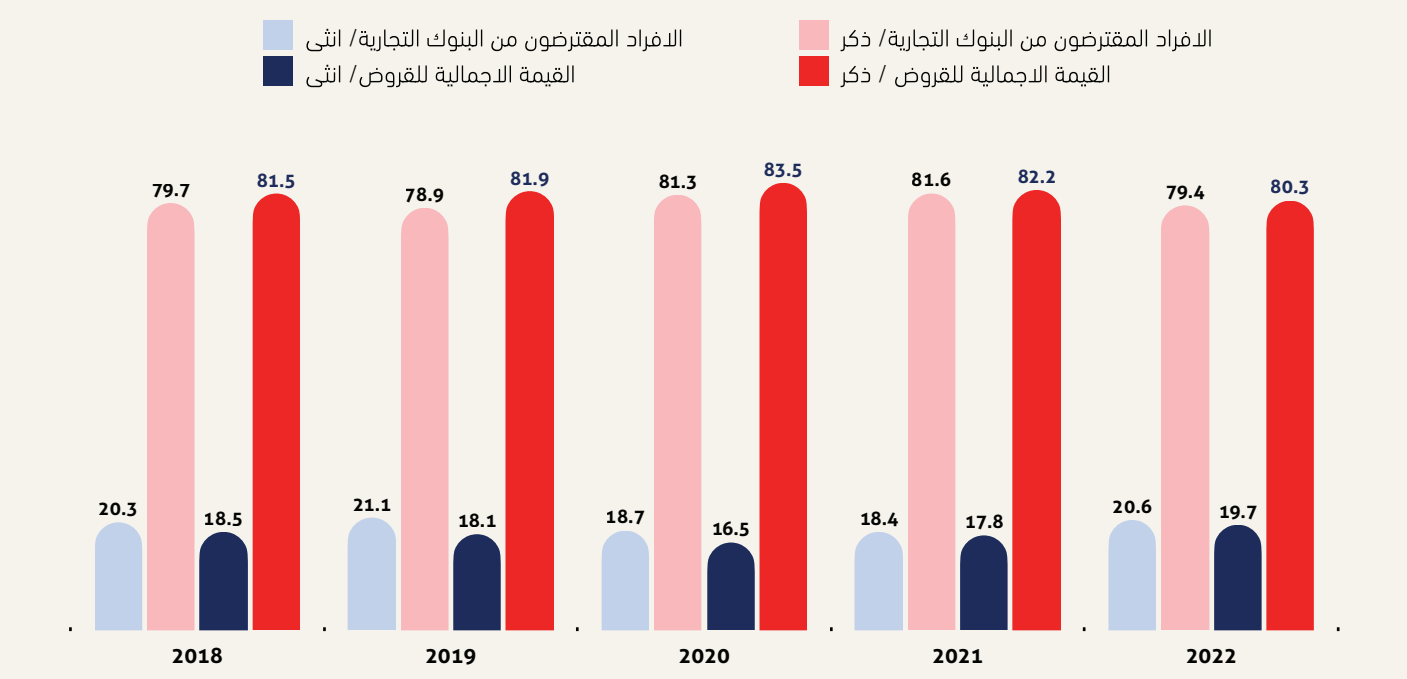

16 https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

17 https://www.cbj.gov.jo/AR/List/الاستراتيجية_الوطنية_للاشتمال_المالي

18 الاسكوا وجمعية البنوك في الاردن: تقييم الفجوة بين الجنسين: منح القروض وملكية العقارات في الأردن: 2010- 2020. لبنان- بيروت، 2023

وفي دراسة أخرى نفذها البنك المركزي الأردني حول الاشتمال المالي في الأردن، عام 2022، أوضحت النتائج أن نسبة ملكية الإناث في الأردن للحسابات البنكية بلغت (25.9%) مقابل (42.3%) للذكور. وتشير معظم مؤشرات الاشتمال المالي إلى تحسن وضع الإناث في الأردن بالمقارنة ما بين الأعوام 2017 وعام 2022، حيث ارتفعت ملكية الحسابات في الأردن من (10.4%) في عام 2017 إلى (22.1%) في عام 2022. وارتفعت نسبة الإناث اللاتي استخدمن الدفع الإلكتروني في الأردن من (13.2%) في عام 2017 إلى (27.4%) في عام 2022.

وبلغت نسبة استخدام الإناث للدفع الإلكتروني (27.4%) مقابل (50.2%) للذكور، وهذه النسبة تشمل البنوك والمحافظ الإلكترونية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هناك ما نسبته (7.7%) من الإناث لديهن محافظ إلكترونية عبر الهاتف مقارنة مع (20.9%) للذكور. كما أشارت النتائج كذلك إلى أن ما نسبته (13.4%) من الإناث في الأردن قمن بالدفع إلكترونيا مقارنة مع (30.5%) للذكور. وأن هناك ما نسبته (21.1%) من الإناث في الأردن استلمن حوالات إلكترونية مقارنة مع ما نسبته (42.2%) للذكور. فيما بلغت نسبة الإناث اللاتي يمتلكن بطاقة دفع إلكترونية في الأردن (15.9%) مقابل (31.9%) للذكور.

وأظهرت الدراسة نفسها أن ما نسبته (15.7%) من الإناث في الأردن يودعن مبالغ مالية، في حين بلغت النسبة للذكور الذين يودعون مبالغ مالية (13.9%). وبلغت نسبة الإناث في الأردن اللاتي يودعن في حساب بنكي (3.3%) مقارنة مع ما نسبته (5.1%) للذكور في الأردن. كما أوضحت النتائج أن الإناث في الأردن يقترضن من أي مصدر من المصادر بما نسبته (46.9%) مقارنة مع الذكور التي بلغت نسبتهم (47.4%). وهناك فروقات في نسبة الإناث اللاتي يقترضن من البنوك حيث بلغت النسبة (4.4%) مقارنة مع (8.4%) للذكور في الأردن. ومما يلفت النظر أن نسب الاقتراض من جهات غير رسمية كانت مرتفعة لكل من الإناث التي بلغت (39.1%) والذكور في الأردن التي بلغت (39.4%).

كذلك أظهرت نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023، أن نسبة الإناث اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي أعمارهن (15-49) سنة واللاتي لديهن حساب بنكي يستخدمونه أو يستخدمون الهواتف المحمولة في التعاملات المالية خلال السنة السابقة للمسح قد بلغت (23.0%) مقارنة مع (51.0%) للذكور.

كما لوحظ أن توجه الإناث الأردنيات للقروض الميكروية الصغيرة كان كبيرا مقارنة مع القروض التجارية، . وأوضحت بيانات مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) لعام 2023، أن نسبة صاحبات الأعمال اللاتي يعملن لحسابهن الخاص يشكلن (5.0%) فقط من إجمالي المشتغلات الأردنيات لعام 2023 مقابل (16.9%) للذكور المشتغلين. وهذا المؤشر يدلل على ضعف انخراط الإناث الأردنيات في مشاريع ريادية مقارنة بالذكور الأردنيين، ومما يؤكد هذه النتيجة أن ما نسبته (95.6%) من الإناث الأردنيات يعملن بأجر.

أما فيما يتعلق بتحكم السيدات بمردودهن المالي، والذي يعود إلى الدخل من العمل، فقد أشارت بيانات مسح السكان والصحة الأسرية 2017-2018 إلى أن أكثر من ثلاث سيدات من بين كل أربع سيدات (78.0%) متزوجات حاليا وأعمارهن 15-49 سنة يقررن بشكل مشترك مع أزواجهن كيفية استخدام مردودهن المالي، و(15.0%) يقررن

وحدهن كيفية استخدام مردودهن المالي، فيما أفاد أن (7.0%) فقط من السيدات أن زوجها هو متخذ القرار الرئيسي بشأن كيفية استخدام هذا المردود المالي.

في حين أوضحت نتائج مسح السكان والصحة الاسرية 2023، إلى أن أكثر من أربع سيدات من بين كل خمس سيدات (82.8%) متزوجات حاليا وأعمارهن (15-49) سنة يقررن بشكل مشترك مع أزواجهن كيفية استخدام مردودهن المالي، (13.8%) يقررن وحدهن كيفية استخدام مردودهن المالي فيما أفاد (3.4%) فقط من السيدات أن زوجها هو متخذ القرار الرئيسي بشأن كيفية استخدام هذا المردود المالي.

شكل رقم (40): نسبة السيدات المتزوجات حاليا وأعمارهن (15 - 49) سنة حسب تحكمهن في مردودهن المالي لسنوات مختارة.

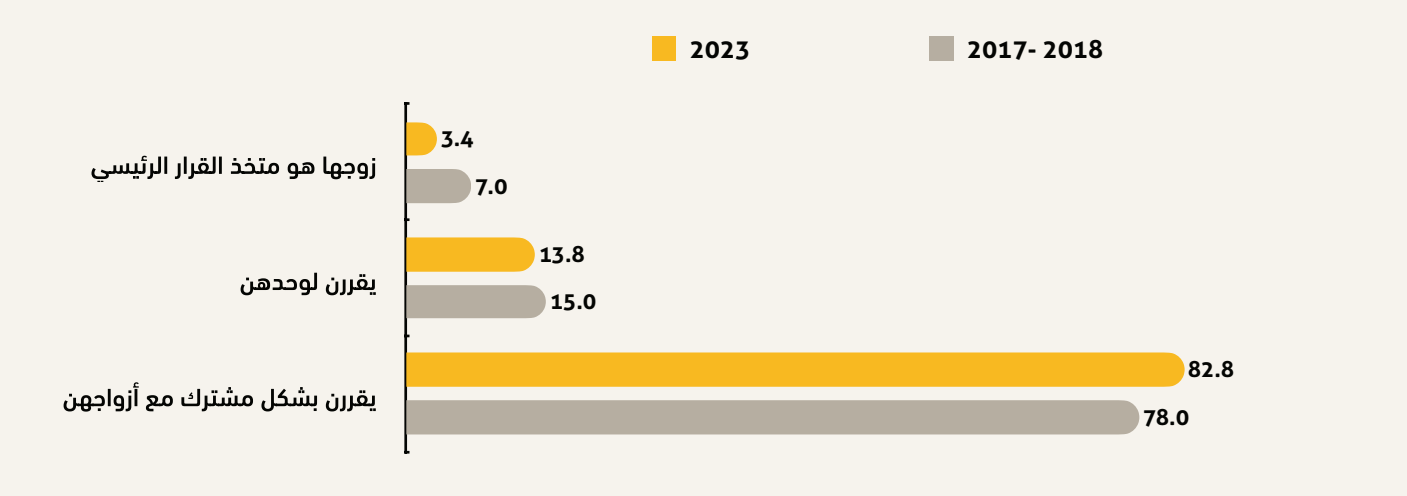

هناك تحسن طفيف في نسبة المشتغلات الأردنيات المؤمن عليهن إلزاميا عبر السنوات.

تعتبر الحماية الاجتماعية التي يوفرها الضمان الاجتماعي على المدى البعيد ذات دور إيجابي في حماية المرأة وتمكينها اقتصاديا واجتماعيا، ويجنبها احتياج الآخرين في شيخوختها بعد سنوات من العمل المتواصل، كما يجنبها أية تكاليف إضافية مترتبة على إصابات العمل.

وكل ذلك يأتي ضمن التعديلات الإيجابية لقوانين الضمان الاجتماعي وصولا للقانون رقم 24 لعام 2019[19]، والتي تضمنت التوسع في الخدمات المشمولة بتأمين الأمومة لدعم تشغيل النساء واستقرارهن في سوق العمل. حيث أظهرت بيانات مؤسسة الضمان الاجتماعي أن نسبة الإناث الأردنيات المؤمن عليهن (29.1%) من إجمالي المؤمن عليهم إلزاميا الفعالين لعام 2022، مقارنة بـ (70.9%) من الذكور المؤمن عليهم، بفارق بلغ (41.8) نقطة مئوية. وهذا ما تعكسه هيكلية سوق العمل منذ أكثر من عشرين عاما، حيث لم يتجاوز معدل مشاركة الإناث الأردنيات (15.0%) في قطاع العمل المنظم الذي يشتمل على القطاعين العام والخاص.

شكل رقم (41): نسبة المشتغلين الأردنيين المؤمن عليهم إلزاميا الفعالين حسب الجنس للسنوات (2018-2022).

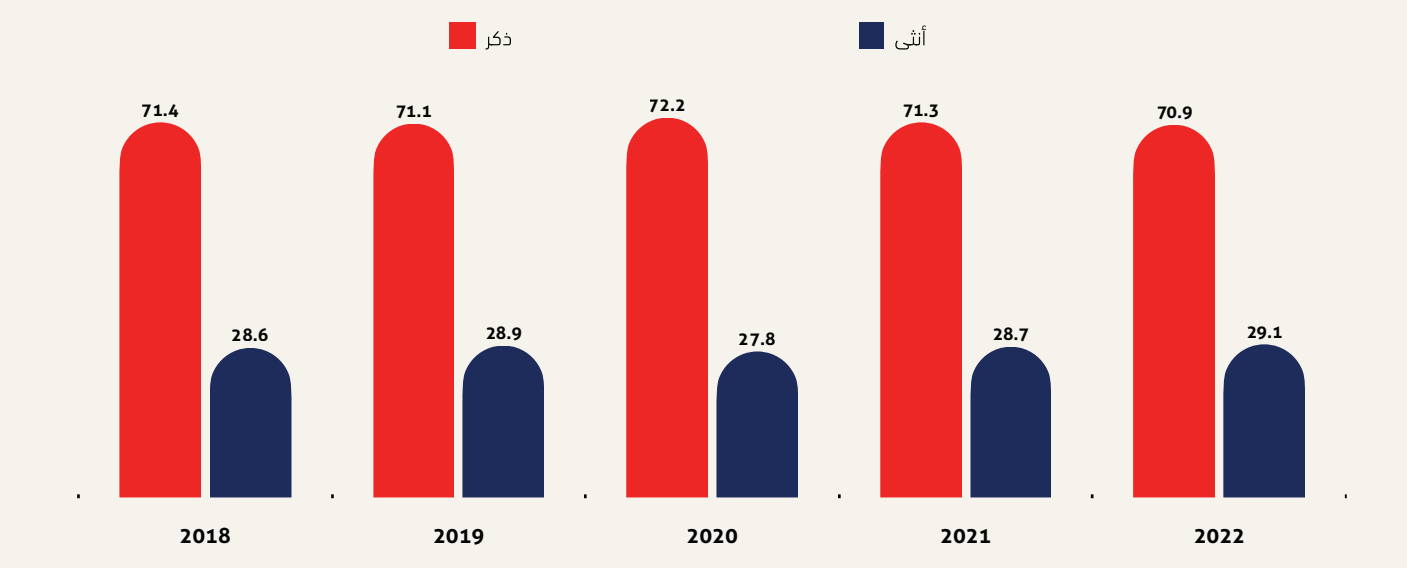

أما بالنسبة للتأمين الصحي للإناث، فأوضحت بيانات مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023 أن نسبة الإناث اللاتي أعمارهن (15-49) والمؤمنات صحيا قد بلغت (69.0%) مقابل (59.0%) للذكور.

تحديات المشاركة الاقتصادية للإناث

هناك عدة عوامل تحد من المشاركة الاقتصادية للإناث في الأردن، بالرغم من أن قوانين العمل والضمان الاجتماعي المعمول بها حاليا تحافظ على حقوق الإناث من حيث منح إجازات الأمومة، وتوفير الحضانات في أماكن العمل، وكذلك ترتيبات العمل المرن التي تم اعتمادها مؤخرا لتحقيق التوازن بين الالتزامات العائلية والتطلعات المهنية ولزيادة المشاركة الاقتصادية للإناث في سوق العمل الأردني.

19 http://www.adaleh.info/Art.aspx?Typ=2&Id=1257

ويمكن تقسيم العوامل المثبطة للمشاركة الاقتصادية للإناث الأردنيات الى ما يلي:

1. عوامل اجتماعية وتشمل:

أ. **الدور النمطي للإناث:** وما يناط بهن من مسؤوليات اجتماعية تتعلق بتربية الأطفال وكبار السن وإدارة المنزل، مما يضعف دورهن في المشاركة في الأعمال مدفوعة الأجر.

ب. **تفضيل بيئات العمل غير المختلطة:** قد لا تفضل بعض العائلات المحافظة انخراط الإناث في بيئات العمل، خاصة المختلطة بين الجنسين.

ج. **محدودية وسائل النقل العامة المناسبة:** قد تكون وسائل النقل العامة من العوامل المحددة لعمل الإناث ومشاركتهن الاقتصادية، خاصة في المناطق الريفية، فهي قد لا تكون كافية، وما تزال هناك مخاوف من قبل العائلات تتعلق بالسلامة أو تعرضهن للتحرش خلال تنقلهن لمسافات طويلة إلى مكان العمل عبر وسائل النقل العامة.

2. عوامل اقتصادية وتشمل:

أ. **محدودية الأجور:** تظهر الإحصاءات المتوفرة بأن عمل الإناث يتركز في مهن محددة ذات أجور منخفضة مثل التعليم والرعاية الصحية والأعمال المكتبية. في حين يهيمن الرجال على المهن عالية الأجر مثل الهندسة والأنشطة المالية، مما لا يشجع الإناث الانخراط في سوق العمل لاعتقادهن بعدم جدواه.

ب. **محدودية فرص العمل:** تظهر الإحصاءات ارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور خاصة ممن حصلن على مستويات تعليمية عليا بسبب محدودية فرص العمل في الأنشطة التي من المرجح أن تعمل الإناث بها وحسب تخصصاتهن ومؤهلاتهن.

ج. **فجوة التعليم:** توضح الإحصاءات بأن هناك فجوة ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فعلى الرغم من أن الإناث حاصلات على مستويات تعليمية عليا إلا أن تخصصاتهن لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل مما يزيد من معدل البطالة بين صفوف الإناث الأردنيات ناهيك عن تدني نسب الإناث الملتحقات في التعليم المهني والذي يعتبر ركيزة للتنمية الاقتصادية في سوق العمل الأردني. وعند النظر الى التخصصات نجد بأن مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتي تعتبر بالغة الأهمية للنمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل ذات الرواتب المرتفعة إلا إن انخراط الإناث فيها ما زال محدودا نسبيا مقارنة بالذكور.

د. **فجوة الأجور:** هناك فجوة واضحة في الأجور بين الذكور والاناث، حيث تحصل الإناث على أجور أقل من الذكور مقابل قيامهم بالعمل نفسه، مما يدفع بالإناث بالعزوف عن الانخراط في سوق العمل.

هـ. **ظاهرة السقف الزجاجي:** تواجه الإناث عوائق وتحديات غير مرئية تحد من الارتقاء في المناصب القيادية أو الإدارية العليا خاصة في القطاع الخاص مما له عدة تأثيرات سلبية، مثل الحد من فرص النمو والتطور، وزيادة التوتر وضغوط العمل، وانخفاض الرضا الوظيفي، وبالتالي خسارة المواهب والمهارات القيمة.

وعليه، لا بد من مزيد من البحث والتحليل المعمق للوقوف على مسببات كل ما سبق ومحاولة التوصل لحلول جذرية تساهم في زيادة المشاركة الاقتصادية للإناث في الأردن.

ملخص الاستنتاجات والتحليل:

نستنتج من الحقائق والأدلة السابقة ما يلي:

- الإناث الأردنيات ما زلن بعيدات عن الانخراط في سوق العمل وبوتيرة مستدامة، الأمر الذي قد يؤخر من تعزيز دور المرأة المترابط مع دور الرجل في التنمية والإصلاح والتطوير.
- مؤشرات التمكين الاقتصادي للإناث الأردنيات ما تزال منخفضة، وهناك حاجة لتنفيذ المزيد من البرامج والخطط ومتابعتها ومراقبتها للنهوض بواقع المرأة الأردنية لنيل حقوقها وزيادة مشاركتها الاقتصادية بشكل عادل جنبا إلى جنب مع الرجل.
- ما زال الباب مفتوحا أمام الباحثين والدارسين لمزيد من البحث المتعمق، للوقوف على العوامل والمسببات والتحديات التي تواجه تمكين الإناث الأردنيات اقتصاديا ومحاولة إيجاد الحلول لها.

رابعا: الحماية الاجتماعية، والتمكين السياسي للمرأة الأردنية وتعزيز دورها القيادي في ظل القوانين والممارسات القائمة

إن التمكين السياسي يعنى بتهيئة بيئة دستورية وتشريعية ذات آليات ديمقراطية تدعم الحق في المشاركة السياسية والحصول على فرص متكافئة في التعليم والصحة والخدمات والعمل وتقلد الوظائف القيادية والسياسية العليا وغيرها. إن المشاركة السياسية للمرأة تعتبر حقا أساسيا من الحقوق الإنسانية، تمارسه في العملية التنموية والمشاركة في صنع القرارات وتطوير السياسات والتشريعات الوطنية، والاندماج في الحلول الاقتصادية الحديثة، للمساهمة في الحد من البطالة والفقر، ويخلق التحول الإنتاجي والفرص المتكافئة في الأنشطة الاقتصادية الواعدة في سبيل الوصول إلى العدالة.

الدستور الأردني [21]

انعكس التمكين السياسي للإناث الأردنيات، وتحققت العديد من الإنجازات في مسيرة تمكينهن في ظل مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وما تبعها من حزمة إصلاحات سياسية. حيث تم بدايةً تعديل الدستور الأردني ليشمل التغيير النصي لعنوان الفصل الثاني "الأردنيون والأردنيات وواجباتهم"، تعزيزًا لقيم المواطنة الفاعلة ولتوسيع دائرة المشاركة الشعبية بين الشباب والإناث الأردنيات في السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. كما كانت إضافة الفقرة السادسة إلى المادة السادسة من الدستور، والتي تنص على ما يلي: "تكفل الدولة تمكين المرأة ودعمها للقيام بدور فاعل في بناء المجتمع بما يضمن تكافؤ الفرص على أساس العدل والإنصاف وحمايتها من جميع أشكال العنف والتمييز".

البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023 - 2025)[21]، والخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة (2023 - 2025)[22]. الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان[23]، الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325 حول المرأة والأمن والسلام الخطة الأولى (2018 - 2021) والخطة الثانية (2022 - 2025)[24].

20 https://www.mpwh.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/Contact_Us_/1)_2022__الدستور).pdf

21 https://www.mop.gov.jo/Ar/List/الخطط_والبرامج_والمؤشرات_التنموية

22 https://www.women.jo/sites/default/files/2023%202023%20-%202025%20الاردن%20في%20المرأة%20للاستراتيجية%20التنفيذية%20الخطة/08-281%29%.pdf

23 https://moi.gov.jo/Ar/Pages/الخطة_الوطنية_الشاملة_لحقوق_الانسان

24 خطة عمل وطنية (2018 -2021) لتنفيذ قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والامن (2000)،

أطلق الاردن استراتيجية تمكين المرأة في رؤية التحديث الاقتصادي، الاستراتيجية الوطنية للمرأة في الأردن 2020-2025، التي تعد أداة أساسية للتعافي من التبعات الاقتصادية والاجتماعية، وتسهم في تعزيز مساواة النساء من خلال توفير عدة آليات فاعلة لمواجهة العنف القائم على النوع الاجتماعي، إضافة الى خارطة طريق لتوجيه التمويل نحو المساواة بين الجنسين، بالإضافة الى مواصلة الجهود التشاركية مع مؤسسات المجتمع المدني، التي بدورها تترجم التزام الحكومة بإنهاء العنف الأسري والعنف المبني على أساس الجنس من خلال تضمين تعزيز خدمات الحماية والوقاية في البرنامج التنفيذي الحكومي للأعوام 2023-2025 وتخصيص وتوجيه الموازنات اللازمة من أجل تحقيق ذلك.

احتل الأردن المرتبة (63) عالميا والرابعة عربيا من أصل (163) دولةً مشاركةً في مؤتمر السلام العالمي لعام 2021، ويعزى ذلك إلى أن الأردن يوفر الأمن والسلام دون أية صراعات واضطرابات. كما أن تطبيق مبدأ سيادة القانون وترجمة الالتزامات الدولية حول المرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين إلى إجراءات ملموسة تتماشى مع الأولويات الوطنية، مثل الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025). حقق الأردن تقدمًا هامًا في تعزيز وحماية حقوق المرأة، حيث اعتمدت الحكومة الأردنية أول خطة عمل وطنية (2018-2021) لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000)، والتي تشكل خارطة طريق مناسبةً لمعالجة أي معيقات وضمان وصول المرأة العادل إلى جميع الأدوار التعليمية والتدريبية والفرص. تمثيل المرأة في الأدوار القيادية هو مبدأ أساسي للمساواة بين الجنسين وضروري لضمان اتخاذ قرارات سليمة وفعالة، حيث جاءت الخطة الوطنية الأردنية الثانية (2022-2025) لتؤكد على أهمية مشاركة المرأة ودورها في الجهود المبذولة لمنع النزاعات وحلها لبناء السلام وحفظه، بما يسهم في تحقيق غاية الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة الذي يركز على السعي لاستقرار الأمن وتحقيق التنمية من خلال تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

المرأة والأمن والسلام:

يعتبر دور المرأة الأردنية عنصرا هاما ورئيسيا يوازي في مهامه وواجباته دور الرجل للنهوض بمستوى الأداء في تقديم الخدمة المثلى للمواطن وتعتبر أيضا شريكا في حفظ أمن الوطن وصون مكتسباته ودفع عجلة التنمية. وايمانا بذلك الدور فقد تم ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي بين مرتبات الأمن العام وإدارة حماية الأسرة والاحداث[25] حيث شكلت مرتبات الشرطة النسائية ما بنسبته (32.7%) من اجمالي العاملين في الادارة، كونها الأقدر في مجال الدعم الاجتماعي والنفسي للضحايا من النساء والاطفال.

العنف المبني على النوع الاجتماعي واتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة (سيداو)[26]، ومنهج عمل بيجين[27]، وقرار مجلس الأمن رقم 1325[28]

تعد ظاهرة العنف انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، تؤثر سلبًا على حياة المرأة في جميع جوانبها، كما تلقي بظلالها على المجتمع ككل. تعتبر الاتفاقيات والقرارات الدولية أدوات حيوية لرصد ومتابعة جميع أشكال العنف ضد الإناث وآليات القضاء عليها. في هذا السياق، تعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي أقرت من قبل الأمم المتحدة في عام 1979، معاهدة دولية لحقوق الإنسان تعتبر بمثابة وثيقة الحقوق الدولية للنساء. وقد وقعت عليها 185 دولة، ملتزمةً باتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتراف بحقوق المرأة وتنفيذها بشكل كامل.

كما يعد تبني منهج عمل بيجين خلال المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام 1995 خطوة مهمة، حيث ينص المبدأ الأساسي على أن حقوق المرأة الإنسانية وحقوق الطفلة هي حقوق ثابتة وأساسية، لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية. علاوةً على ذلك، يعتبر قرار مجلس الأمن رقم 1325 قرارًا دوليًا اتخذ بالإجماع، حيث أوصى الدول الأعضاء في مجلس الأمن بإشراك المرأة في جميع مجالات العمل المتعلقة بقضايا السلام واتخاذ القرارات في مجال السلم والأمن.

25 إدارة حماية الأسرة والأحداث: الكتاب السنوي 2021، 2022

26 https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf

27 http://hrlibrary.umn.edu/arabic/BeijingDeclPl.html

28 https://nwm.unescwa.org/sites/default/files/202309-/WPS_UNSCR%201325.pdf

الاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2022 بشأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر: الهدف الخامس من مؤشرات التنمية المستدامة بشكل خاص والذي يعنى بالمساواة بين الجنسين.[29]

وضمن السياسات والخطط التي تتبناها الحكومة الأردنية للقضاء على العنف المبني على النوع الاجتماعي، صادق الأردن على معظم أطر العمل الدولية لحقوق الإنسان التي تتناول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع التحفظ على بعض بنودها، وتبني مجموعة متنوعة من السياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتمكين المرأة. ومن الأمثلة على ذلك: الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان 2016-2025، وخطة العمل الوطنية الأردنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325، والخطة الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والخطة التنفيذية لتعزيز الاستجابة المؤسسية للعنف الأسري، والاستراتيجية الوطنية للوقاية من الاتجار بالبشر 2018-2021، ومشروع الاستراتيجية الوطنية للمرأة 2020-2025. والاستعراض الوطني الطوعي الثاني لعام 2022 بشأن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، والهدف الخامس بشكل خاص، الذي يعنى بالمساواة بين الجنسين، وتقارير رصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين.

29 https://www.mop.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_HomePage/Jordan-VNR-Ar-dig.pdf

قانون الحماية من العنف الأسري.[30]

ومن أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، صدر قانون الحماية من العنف الأسري في عام 2008، الذي رصد واقع حالات العنف الأسري لجميع أفراد الأسرة. كما وضح الإجراءات الوقائية لحماية المواطنين والمواطنات من مخاطر العنف الأسري على المجتمع، وعزز قدرتهم على التعامل مع المخاطر التي قد تؤدي بهم إلى الفقر. ومن أجل الحد من الجرائم، أجريت التعديلات في عام 2017 لوضع مفهوم واضح للعنف الأسري، وهو الجرائم الواقعة على الأشخاص التي يرتكبها أحد أفراد الأسرة في مواجهة أي من أفرادها. ومع ذلك، لم ينص في القانون على تعريف أشكال العنف (الجسدي أو اللفظي أو الجنسي).

كما تم تعريف أفراد الأسرة بالزوج والزوجة والأقارب بالمصاهرة أو بالنسب، وقد حددت صلة القرابة شريطة الإقامة في البيت الأسري. وفي المادة (4) من القانون، يلزم كل مقدمي الخدمات الصحية أو التعليمية أو الاجتماعية في القطاعين العام والخاص بالتبليغ عن أي حالة عنف أسري واقعة على فاقد الأهلية أو ناقصها حال علمهم أو إبلاغهم بها.

هذا، واستجابة للرؤى الملكية السامية، تم دمج إدارة حماية الأسرة وإدارة شرطة الأحداث في عام 2021، تحت مسمى "إدارة حماية الأسرة والأحداث"، وذلك بهدف تحسين جودة الخدمة الأمنية لحماية النشء والأسرة، وفقا لمعايير الكفاءة والفاعلية، والممارسات الفضلى. كما يهدف الدمج إلى توسيع التغطية الجغرافية لتقديم الخدمات الأمنية والإنسانية والاجتماعية، ولمساعدة الأسرة في المحافظة على تماسكها، وتمكينها من أداء دورها المجتمعي الهام، كونها اللبنة الأساسية في بناء مجتمع سليم وآمن ومنتج ومستقر.

30 https://jordanianlaw.com/القوانين/قانون-الحماية-من-العنف-الأسري/

انخفاض في نسبة تعرض النساء العاملات للعنف الجسدي عبر السنوات.

والتزاما من الأردن في رصد وتتبع مؤشرات العنف الأسري، نفذت دائرة الإحصاءات العامة، وضمن مسح السكان والصحة الأسرية، ولعدة سنوات، نموذجا لقياس العنف الأسري بين السيدات المتزوجات واللاتي سبق لهن الزواج، وأعمارهن (15-49) سنة، للحصول على معلومات حول مدى تعرض السيدات إلى العنف الأسري بأنواعه المختلفة. حيث أظهرت النتائج انخفاض نسبة السيدات المتزوجات حاليا أو اللاتي سبق لهن الزواج بالأعمار (15-49) سنة، اللاتي تعرضن لعنف جسدي أو جنسي أو عاطفي من (22.0%) في عام 2012 إلى (14.7%) في عام 2023. كما تراجعت نسبة تعرض السيدات للعنف الجنسي من قبل الزوج من (6.0%) إلى (1.8%) على التوالي، وكذلك الحال بالنسبة لتعرضهن للعنف العاطفي من (17.4%) إلى (13.3%) خلال نفس الفترة. في حين انخفضت نسبة السيدات اللاتي تعرضن للعنف الجسدي انخفاضا طفيفا، حوالي أربع نقاط مئوية، وبنسب بلغت (11.2%) و(7.6%) على التوالي لنفس الفترة الزمنية.

شكل رقم (42): نسبة السيدات المتزوجات حاليا أو اللاتي سبق لهن الزواج بالأعمار (15-49) سنة واللاتي وسبق وتعرضن لأي شكل من أشكال العنف من قبل أي زوج لسنوات مختارة.

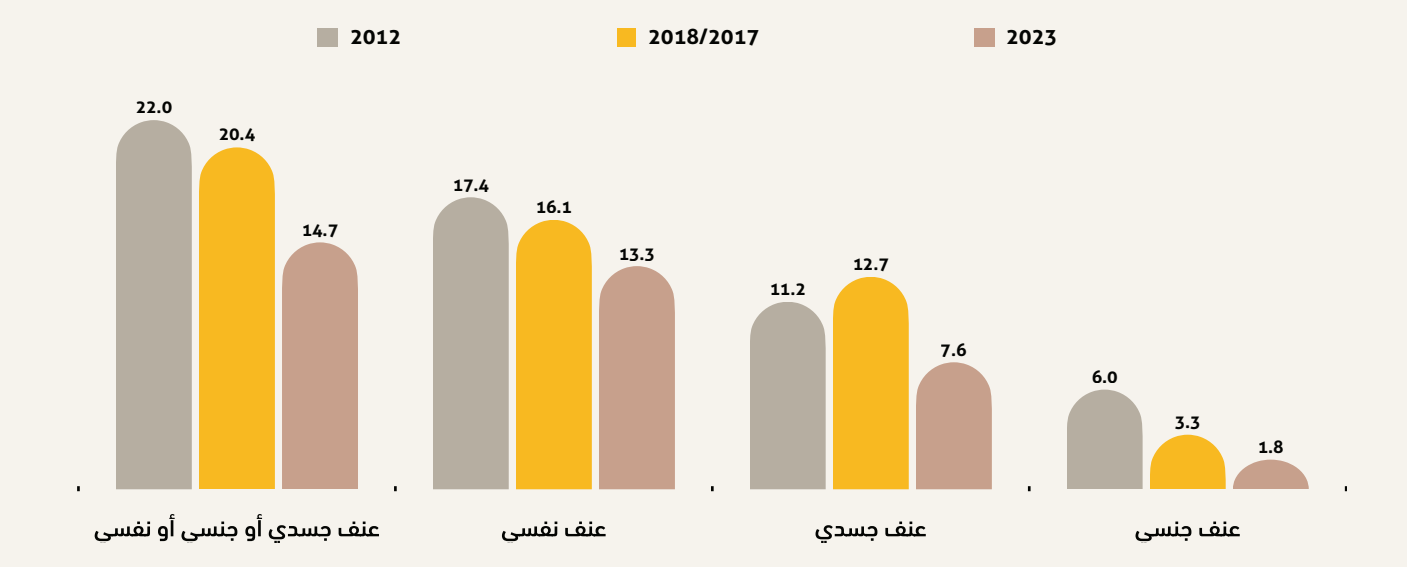

قام المشرع الأردني بإجراء الكثير من الإصلاحات على موضوع الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل، فقد صدر تعديل المادة (29) من قانون العمل[31]، وأضيف نص صريح وتعريف محدد للتحرش والاعتداء الجنسي والحماية منه، من أجل تهيئة بيئة عمل آمنة وصديقة للمرأة والأسرة، تساعد في انخراطها في سوق العمل. إلا أن النتائج المتعلقة بالعنف من مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2023، وحسب الحالة العملية للسيدات المتزوجات أو اللاتي سبق لهن الزواج، وأعمارهن من (15-49) سنة، تبين تعرض العاملات للعنف الجسدي خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمسح، وبنسبة بلغت (14.2%) مقارنة مع غير العاملات (12.2%). مع العلم أن نتائج مسح السكان والصحة الأسرية لعام 2017-2018 أوضحت أن نسبة السيدات العاملات اللاتي تعرضن للعنف الجسدي خلال الاثني عشر شهرا السابقة للمسح قد بلغت (19.9%) وغير العاملات (20.9%).

31 https://www.mol.gov.jo/AR/List/القوانين

تشير البيانات المتوفرة من إدارة حماية الأسرة والاحداث[32] إلى أن نسب التبليغ عن العنف من قبل السيدات المعنفات من قبل أحد أفراد الأسرة، وعلى رأسهم الزوج، لا تزال أقل من المستويات العالمية. حيث تميل السيدات المعنفات إلى عدم التبليغ عما يتعرضن له من عنف من قبل الزوج أو أحد أفراد الأسرة. حيث أظهرت البيانات لعام 2021 أن عدد الحالات المبلغ عنها قد بلغ (56,748) حالة، في حين وصلت في عام 2022 إلى (61,923) حالة، بزيادة مقدارها (9.1%). ومن الحالات المبلغ عنها في الأعوام 2021 و2022، بلغت نسبة العنف الجسدي الأعلى (36.7%، 38.6%)، تلاه العنف الجنسي (24.3%، 30.2%)، وأنواع أخرى (39.0%، 31.2%). كما بينت نتائج التقرير السنوي لإدارة حماية الأسرة والأحداث أيضا زيادة عدد المستضافات في دور الرعاية والحماية خلال الأعوام: 2020 (768) مستضافة، 2021 (1,014) مستضافة. وفي عام 2022 (2,048) مستضافة.

في حين أظهرت الدراسات العالمية أن حوالي نصف النساء اللاتي تعرضن لعنف لم يبلغن، وأن (40.0%) من النساء المعنفات لم يطلبن أي مساعدة من أي شخص أو مؤسسة، ونسبة قليلة جدا (10.0%) فقط هن من يقمن بطلب المساعدة من الشرطة. ومن المتوقع أن تكون تلك النسب أعلى في الدول المتقدمة مقارنة مع الدول النامية. وهذه النتائج ليست بعيدة عن الوضع في الأردن، فعلى الرغم من زيادة نسب التبليغ عبر السنوات، إلا أنها ما زالت منخفضة، وعلى الرغم من الحملات التوعوية التي تقوم بها الدولة من خلال الوزارات والوحدات المتخصصة بهذا الموضوع، وكذلك المنظمات والهيئات الوطنية والدولية الناشطة في هذا المجال. وعلى الرغم من إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء وبالتعاون بين إدارة حماية الأسرة والأحداث ووزارة الصحة بالتكفل بعلاج ضحايا العنف الأسري مجانا في مستشفيات ومراكز الصحة المحولة للوزارة من الإدارة والأقسام التابعة لها، ويشمل ذلك إجراء الفحوصات الطبية والعلاج وتقديم خدمات الطب النفسي لضحايا العنف. إلا أن بيانات مسح السكان وصحة الأسرة لعام 2023 أشارت إلى أن التوزيع النسبي للسيدات اللاتي أعمارهن (15 – 49) سنة وتعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي واللاتي بحثن عن مساعدة لوقف العنف قد بلغت (34.0%)، و(9.0%) لم يبحثن عن المساعدة لكن أخبرن شخصا ما، في حين بلغت نسبة اللاتي لم يخبرن أحدا ولم يبحثن عن مساعدة (57.0%).

شكل رقم (43): نسبة السيدات المتزوجات حاليا أو اللاتي سبق لهن الزواج بالأعمار (15-49) سنة واللاتي بلغن عن تعرضهن لأي شكل من اشكال العنف، 2023[33]

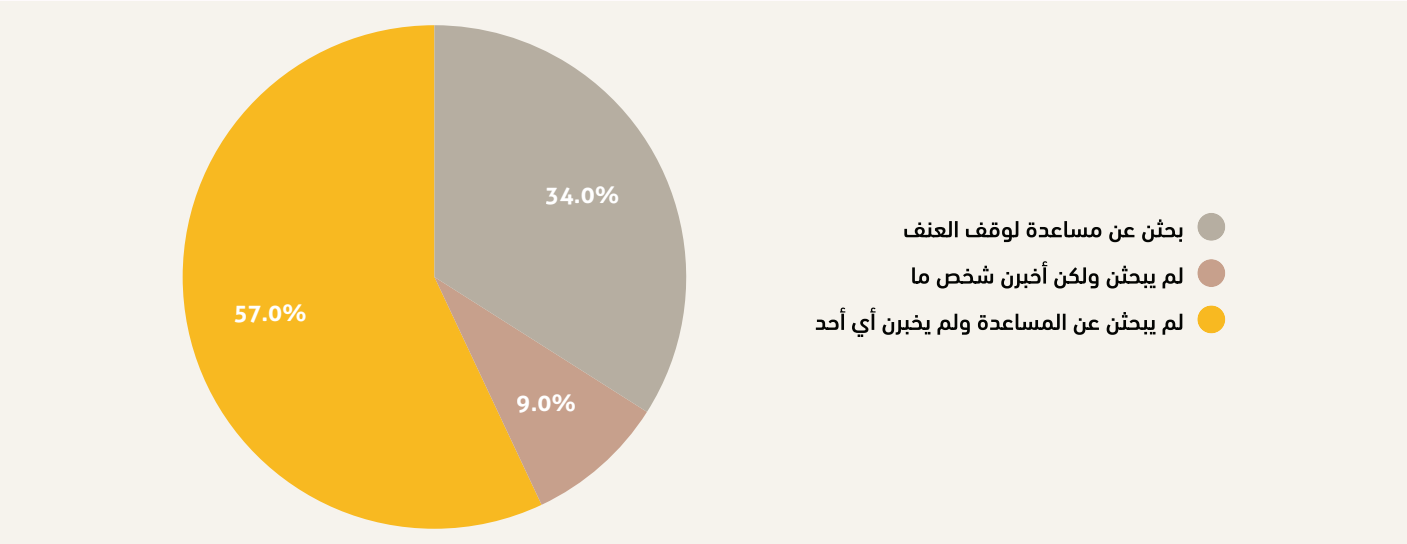

32 إدارة حماية الأسرة والأحداث: الكتاب السنوي 2021، 2022

33 المصدر: مسح السكان والصحة الاسرية 2023

توجه إيجابي من قبل الإناث الأردنيات للمشاركة والترشح للانتخابات.

احتل الأردن المرتبة 118 عالميا والعاشرة عربيا من أصل 167 دولةً مشاركةً في مؤشر الديمقراطية لعام 2021، والذي يقيس العملية الانتخابية والتعددية والحريات المدنية وأداء الحكومة والمشاركة السياسية إضافةً إلى الثقافة السياسية. ويتطلب التوجه الديمقراطي في الأردن مشاركةً فاعلةً للمرأة وتمكينها سياسيا؛ فالفقرة 7 من الدستور الأردني "تكفل الدولة تعزيز قيم المواطنة والتسامح وسيادة القانون، وتكفل ضمن حدود إمكانياتها تمكين الشباب للمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنمية قدراتهم ودعم إبداعاتهم وابتكاراتهم من أجل المزيد من الديمقراطية والعدالة وتكافؤ الفرص، والذي يمكن الإناث الأردنيات في الحياة العامة ويجعل تمكينها السياسي مدخلاً للتمكين الاقتصادي والاجتماعي". لذلك كان لا بد من تسليط الضوء على واقع المرأة السياسي للتعرف إلى نقاط القوة ونقاط الضعف، وقياس مدى مشاركتها في رسم السياسات وإشغال المراكز القيادية.

لجأت بعض الدول العربية إلى آلية منح كوتا معينة للنساء، وإلى تعيين نساء في البرلمان - لا انتخابهن - لضمان زيادة عددهن. حيث تظهر نتائج مقارنة مشاركة المرأة الأردنية في مجلس النواب مع مشاركة المرأة في مجالس النواب في البلاد العربية، انخفاض نسبة المشاركة مقارنة بالعديد من الدول العربية، حيث وصلت أعلى نسبة مشاركة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى (50.0%)، وأدنى نسبة مشاركة في سوريا وقطر، في حين بلغت نسبة الإناث في مجلس النواب الأردني 2024 (19.6%).

شكل رقم (44): نسبة مشاركة المرأة في مجلس النواب (البرلمان) في بعض البلدان العربية لسنوات مختارة

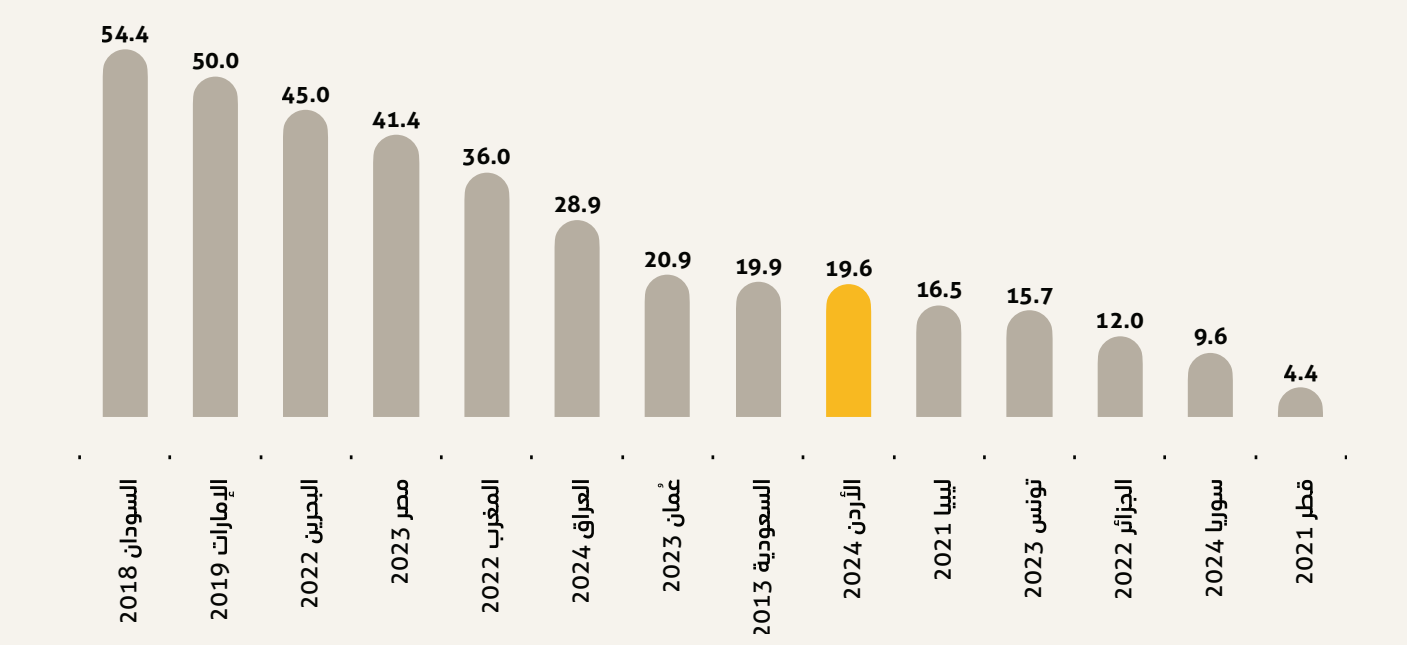

شهدت العقود الماضية جهودًا وطنيةً واسعةً للنهضة بالمرأة في النظم الانتخابية، بما في ذلك مشاركتها في السلطتين التنفيذية والتشريعية. حيث تضمن الفصل الثالث من الدستور الأردني تشكيلةً لمجلس الأمة المكون من مجلسي الأعيان والنواب، حيث يعين أعضاء مجلس الأعيان بإرادة ملكية سامية استنادًا إلى المادة (36) من الدستور الأردني، التي تنص على أن "الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان، ويعين من بينهم رئيس مجلس الأعيان، ويقبل استقالتهم". وفي المادة (65) توضح مدة العضوية في مجلس الأعيان أربع سنين، ويتجدد تعيين الأعضاء كل أربع سنين، ويجوز إعادة تعيين من انتهت مدتهم منهم.

أظهرت بيانات مجلس الأعيان مشاركة متواضعة للإناث مقابل الذكور الذين هيمنوا على عضوية مجلس الأعيان خلال الفترة الزمنية (2008-2023)، وتراوحت نسبة مشاركة الإناث في مجلس الأعيان ما بين (12.7%) في عام 2008 إلى (13.8%) في عام 2023، مما يعني تقلص الفجوة بين الجنسين من (74.6%) إلى (72.4%) لتلك الفترة. وقد سجلت أعلى نسبة مشاركة للإناث في مجلس الأعيان (15.3%) في عامي 2017 و2018، لتعود وتنخفض إلى (13.8%) في عام 2019 و(12.2%) في عام 2020 و(10.8%) في عام 2021، حيث شهدت تلك الفترة الزمنية ظروفا استثنائية تتمثل في جهود وطنية مكثفة لمواجهة جائحة كوفيد19-. أما في عام 2023، فقد ارتفعت النسبة إلى (13.8%) بارتفاع عدد الأعضاء الإناث من (7) أعضاء إناث من إجمالي (65) عضوا في مجلس الأعيان الخامس والعشرين للعام 2011، إلى (9) أعضاء إناث من إجمالي (65) عضو في مجلس الأعيان التاسع والعشرين للعام 2023.

إن النظام الانتخابي يعزز من المشاركة السياسية؛ ذلك لتحقيق التمثيل العادل لكافة فئات المجتمع، وخصوصًا للفئة الأكثر حاجةً لدمجها في العملية السياسية، وبما يحقق لها الحد الأدنى من التمثيل، مثل المرأة والشباب وذوي الإعاقة. وقد خصص الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة أولوية مشاركة المرأة في البرلمان، لتحقيق الغاية، وهي كفالة المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة، وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، والتي تتوافق مع إعلان ومنهاج عمل بيجين بشأن المرأة في مواقع السلطة وصنع القرار، والآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة، وتعليمها وتدريبها. وقد منحت المرأة الأردنية الحق في الترشح على التنافس الحر، أو على أساس الكوتا، وهي مقاعد مخصصة ومحجوزة للمرأة، حيث نصت المادة (9ب) من قانون الانتخاب على أن "المترشحين في الدوائر المحلية الانتخابية المخصصة لها مقاعد للنساء أو المسيحيين أو الشركس والشيشان اختيار مسار الكوتا، أو مسار التنافس الحر..."، وذلك لتحقيق المساواة بين المترشحين.

شكل رقم (45): نسبة المشاركة في مجلس الأعيان حسب الجنس لسنوات مختارة.

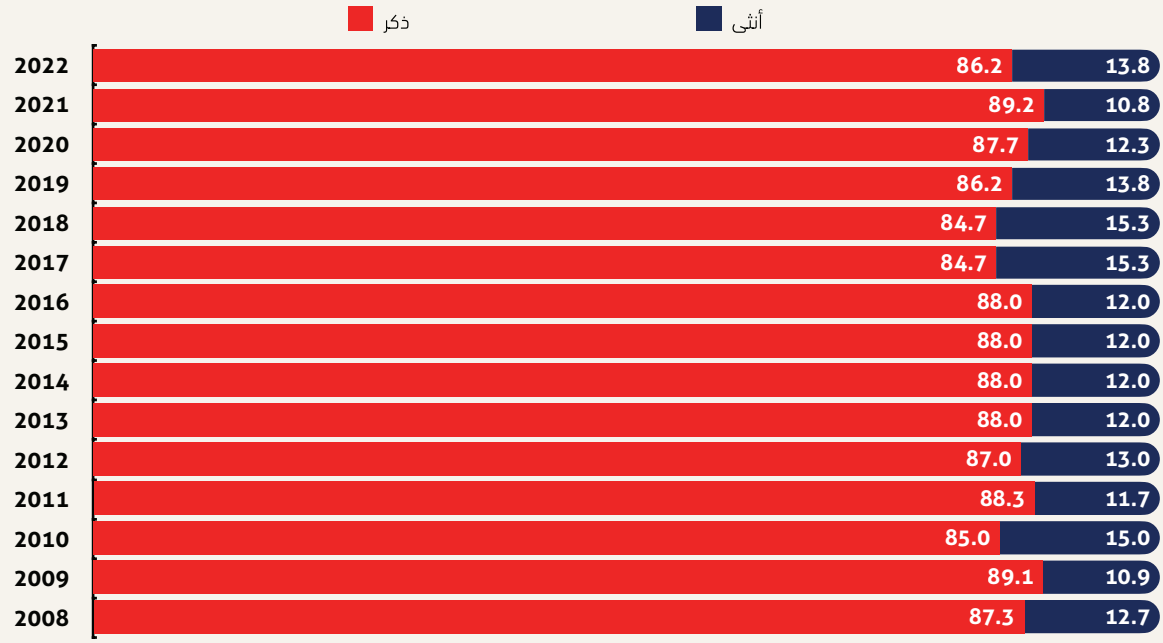

واستجابةً لمنظومة التحديث السياسي المنبثقة عن اللجنة الملكية المشكلة من قبل جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في العام 2021، والتي استهدفت الوصول إلى برلمان قائم على التعددية الحزبية، بالتوازي مع تطوير الإدارة المحلية، والإصلاح الاقتصادي والإداري، واتخاذ إجراءات لتوفير البيئة الملائمة للإصلاح، فقد صدر قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة 2022، الذي يعد الركن الأساس والداعم لمسيرة مشاركة المرأة السياسية، إلى جانب قانون الأحزاب والتعديلات الدستورية المرتبطة بهما. وقد نصت المادة (54) من قانون الانتخاب على أنه إذا شغر أي مقعد مخصص للنساء في مجلس النواب لأي سبب، فتشغله المرشحة التي تلي صاحبة المقعد الشاغر مباشرةً. كما راعت الهيئة خلال فترة التحضير لانتخابات مجالس المحافظات أهمية تسهيل مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، باعتبارهم شريكًا رئيسيًا في العملية الانتخابية، سواءً كان من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات التشاورية، أو من خلال تمكنهم من ممارسة حقهم في الاقتراع تحقيقًا للممارسات الفضلى، وهي الإتاحة، بالإضافة إلى دمجهم في عملية التدريب، والتطوع، وحملات التوعية، والتثقيف. ولاتزال المرأة تواجه صعوبةً في الوصول للمواقع القيادية في اللجان المنتخبة في مجالس المحافظات، ويشكل قانون الانتخاب الجديد لمجلس النواب لسنة 2022 فرصةً تاريخيةً أمام المرأة، ويضاعف فرصها التمكينية من أجل تعزيز حضورها في الحياة السياسية، وعلى رأسها المشاركة في الساحة البرلمانية.

سجلت انتخابات مجلس النواب 2024 أعلى نسبة مشاركة سياسية للسيدات في الأردن.

حصلت السيدات في انتخابات مجلس النواب 2024 على أعلى نسبة مشاركة سياسية في البرلمانات الأردنية منذ إعطائها الحق في الترشح والانتخاب منذ عام (1974)، وهذا لما تتمتع به السيدات الأردنيات من كفاءة وثقة من مختلف أطياف المجتمع. حيث أظهرت نتائج الهيئة المستقلة للانتخاب للفترة الزمنية (2008-2024) ارتفاعا إيجابيا لحصد النساء للمقاعد تنافسيا في مجلس النواب العشرين لعام 2024، حيث حصلت 9 سيدات من أصل 27 سيدة على مقاعد بالتنافس من خلال القوائم الحزبية، و(18) سيدة فزن بالمقاعد المخصصة للمرأة (كوتا) نصفهن ينتمين إلى أحزاب سياسية، مقارنة مع المجلس السابق في عام 2020 حيث لم تنجح أي سيدة في الوصول بالتنافس إلى مجلس النواب التاسع عشر، وحصلن على 15 مقعدا من خلال الكوتا فقط. وقد أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الإناث الأعضاء في المجلس النيابي من (6.4%) في عام 2008 ليصل إلى (19.6%) في عام 2024، كما يلاحظ تقلص الفجوة بين الجنسين من (87.2%) إلى (60.8%) لتلك الفترة، مما يعد نجاحا في تحفيز المشاركة السياسية للسيدات في المجال العام كأحد أهم عناصر تحقيق التنمية الوطنية المستدامة.

شكل رقم (46): نسبة المشاركة في مجلس النواب حسب الجنس لسنوات مختارة.

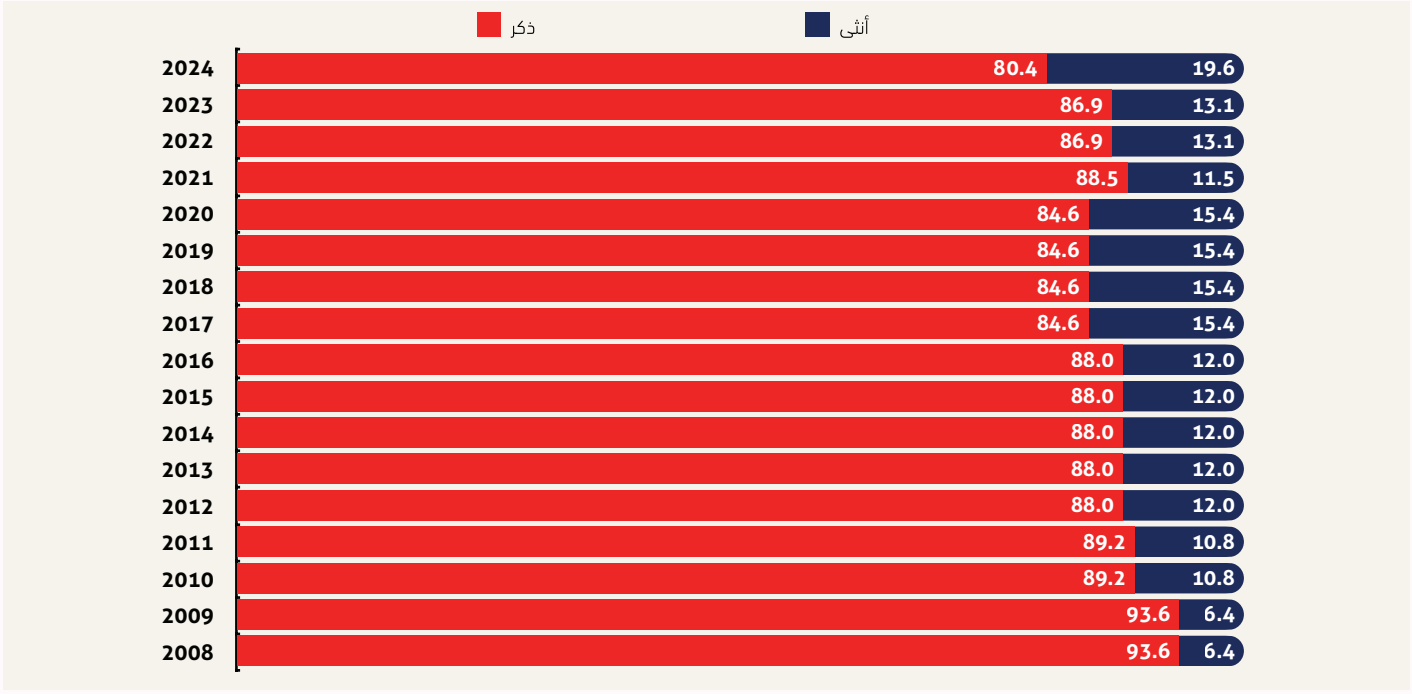

وللمرأة الأردنية دور في المشاركة في السلطة التنفيذية، حيث يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية. وتنص المادة (41) من الدستور الأردني على أنه "يؤلف مجلس الوزراء من رئيس الوزراء رئيسا للوزراء ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة". إلا أن بيانات السجلات الإدارية لمجلس الوزراء تشير إلى التذبذب الواضح في نسبة الإناث الأعضاء في المجلس الوزاري، حيث تراوحت النسب ما بين (14.3%) في سنة 2008 إلى (17.9%) في عام 2015، ثم ارتفعت لتصل إلى (24.4%) في سنة 2019، وهي أعلى نسبة مشاركة لها مقابل (75.6%) للذكور. ولقد تقلصت الفجوة بين الجنسين إلى (51.2%) خلال تلك الفترة الزمنية، ولكنها عادت للانخفاض إلى أدنى نسبة خلال الفترة (2020-2021)، وبلغت النسبة (9.1%) بسبب الأزمات والإغلاقات العالمية واجتياح جائحة كوفيد للعالم. ثم عاودت الارتفاع لتصل إلى (24.1%) في عام 2023، حيث بلغ عدد النساء في السلك الوزاري (7) أعضاء من إجمالي (29) عضو في السلك الوزاري، وبفجوة بين الجنسين بلغت (51.7%). وفي عام 2024، عادت وانخفضت نسبة المشاركة للإناث في السلك الوزاري لتصل إلى (15.6%)، حيث بلغ عدد السيدات في السلك الوزاري (5) أعضاء من إجمالي (32) عضو في السلك الوزاري، وبفجوة بين الجنسين بلغت (68.8%).

شكل رقم (47): نسبة المشاركة في السلطة التنفيذية (الوزراء) حسب الجنس لسنوات مختارة.

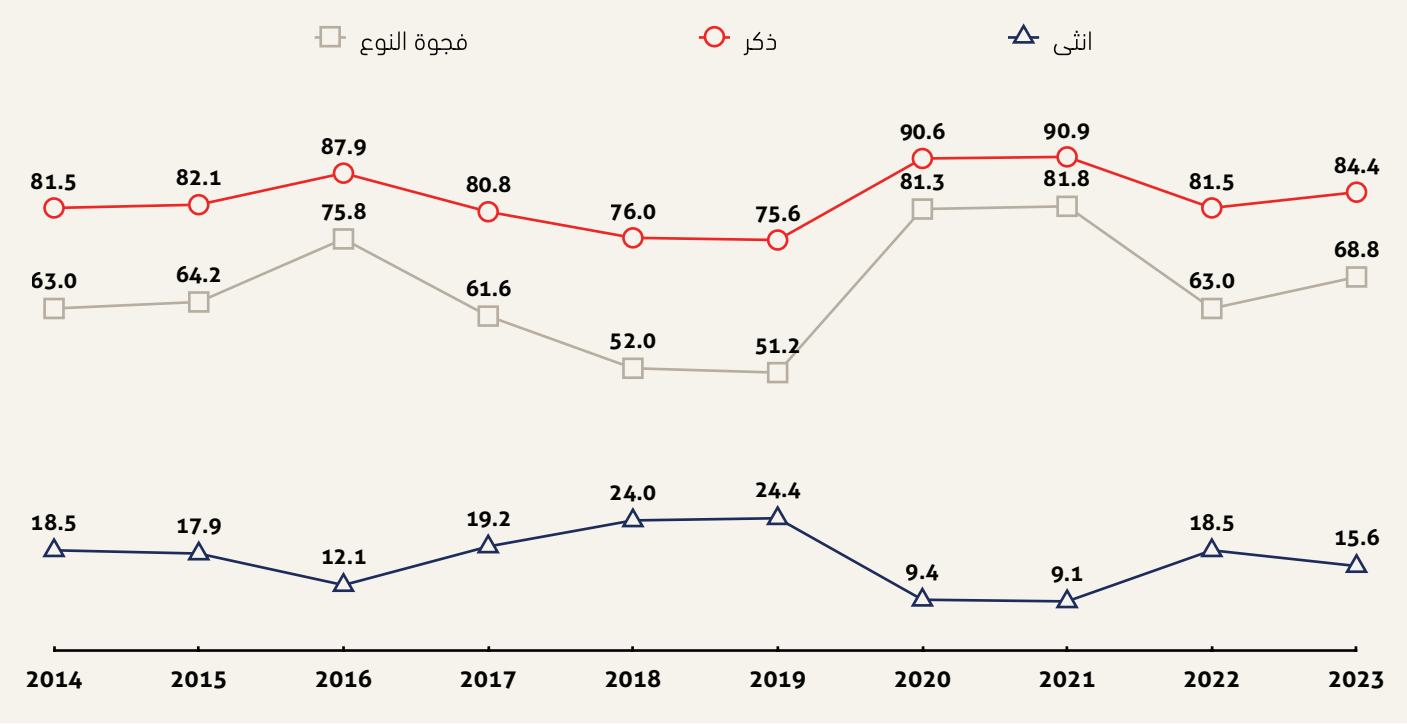

أثبتت المرأة الأردنية نجاحها في جميع القطاعات والمحافل الدولية، حيث تقلدت مناصب محلية ودولية تم تحقيقها من خلال الإنجازات الكبيرة. وهذا ما يدعو إلى الاستمرار في السعي لرفع وزيادة مشاركة الإناث الأردنيات في السلك الدبلوماسي. وقد أشارت النتائج إلى ارتفاع نسبة الإناث الأعضاء في السلك الدبلوماسي من (17.2%) في عام 2008 إلى (25.6%) في عام 2023، أي بنسبة ارتفاع بلغت (49.0%). كما ارتفعت نسبة الإناث السفيرات من (7.3%) في عام 2010 إلى (15.4%) في عام 2023، وتقلصت الفجوة بين الجنسين إلى (69.2%).

شكل رقم (48): التوزيع النسبي لأعضاء السلك الدبلوماسي حسب الجنس لسنوات مختارة.

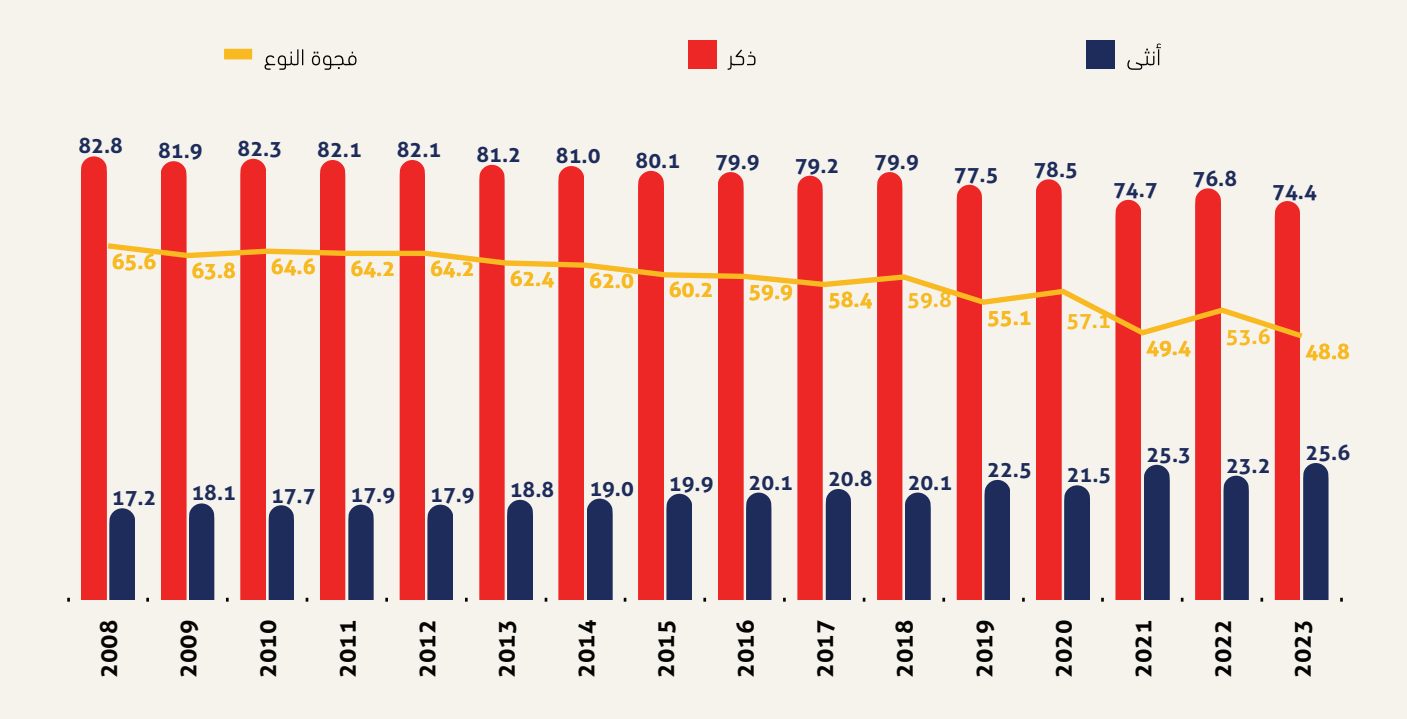

شكل رقم (49): التوزيع النسبي لأعضاء السلك الدبلوماسي (السفراء) حسب الجنس لسنوات مختارة.

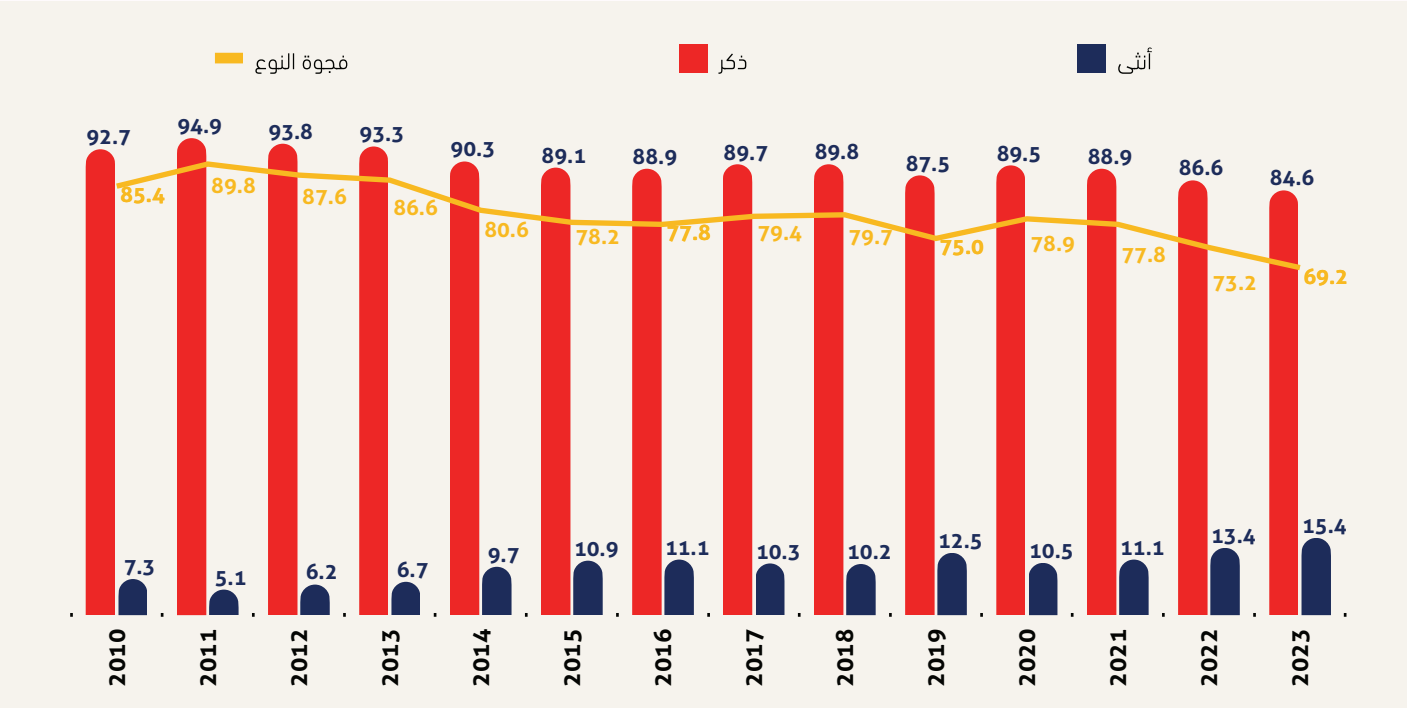

الأحزاب السياسية

إن تمثيل المرأة والشباب في القوائم الحزبية هو أساس التمكين للوصول إلى عضوية المجلس النيابي بشكل عادل. فقد نص الدستور في المادة (16) على أن للأردنيين حق تأليف الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف أحكام الدستور. حيث أظهرت البيانات أن العدد الكلي للأعضاء المشاركين في الأحزاب السياسية بلغ (96,161) عضوا في عام 2024، وأناط القانون المعدل للهيئة المستقلة للانتخاب لسنة 2022 للهيئة سلطة النظر في طلبات تأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها لتنفيذ أحكام قانون الأحزاب السياسية.

أظهرت بيانات الهيئة المستقلة للانتخاب ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في الأحزاب السياسية من (27.8%) في سنة 2008 إلى (44.5%) في سنة 2024، وبنسبة ارتفاع بلغت (60.0%). في المقابل، انخفضت نسبة الذكور من (72.2%) إلى (55.5%) للفترة ذاتها.

شكل رقم (50): نسبة المشاركين في الأحزاب السياسية حسب الجنس لسنوات مختارة.

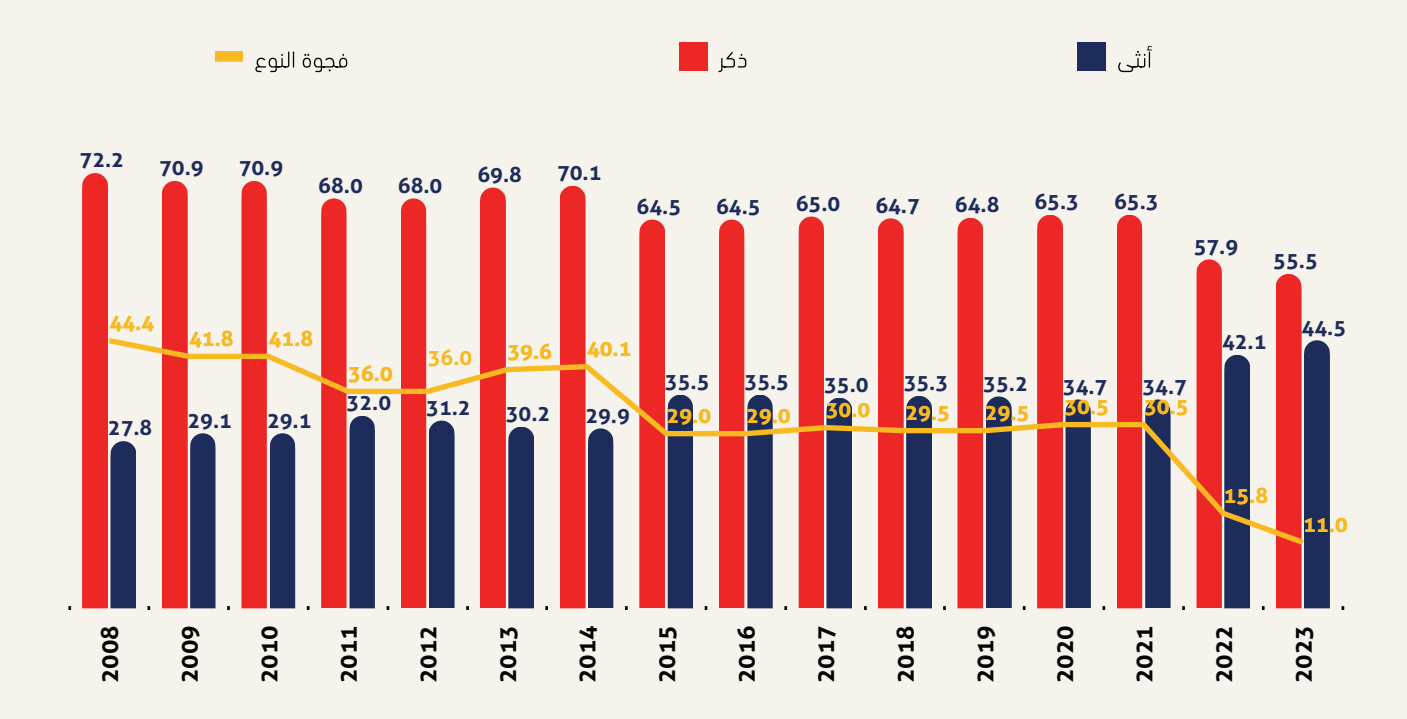

وأوضحت بيانات عام 2024 أن نسبة الشباب المشاركين في الأحزاب من المجموع الكلي بلغت (38.4%)، وفاقت نسبة مشاركة الإناث الشابات مقارنة مع الذكور الشباب في الأحزاب السياسية، وبلغت النسبة (43.8%) للشابات من مجموع الإناث المشاركات في الأحزاب مقابل (56.2%) للشباب من مجموع الذكور المشاركين في الأحزاب. وبلغت نسبة القيادات الإناث (19.0%) مقابل (81.0%) للقادة الذكور، حيث يتوافق ذلك مع صدور قانون الأحزاب السياسية رقم (7) لعام 2022، والذي ينص على ألا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم (18-35) سنة عن (20.0%) من عدد المؤسسين، وألا تقل نسبة المرأة عن (20.0%) من عدد المؤسسين. وهذه التعديلات بمجملها ستساهم في تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية والحزبية من خلال زيادة تمثيل المرأة في الأحزاب والبرلمان.

وعند الأخذ بعين الاعتبار توزيع نسبة المشاركين الشباب الذين أعمارهم (18-35) سنة في الأحزاب السياسية على مستوى المحافظة، تبين أن محافظة عجلون سجلت أعلى نسبة من المشاركات الإناث في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (54.2%)، تلاها محافظة المفرق بنسبة بلغت (52.4%)، في حين سجلت محافظة معان أعلى نسبة من المشاركين الذكور في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (66.1%)، تلاها محافظتا الطفيلة والعقبة (63.6% و63.3%) على التوالي. في حين سجلت محافظة المفرق أعلى نسبة من الإناث المشاركات في تلك المحافظة بنسبة بلغت (50.4%) مقابل (49.6%) للذكور. أما محافظة الطفيلة فقد حققت أدنى مشاركة للإناث في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (31.2%) مقابل (68.8%) للذكور.

شكل رقم (51): نسبة المشاركين في الأحزاب السياسية حسب المحافظة والجنس لعام 2024.

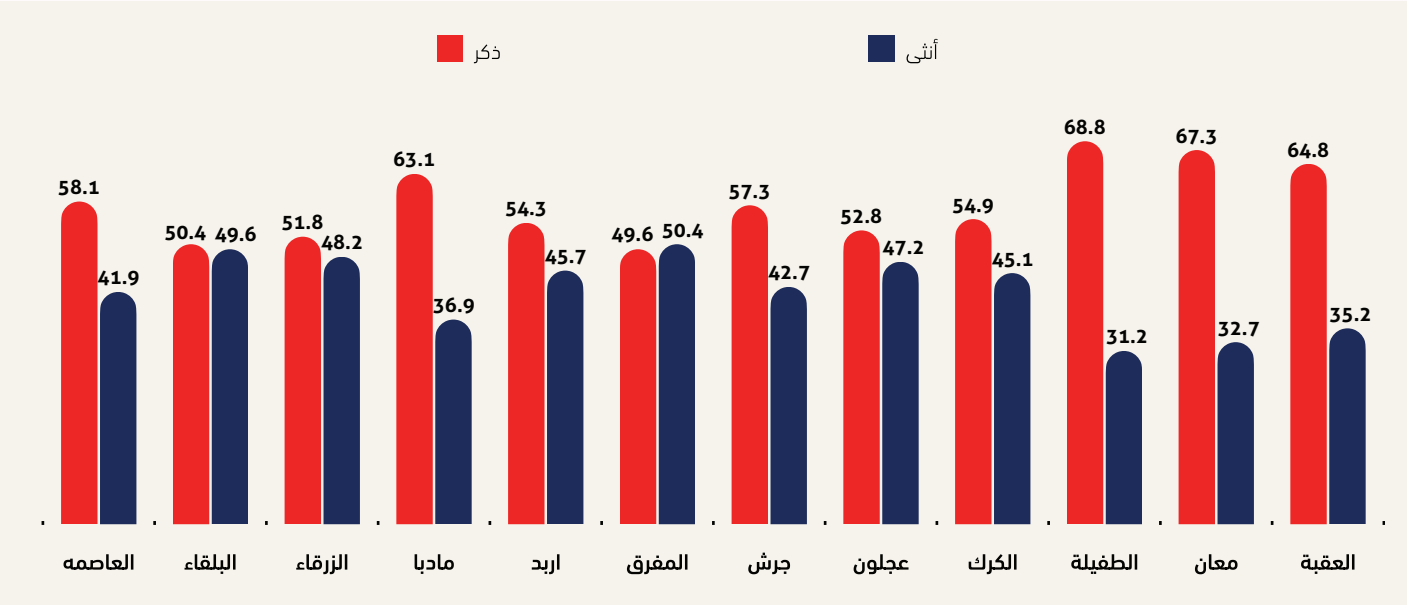

شكل رقم (52): نسبة المشاركين الشباب في الأحزاب السياسية حسب المحافظة والجنس لعام 2024.

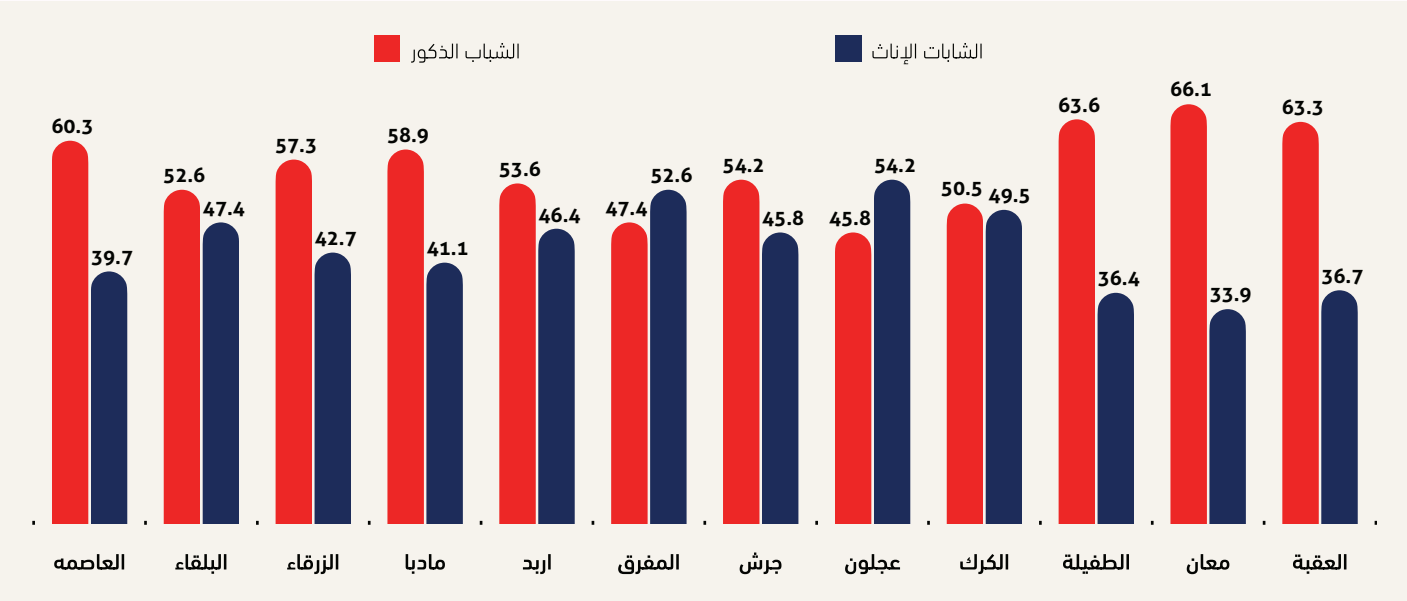

خارطة رقم (10): عدد المشاركين في الأحزاب السياسية حسب الجنس والمحافظة لعام 2024

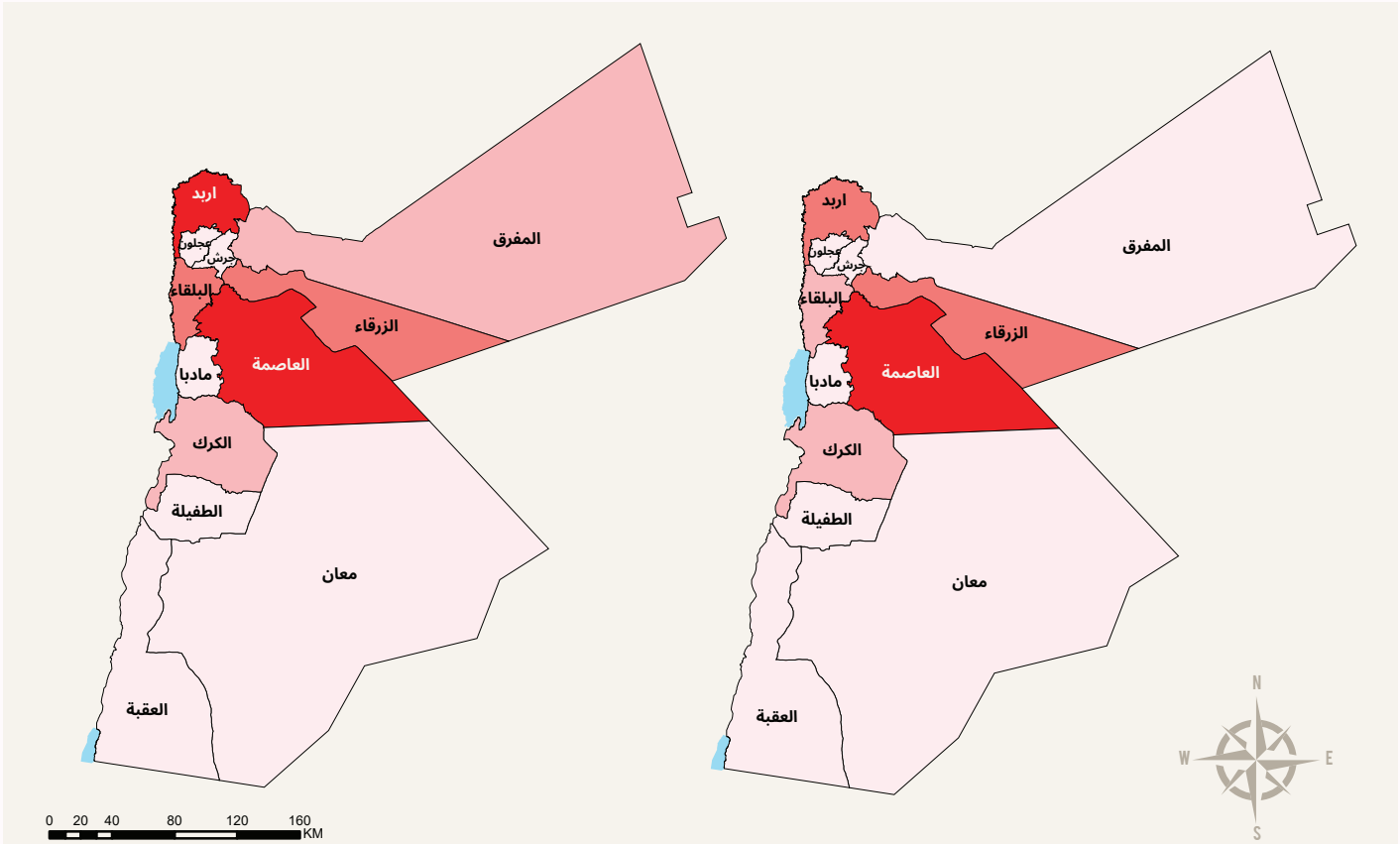

عملت الحكومة الأردنية على تكريس نهج اللامركزية الإدارية، حيث وافق البرلمان في عام 2022 على التعديلات الثلاثين التي قدمتها اللجنة الملكية، وقد ضمت جملة من التحديثات على قوانين الإدارة المحلية. وعليه، فقد تكونت الملامح الأساسية لهيكلية اللامركزية في الأردن، ولا يمكن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تنجح إلا من خلال تفاعل وإشراك المرأة في التنمية السياسية؛ فإن موضوع إدماج المرأة في عملية التنمية السياسية يعد عنصرا أساسيا في أي مجتمع ينتهج الديمقراطية لإدارة شؤونه. لذا، فإن تمثيل الإناث سواء كان على مستوى مجالس محلية أو بلدية أو مجالس محافظات يعد خطوة على الطريق الصحيح للمشاركة في صنع القرار من أجل تقديم أفضل الخدمات لجميع فئات المجتمع، الذكور والإناث، والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والفئات المهمشة. حيث نص الدستور الأردني على أن يحمي القانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز مشاركتهم واندماجهم في مناحي الحياة المختلفة، كما يحمي الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء ويمنع الإساءة والاستغلال. لقد أظهرت نتائج الهيئة المستقلة للانتخاب ارتفاع حصة تمثيل الإناث في المجالس البلدية من (27.4%) إلى (28.5%)، وبنسبة ارتفاع بلغت (2.5%) خلال الفترة الزمنية (2008-2022)، مقابل (72.6% و71.5%) على التوالي لحصة الذكور. وعليه، فقد انخفضت فجوة النوع الاجتماعي من (45.2%) إلى (43.0%) لتلك الفترة.

شكل رقم (53): نسبة المشاركين في المجالس البلدية حسب الجنس لسنوات مختارة.

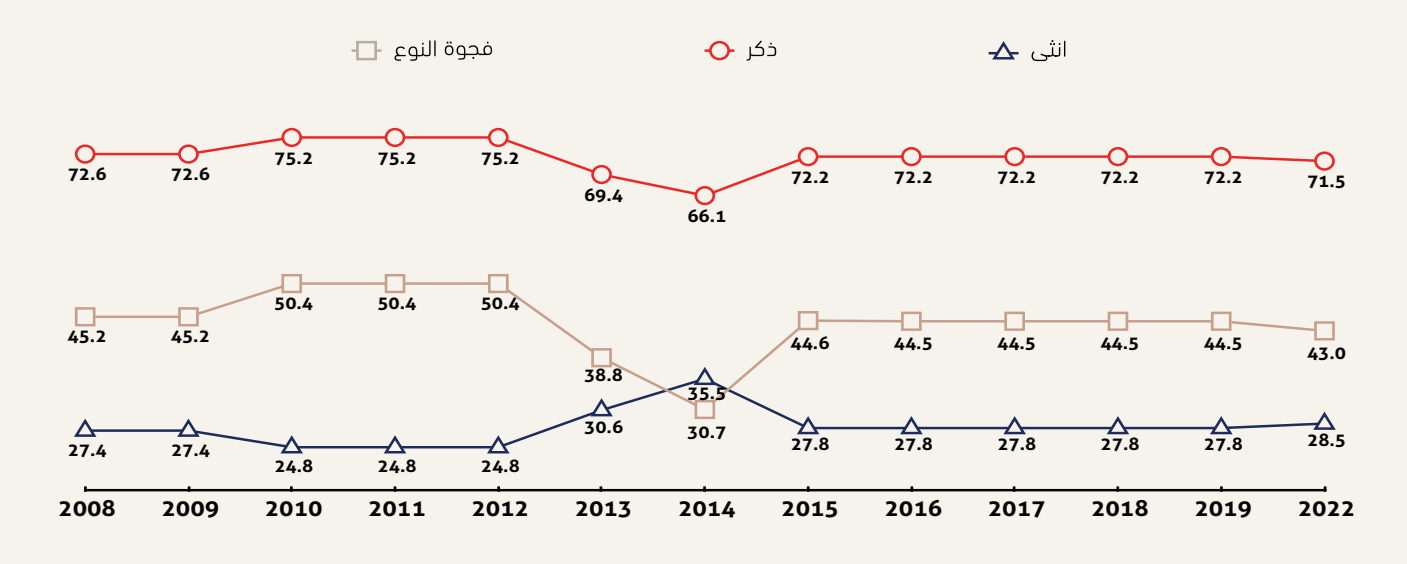

وقد ساهم إقرار قانون جديد للبلديات[34] رقم 41 لسنة 2015، وإقرار قانون اللامركزية[35] رقم 49 لسنة 2015، ثم تبع ذلك إجراء انتخابات بلدية وتم بالتزامن معها إجراء انتخابات مجالس محافظات لأول مرة في تاريخ الأردن، وذلك في 15 آب لعام 2017. وفي عام 2021، صدر قانون الإدارة المحلية رقم (22) حيث نصت المادة 3 (ج 1) والمادة 13 (د1-) من نفس القانون على أن: يخصص للنساء في مجلس المحافظة نسبة (25.0%) من عدد أعضاء المجلس المنتخبين لإشغالها من اللاتي حصلن على أعلى الأصوات بالنسبة لعدد المقترعين ضمن دائرتهن الانتخابية ممن لم يحالفهن الحظ بالفوز بالانتخاب، ونصت على أن: يخصص للنساء في عضوية المجلس البلدي نسبة (25.0%) من عدد أعضاء المجلس البلدي لإشغالها. وتشير البيانات إلى أن محافظة مادبا سجلت أعلى نسبة للإناث الأعضاء في مجلس البلدية بنسبة بلغت (34.2%) مقابل (65.8%) للذكور، تلاها محافظات عجلون (33.3%) والبلقاء (32.6%) والمفرق (31.9%) والكرك (30.5%)، في حين أن نسبة الأعضاء الإناث لم تتجاوز (29.3%) في بقية المحافظات، وكانت أدنى نسبة لها في محافظة جرش حيث بلغت (21.1%).

34 https://www.mola.gov.jo/Ar/Pages/القوانين

35 https://jordanianlaw.com/القوانين/قانون-اللامركزية/

إن ممارسة حق الانتخاب والترشيح للانتخابات البلدية وسيلة للتدريب على كيفية ممارسة هذه الحقوق والاستفادة منها في الوصول إلى فرص متكافئة مع الذكور في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

وساهم تعديل الدستور الأردني وعدد من القوانين أخيرا، في التأثير إيجابا على تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها السياسية والاقتصادية، ففي عام 2016، تم تعديل الدستور الأردني الصادر عام 1952، حيث نصت المادة 22 من الدستور المعدل على أن التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات. علاوة على ذلك، أظهرت نتائج سجلات وزارة التنمية الاجتماعية لعام 2022 أن نسبة مشاركة الإناث في الهيئات الإدارية في الجمعيات الخيرية بلغت (43.0%) مقابل (57.0%) للذكور.

خارطة رقم (11): نسبة الأعضاء في المجالس البلدية حسب الجنس والمحافظة لعام 2022

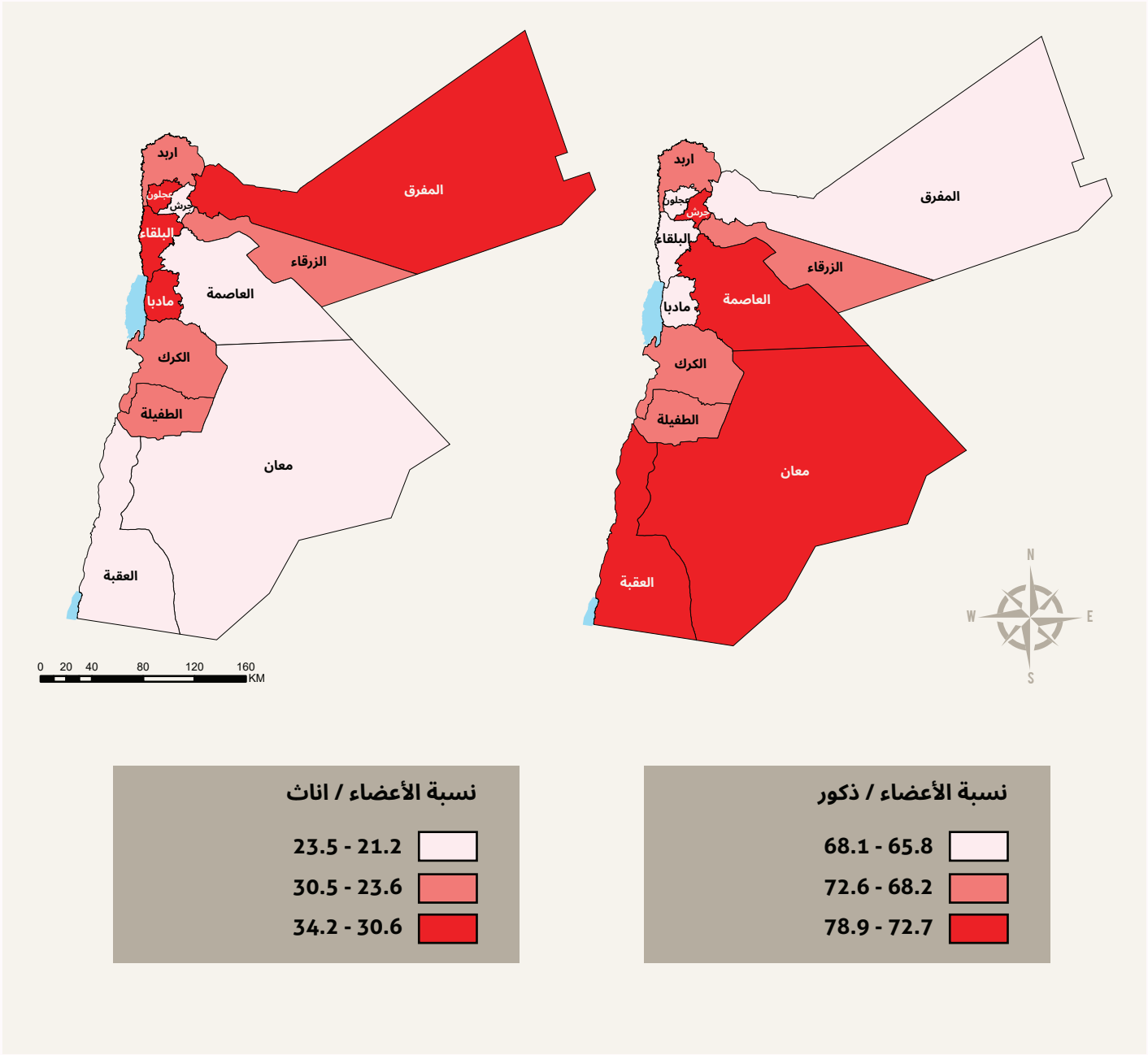

القيادة والمشاركة في صنع القرار

بالتزامن مع الامتثال للالتزامات بمنهاج عمل بيجين وأهداف التنمية المستدامة لتحقيق غايات تعليم المرأة وتدريبها وكفالة المشاركة الفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية، نصت المادة (22) من الدستور الأردني على ما يلي: "يحق لكل أردني تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون أو الأنظمة، وكذلك التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفايات والمؤهلات." وعلى الرغم من ذلك، فإن نسب تمثيل النساء في مراكز صنع القرار أو في المواقع القيادية ما زالت دون المستوى المطلوب، على الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال. فقد أظهرت نتائج مسح قوة العمل (العمالة والبطالة) انخفاضا في نسبة النساء في المناصب الإدارية من (63.3%) في عام 2017 إلى (52.3%) في عام 2023. كما أشارت نتائج دراسة تحليل واقع حال المرأة في قطاع الخدمة المدنية على مستوى القطاع العام[36] سابقا لعام 2015 أن نسبة الإناث من مجموع شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية بلغت (19.3%)، بواقع (37.9%) من مجموع الوظائف القيادية، وبواقع (23.7%) من مجموع الوظائف الإشرافية. أما في عام 2023 فقد أظهرت النتائج تدني مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية القيادية والتنفيذية إلى (16.0%) في (97) دائرة حكومية.

إن ترسيخ مبدأ سيادة القانون وآلية رسم السياسات وصنع القرارات ومحاربة الواسطة ضرورة أساسية لدعم منظومة الإصلاح السياسي. كما أن إزالة القيود القانونية المفروضة على المرأة مرتبطة بمقاييس مختلفة للفرص الاقتصادية للمرأة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن القدرة على اتخاذ القرار والعمل دون قيود تؤدي إلى مشاركة أعلى في القوى العاملة، وتسمح للنساء بالوصول إلى وظائف أفضل، وأن يصبحن رائدات في الأعمال. وقد شهد الأردن عددا من الإصلاحات القانونية، فقد جاء قانون العمل الأردني بعدد من التعديلات لتنظيم علاقة العمل بين العمال من كلا الجنسين وصاحب العمل، حيث تم التعديل على المادة 72 التي تلزم صاحب العمل الذي يستخدم عددا من العمال بتهيئة مكان مناسب في المنشأة، ويكون في عهدة مربية مؤهلة أو أكثر لرعاية أطفالهم، بالإضافة إلى إصدار نظام العمل المرن ومفهوم العمل الجزئي، والعديد من الإصلاحات على الحماية من التحرش الجنسي في مكان العمل، وزيادة مدة الإجازة مدفوعة الأجر للآباء والأمهات، والمعاشات التقاعدية، ورفع الحد الأدنى للأجور من (220 - 260 دينارا) في عام 2021. ومن الجدير بالذكر أن القانون أشار إلى الدعاوي المتعلقة بالأجور، وعن أي تمييز في الأجور بين الجنسين عن العمل ذي القيمة المتساوية كما في المادة (54) وقد تم تجريم التمييز في الأجور بالمادة (53) والتشديد في العقوبة.

وقد شكلت لجنة تحديث القطاع العام[37] بتاريخ 2021/12/26 برئاسة دولة رئيس الوزراء، وممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ووضعت خارطة طريق تحديث القطاع العام التي حددت ثلاثة أهداف شملت محور تطوير الخدمات الحكومية وتحسين جودتها وتسريع رقمنتها. أما محور المؤسسات الذي هدف إلى بناء قدرات الكوادر البشرية والقيادات، وتطوير الهياكل التنظيمية للنهوض بكفاءة القطاع العام والتشريعات للارتقاء بالإدارة العامة، وتعزيز النهج المؤسسي في الاستجابة بكفاءة للمستجدات المحلية والعالمية، والمساهمة بفاعلية من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي، بالارتكاز إلى مبادئ التميز والشفافية والمساءلة، وربط الأداء بالنتائج. كما أشار الهدف السادس عشر من التنمية المستدامة (16.7) إلى أهمية كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات، وشامل للجميع، وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

36 https://mol.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/دراسة_الإحصاءات1-.pdf

37 https://www.mop.gov.jo/AR/Pages/تحديث_القطاع_العام_خارطة_طريق?View=4146

مشاركة المرأة في السلطة القضائية

إن سيادة القانون والعدالة هي المظلة التي تحمي مسيرة الديمقراطية والإصلاح في الأردن. ففي المادة (97) من الدستور الأردني، تنص على أن القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون. وقد شهدت مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار تقدما ملموسا خلال السنوات السابقة في السلطة القضائية، وقد أثبتت المرأة الأردنية جدارتها في الجهاز القضائي حيث ارتفعت نسبة القاضيات من (6.2%) في عام 2008 إلى (29.5%) في عام 2023، أي تضاعفت نسبة القاضيات خمس مرات خلال الخمس عشرة السنة الماضية، وتقلصت الفجوة بين الجنسين إلى (41.0%) في عام 2023. كما ارتفعت نسبة المحاميات من (20.5%) إلى (31.2%) خلال الفترة المشار إليها. وإضافة إلى الإنجاز التشريعي، جاء الإنجاز المؤسسي ليكمل مسيرة الإصلاح الديمقراطي، فقد أنشئت المحكمة الدستورية كهيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها لتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، والدفاع عن حريات الناس وحقوقهم بالشكل الذي ورد في نصوص الدستور، حيث تم إفراد الفصل الخامس في المادة (59) عن إنشاء المحكمة الدستورية وأطر تشكيلها بموجب التعديلات التي تمت على الدستور الأردني في أواخر سنة 2011، على أن يكون للمجلس القضائي الحق في تعيين القضاة النظاميين.

شكل رقم (54): المشاركة في السلك القضائي الأردني حسب الجنس ولسنوات مختارة.

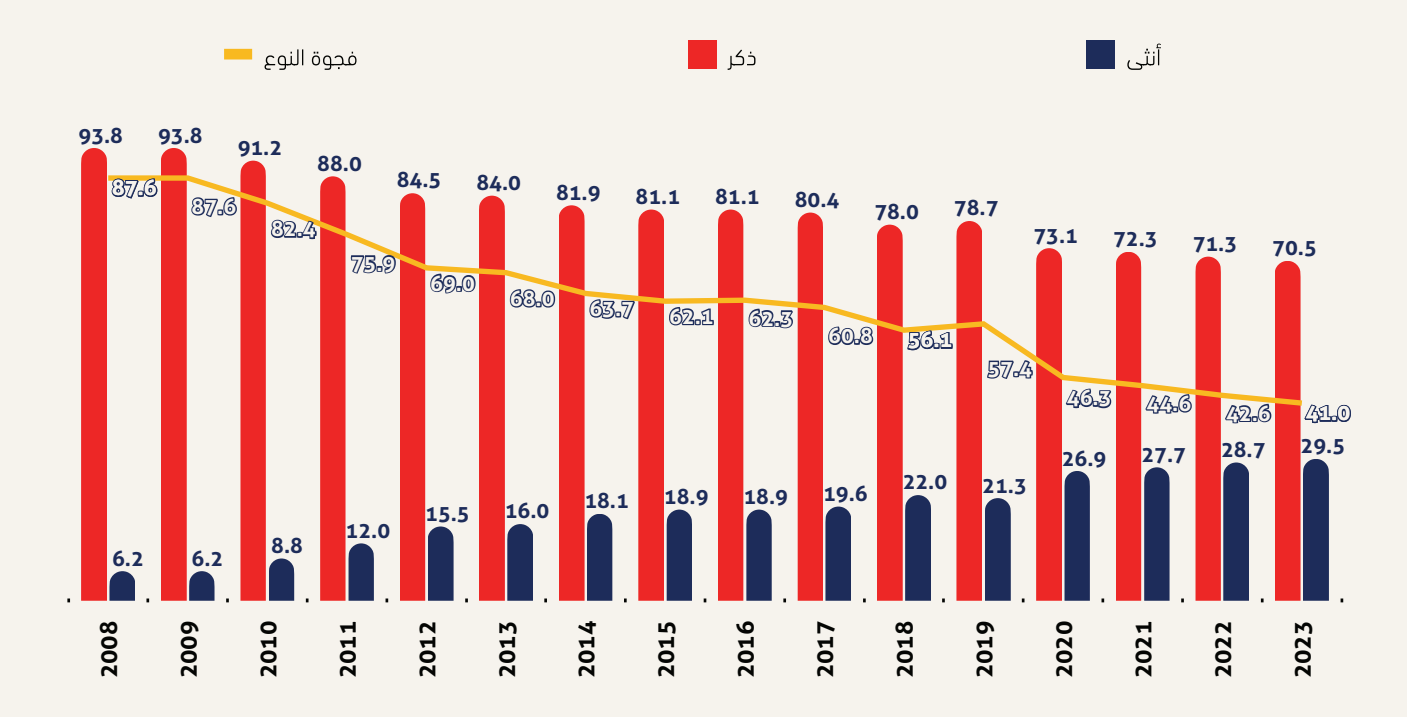

وتشير البيانات إلى تذبذب نسبة مشاركة الإناث في عضوية النقابات المهنية، فقد بلغت (22.7%) في عام 2008، وارتفعت لتصل إلى أعلى قيمة لها (39.4%) في عام 2020، وانخفضت إلى (38.6%) في عام 2022. وارتفعت في الفترة من (2008-2022) بنسبة مقدارها (70.0%)، وتقلصت فجوة النوع الاجتماعي للمشاركة في عضوية النقابات المهنية من (54.6%) إلى (22.8%) لصالح الذكور. وارتفعت نسبة مشاركة الإناث الأعضاء في مجالس النقابات المهنية من (4.8%) إلى (10.5%) خلال العامين 2008 و2022، فقد بلغ عدد الإناث (17) من إجمالي (162) كأعضاء في مجالس النقابات المهنية في عام 2022. أما عن مشاركة الإناث في النقابات العمالية، فقد ارتفعت نسبة الأعضاء الإناث من (21.0%) في عام 2008 إلى (38.4%) في عام 2022، وتقلصت الفجوة بين الجنسين من (58.0%) إلى (23.2%) لتلك الفترة.

شكل رقم (55): التوزيع النسبي للمشاركة في مجالس النقابات المهنية حسب الجنس ولسنوات مختارة.

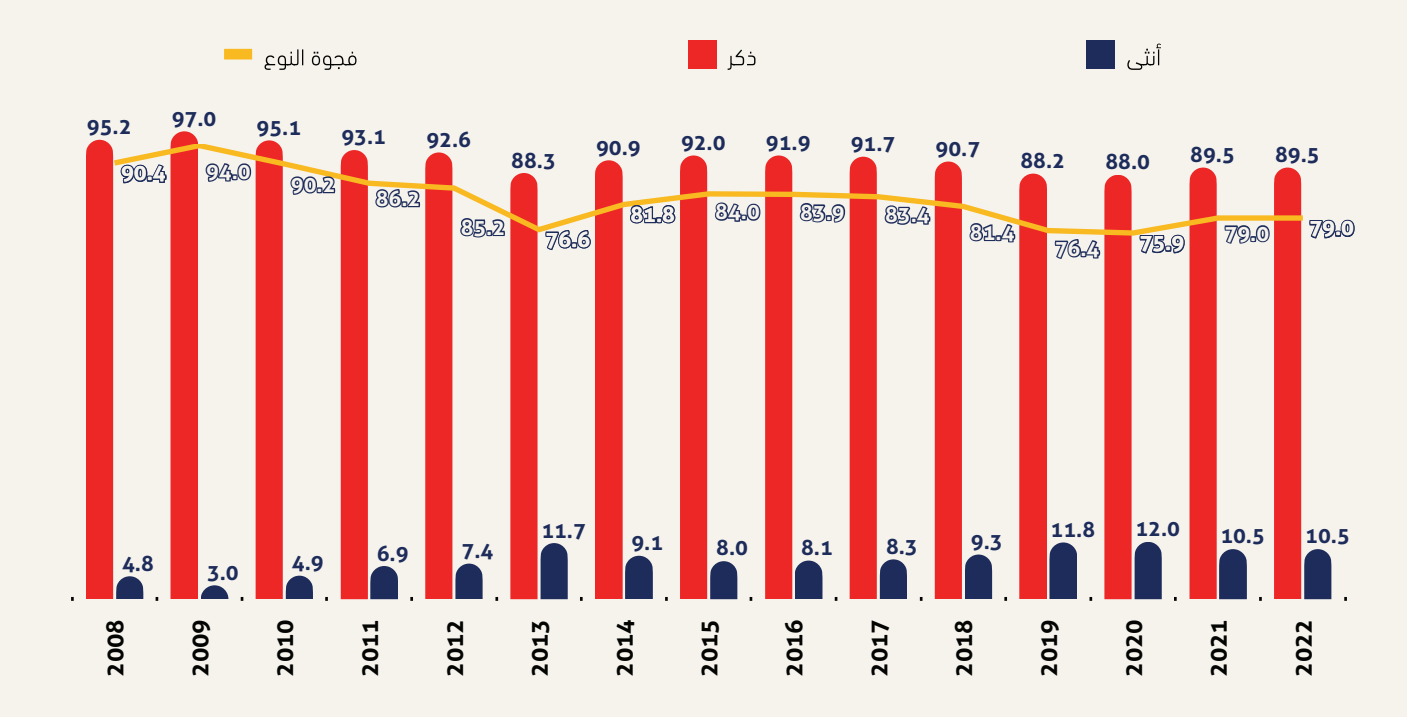

شكل رقم (56): التوزيع النسبي للمنتسبين للنقابات المهنية حسب الجنس ولسنوات مختارة.

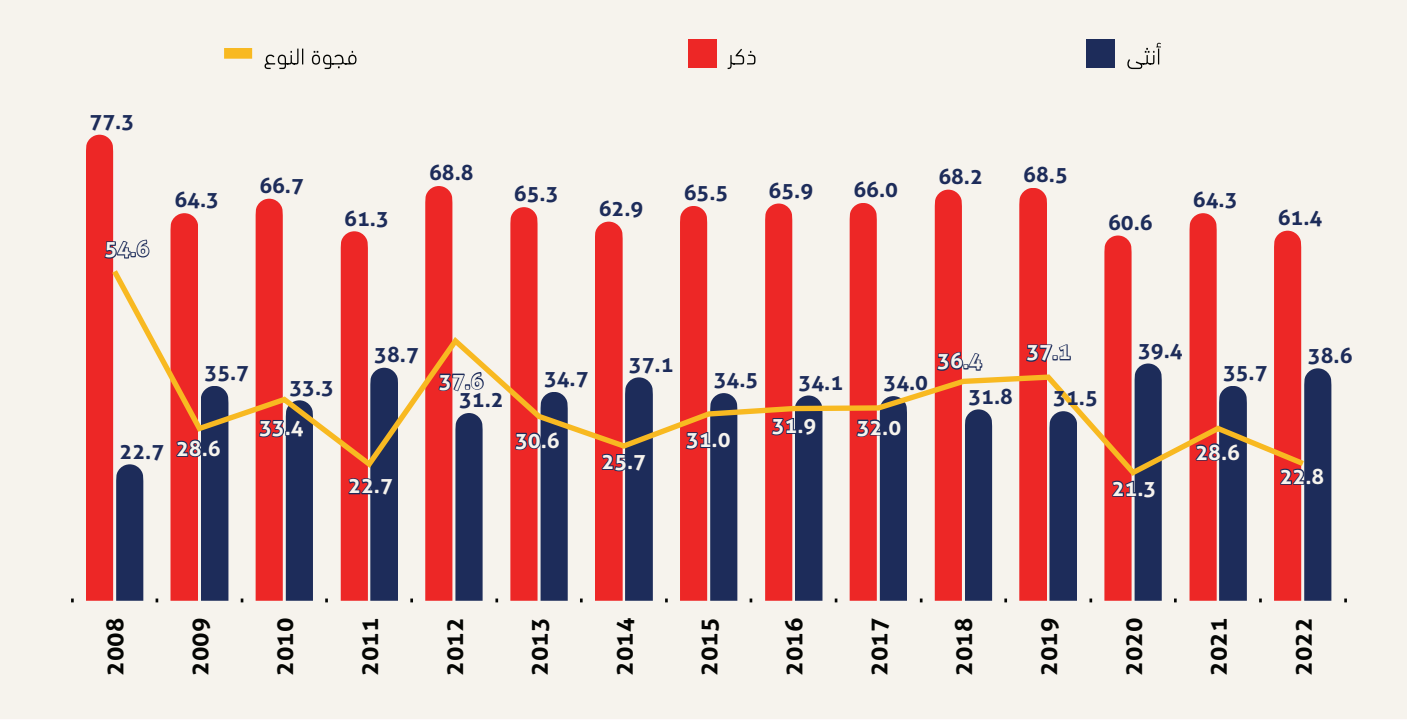

شكل رقم (57): التوزيع النسبي للمنتسبين للنقابات العمالية حسب الجنس ولسنوات مختارة.

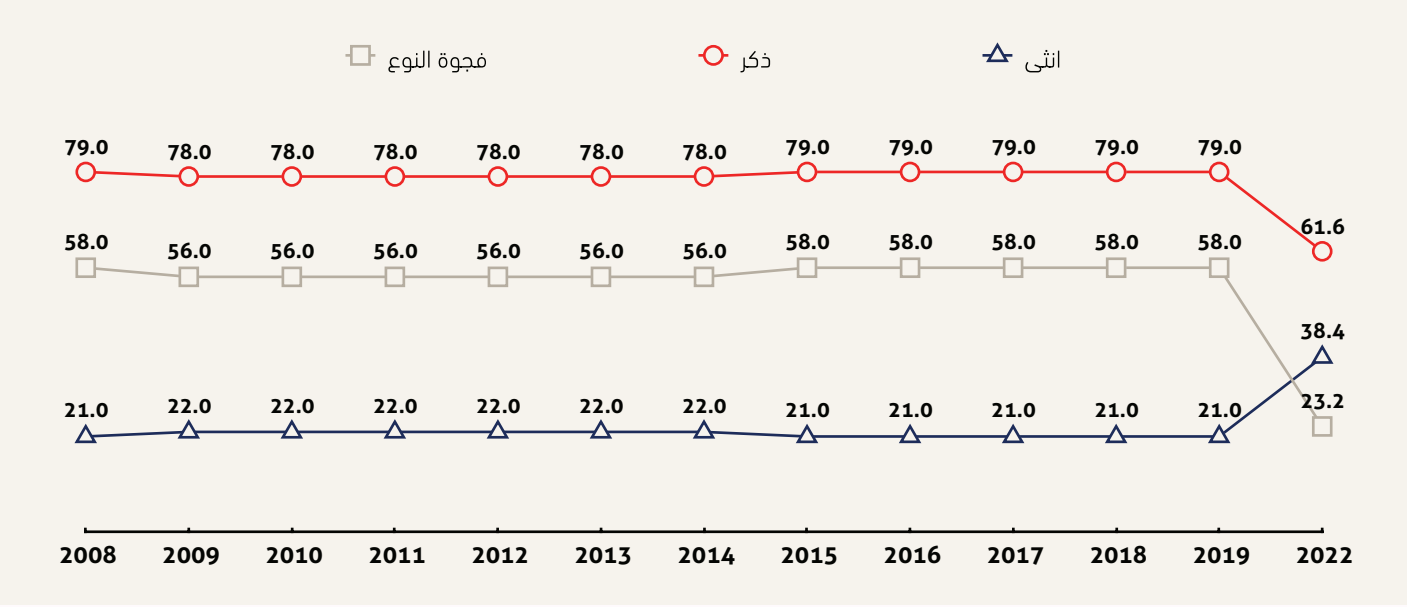

ملخص الاستنتاجات والتحليل:

إن التحديات التي تواجه المرأة متعددة، فعلى الرغم من التدابير المتخذة والتعديلات في التشريعات والتغييرات القانونية لتمكينها، لا تزال المرأة تواجه حالة من عدم المساواة في الحصول على العمل والأجر والسكن، وعلى الخدمات الصحية والتعليم، والتي قد تكون غير ملبية لحاجات المرأة الخاصة وظروفها، وما تتعرض له من أزمات ومخاطر في ظل التغييرات العالمية كالحروب والهجرة والأزمات المالية والبيئية، وما تفرضه عليها الثقافة المجتمعية ونظرتها والممارسات العرفية التي تميز الذكر عليها في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والسياسية، وخصوصا الفئة الهشة منها كالأمهات العاملات والنساء في الريف والمطلقات والأرامل. إلا أن الخطوات والإنجازات لم ترتق بعد إلى الطموحات في جميع الميادين، مما يتطلب الاستمرار في بذل الجهود والدعم من كافة المستويات لتحقيق المرأة الأردنية ما تتطلع إليه في تولي المناصب القيادية والإشرافية والتنفيذية وفي جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة، حتى تتوافق الأقوال والأفعال في تحسين وضع المرأة الأردنية وعدم تركها خلف الركب.

ومن خلال هذا الجزء من الدراسة تم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات التي تصف واقع الحماية الاجتماعية والتمكين السياسي للمرأة الأردنية، إلا أن كل ما تم استنتاجه يعتبر جزءا من كل، وما زال هناك حاجة للبحث والدراسة من قبل المهتمين والدارسين لمزيد من البحث والتحليل للوقوف على كافة العوامل والمسببات والتحديات التي أظهرت تلك النتائج لمحاولة تفنيدها وإيجاد الحلول لها مستقبلا. ومن تلك الاستنتاجات ما يلي:

- انخفضت نسبةُ السيّداتِ المتزوّجاتِ حاليّاً أو اللاتي سبقَ لهنَّ الزواجُ في الأعمار (15-49) سنة، واللاتي تعرضنَ لعنفٍ جسديٍّ أو جنسيٍّ أو عاطفيٍّ، من (22.0%) في عام 2012 إلى (14.7%) في عام 2023.
- بلغ عددُ الأعضاءِ من الإناثِ الأردنيّاتِ في مجلسِ الأعيانِ التاسعِ والعشرينَ لعام 2022 تسعةَ أعضاءٍ من إجمالي خمسةٍ وستينَ عضواً، بنسبةِ مشاركةٍ بلغت (13.8%).
- سجلت انتخابات مجلس النواب 2024 أعلى نسبة مشاركة سياسية للسيدات في الأردن، فقد حصلت تسعُ سيّداتٍ من أصل سبعٍ وعشرينَ سيّدةً على مقاعدَ بالتنافسِ من خلالِ القوائمِ الحزبيّةِ، بينما فازت ثماني عشرةَ سيّدةً بالمقاعدِ المخصّصةِ للمرأةِ (الكوتا)، نصفهنّ ينتمي إلى أحزابٍ سياسيّة في مجلس النواب العشرين عام 2024، مقارنةً بالمجلسِ السابقِ، حيث لم تنجحْ أيّ سيّدةٍ في الوصولِ بالتنافسِ إلى مجلسِ النوّابِ التاسعِ عشر عام 2020، وحصلنَ على خمسةَ عشرَ مقعداً فقط من خلالِ الكوتا.
- انخفضت نسبةُ المشاركةِ للإناثِ في السلكِ الوزاريِّ لتصلَ إلى (15.6%)، حيث بلغ عددُ السيّداتِ في السلكِ الوزاريِّ خمسَ سيّداتٍ من إجمالي اثنينِ وثلاثينَ عضواً، وبفجوةٍ بين الجنسينِ بلغت (68.8%).
- ارتفعت نسبةُ الإناثِ الأعضاءِ في السلكِ الدبلوماسيِّ من (17.2%) في عام 2008 إلى (25.6%) في عام 2023، أي بزيادةٍ بلغت (49.0%).
- ارتفعت نسبةُ الإناثِ السفيراتِ من (7.3%) في عام 2010 إلى (15.4%) في عام 2023، وتقلّصت الفجوةُ بين الجنسينِ إلى (69.2%).
- ارتفعت نسبةُ مشاركةِ الإناثِ في الأحزابِ السياسيّةِ من (27.8%) في سنة 2008 إلى (44.5%) في سنة 2024، أي بزيادةٍ بلغت (60.0%)، وفي المقابل انخفضت نسبةُ الذكورِ من (72.2%) إلى (55.5%) خلالَ الفترةِ ذاتها.

- سجلت محافظة المفرق أعلى نسبة لمشاركة المرأة الأردنية في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (50.4%) مقابل (49.6%) للذكور. أما محافظة الطفيلة فقد حققت أدنى مشاركة للإناث في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (31.2%) مقابل (68.8%) للذكور. في حين تبين أن محافظة عجلون سجلت أعلى نسبة من المشاركات الإناث لفئة الشباب الذين أعمارهم (18-35) سنة في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (54.2%)، تلاها محافظة المفرق بنسبة بلغت (52.4%)، بينما سجلت محافظة معان أعلى نسبة من المشاركين الذكور في الأحزاب السياسية بنسبة بلغت (66.1%)، تلاها محافظتا الطفيلة والعقبة (63.6% و63.3%) على التوالي.
- ارتفعت حصّةُ تمثيلِ الإناثِ في المجالسِ البلديّةِ من (27.4%) إلى (28.5%)، بنسبةِ زيادةٍ بلغت (2.5%) خلالَ الفترةِ الزمنيّةِ من (2008 إلى 2022)، مقابل (72.6% و71.5%) على التوالي للذكورِ. وقد انخفضت فجوةُ النوعِ الاجتماعيِّ من (45.2%) إلى (43.0%) خلالَ تلكَ الفترة.
- انخفضت نسبةُ النساءِ في المناصبِ الإداريّةِ من (63.3%) في عام 2017 إلى (52.3%) في عام 2023. كما أشارت نتائج دراسة تحليل واقع حال المرأة في قطاع الخدمة المدنية على مستوى القطاع العام سابقا لعام 2023 تدني مشاركة المرأة في الوظائف الحكومية القيادية والتنفيذية إلى (16.0%) في (97) دائرة حكومية.
- ارتفاع نسبة مشاركة المرأة الأردنية في النظام القضائي من (6.2%) في عام 2008 إلى (29.5%) في عام 2023، أي تضاعفت نسبةُ القاضياتِ خمسَ مرّاتٍ خلال الخمسَ عشرةَ سنةً الماضية، وتقلّصت الفجوةُ بين الجنسينِ إلى (41.0%) وعلى الرغم من ذلك، لم تشارك أي أنثى في عضوية المحكمة الدستورية منذ إنشائها، وكذلك في القضاء الشرعي والكنسي.

ملاحق

ملحق بأهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بالنوع الاجتماعي للأعوام (2017-2023)

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
المؤشرات الديموغرافية والسكانية								
نسبة السكان الإناث	47.1	47.1	47.1	47.0	47.1	47.1	47.1	89.0
نسبة السكان الذكور	52.9	52.9	52.9	53.0	52.9	52.9	52.9	
نسبة السكان الإناث في الفئة العمرية (0-14)	35.6	35.6	35.6	35.6	35.6	35.6	35.6	106.9
نسبة السكان الذكور في الفئة العمرية (0-14)	33.3	33.3	33.3	33.3	33.3	33.3	33.3	
نسبة السكان الإناث في الفئة العمرية (15-64)	60.6	60.6	60.6	60.6	60.6	60.6	60.6	95.9
نسبة السكان الذكور في الفئة العمرية (15-64)	63.2	63.2	63.2	63.2	63.2	63.2	63.2	
نسبة السكان الإناث في الفئة العمرية 65+	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	3.9	111.4
نسبة السكان الذكور في الفئة العمرية 65+	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	
نسبة الأسر حسب جنس رب الأسرة (%) / الإناث	13.8	14.1	15.7	17.5	18.4	20.6	...	25.9
نسبة الأسر حسب جنس رب الأسرة (%) / الذكور	86.2	85.9	84.3	82.5	81.6	79.4	...	
نسبة الإناث العزبات من السكان 15 سنة فأكثر	34.5	34.9	34.2	34.2	34.8	34.8	33.8	74.4
نسبة الذكور العزاب من السكان 15 سنة فأكثر	44.2	44.9	45	45.1	45.9	46.2	45.4	
نسبة الإناث المتزوجات من السكان 15 سنة فأكثر	56.0	55.8	55.5	54.5	53.2	52.1	51.8	98.7
نسبة الذكور المتزوجين من السكان 15 سنة فأكثر	54.0	53.0	52.8	52.9	52.3	51.8	52.5	
نسبة الإناث المطلقات من السكان 15 سنة فأكثر	1.6	1.4	1.5	1.7	2.1	2	2.1	262.5
نسبة الذكور المطلقين من السكان 15 سنة فأكثر	0.6	0.6	0.6	0.6	0.7	0.8	0.8	

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
المؤشرات الاجتماعية								
نسبة الأمية (للسكان 15 سنة فأكثر) للإناث	7.5	7.2	7.3	7.5	7.4	7.3	7.4	296.0
نسبة الأمية (للسكان 15 سنة فأكثر) للذكور	2.9	3.1	3	2.7	2.5	2.4	2.5	
نسبة الالتحاق الصافي للطالبات (الإناث) في مرحلة رياض الأطفال(4-5) سنوات	33.5	36.0	37.1	39.6	32.9	37.1	40.9	109.4
نسبة الالتحاق الصافي للطلاب (الذكور) في مرحلة رياض الأطفال(4-5) سنوات	34,4	37.1	38.2	40.8	33.3	36.8	37.4	
نسبة الالتحاق الصافي للطالبات (الإناث) في مرحلة التعليم الأساسي (6-15) سنة	94.1	94.9	95.0	94.4	93.7	94.8	94.8	100.2
نسبة الالتحاق الصافي للطلاب (الذكور) في مرحلة التعليم الأساسي (6-15) سنة	92.4	94.5	94.4	94.1	92.9	94.1	94.6	
نسبة الالتحاق الصافي للطالبات (الإناث) في التعليم الثانوي العام (16-17) سنة	74.7	77.9	78.1	77.9	80.4	83.1	83.1	113.8
نسبة الالتحاق الصافي للطلاب (الذكور) في التعليم الثانوي العام (16-17) سنة	61.9	64.8	65.0	65.4	68.0	71.7	73.0	
نسبة الطالبات في مرحلة رياض الأطفال	49	48.9	48.8	49.3	49.2	49.3	49.1	96.5
نسبة الطلاب في مرحلة رياض الأطفال	51	51.1	51.2	50.7	50.8	50.7	50.9	

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
نسبة الطالبات في التعليم الأساسي	49.1	49.1	49.0	49.1	49.0	49.0	49.0	96.1
نسبة الطلاب في التعليم الأساسي	50.9	50.9	51.0	50.9	51.0	51.0	51.0	
نسبة الطالبات في التعليم الثانوي العام	52.7	55.1	53.4	52.4	58.9	51.2	52.0	108.3
نسبة الطلاب في التعليم الثانوي العام	47.3	44.9	46.6	47.6	41.1	48.8	48.0	
نسبة الطالبات في التعليم المهني (الصناعي)	2.1	1.6	1.5	1.2	1.4	1.4	1.9	1.9
نسبة الطلاب في التعليم المهني (الصناعي)	97.9	98.4	98.5	98.8	98.6	98.6	98.1	
نسبة الطالبات في التعليم المهني (الزراعي)	16.1	19.8	17.7	16.5	16.5	16.7	17.5	21.2
نسبة الطلاب في التعليم المهني (الزراعي)	83.9	80.2	82.3	83.5	83.5	83.3	82.5	
نسبة مدراء المدارس في التعليم الأساسي/ الإناث	74.9	75.9	78.1	76.4	75.0	74.8	76.4	323.7
نسبة مدراء المدارس في التعليم الأساسي/ الذكور	25.1	24.1	21.9	23.6	25.0	25.2	23.6	
نسبة مدرسي المدارس في التعليم الأساسي/ الإناث	70.4	70.2	69.6	69.2	70.9	70.1	70.4	237.8
نسبة مدرسي المدارس في التعليم الأساسي/ الذكور	29.6	29.8	30.4	30.8	29.1	29.9	29.6	
نسبة مدراء المدارس في التعليم الثانوي/ الإناث	59.7	59.9	61.3	61.7	61.1	61.3	61.5	159.7
نسبة مدراء المدارس في التعليم الثانوي/ الذكور	40.3	40.1	38.7	38.3	38.9	38.7	38.5	
نسبة مدرسي المدارس في التعليم الثانوي/ الإناث	53.8	57.1	56.5	55.1	52.9	55.1	55.9	126.8
نسبة مدرسي المدارس في التعليم الثانوي/ الذكور	46.2	42.9	43.5	44.9	47.1	44.9	44.1	

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
نسبة الطالبات الملتحقات لمستوى البكالوريوس في التعليم الجامعي	53.2	...	54.5	55.6	55.5	55.1	...	122.7
نسبة الطلاب الملتحقين لمستوى البكالوريوس في التعليم الجامعي	46.8	...	45.5	44.4	44.5	44.9	...	
نسبة الطالبات الخريجات من التعليم الجامعي	55.4	54.9	56.0	57.3	58.7	60.9	...	155.8
نسبة الطلاب الخريجين من التعليم الجامعي	44.6	45.1	44.0	42.7	41.3	39.1	...	
نسبة الطالبات الملتحقات لمستوى البكالوريوس في الكليات العلمية	47.3	...	48.0	49.2	51.1	51.6	...	107.0
نسبة الطلاب الملتحقين لمستوى البكالوريوس في الكليات العلمية	52.7	...	52.0	50.8	48.9	48.4	...	
نسبة الطالبات الملتحقات لمستوى البكالوريوس في الكليات النظرية	59.4	...	61.4	62.2	60.5	59.4	...	146.0
نسبة الطلاب الملتحقين لمستوى البكالوريوس في الكليات النظرية	40.6	...	38.6	37.8	39.5	40.6	...	
نسبة الطالبات في الدبلوم العالي	67.9	67.8	55.0	56.4	63.6	60.3	...	151.9
نسبة الطلاب في الدبلوم العالي	32.1	32.2	45.0	43.6	36.4	39.7	...	
نسبة الطالبات في الماجستير	52.7	50.8	54.8	56.4	58.7	58.9	...	143.3

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
نسبة الطلاب في الماجستير	47.3	49.2	45.2	43.6	41.3	41.1	...	
نسبة الطالبات في الدكتوراه	45.2	48.6	49.2	51.3	54.6	56.0	...	127.3
نسبة الطلاب في الدكتوراه	54.8	51.4	50.8	48.7	45.4	44.0	...	
المؤشرات الاقتصادية								
معدل النشاط الاقتصادي للسكان 15 سنة فأكثر/ الإناث	17.3	15.4	14	14.2	14	13.9	14.0	26.3
معدل النشاط الاقتصادي للسكان 15 سنة فأكثر/ الذكور	60.8	56.4	54	53.6	54	53.1	53.2	
معدل النشاط الاقتصادي الخام للأردنيين/ الإناث	11.6	10.5	9.7	9.9	9.9	10.0	10.3	27.1
معدل النشاط الاقتصادي الخام للأردنيين/ الذكو	40.2	38.1	36.8	36.9	37.6	37.4	38.0	
معدل النشاط الاقتصادي للشباب (15-24) سنة/ الإناث	13	9.9	9.4	8.8	8.4	8.9	9.6	28.7
معدل النشاط الاقتصادي للشباب (15-24) سنة/ الذكور	42	37.5	35.9	33.8	33.7	33.7	33.5	
نسبة المشتغلين الذكور من السكان الأردنيين (15 سنة فأكثر) الذين يعملون مستخدمين بأجر	81.3	82.7	82.4	83.2	83.5	84	82.7	115.6

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
نسبة المشتغلات الإناث من السكان الأردنيين (15 سنة فأكثر) اللاتي يعملن مستخدمات بأجر	94.6	95.9	95.4	96.2	96.4	95.5	95.6	
نسبة المشتغلين الذكور من السكان الأردنيين (15 سنة فأكثر) كصاحبي أعمال مع وجود مستخدمين معتادين	6.9	5.4	5	4.8	5	5.2	5.4	31.5
نسبة المشتغلات الإناث من السكان الأردنيين (15 سنة فأكثر) كصاحبات أعمال مع وجود مستخدمين معتادين	1.7	1.2	1	1.2	1.2	1.7	1.7	
نسبة المشتغلين الذكور من السكان الأردنيين (15 سنة فأكثر) الذين يعملون لحسابهم دون وجود مستخدمين معتادين	10.6	10	10.2	9.8	10.8	10.2	11.5	21.7
نسبة المشتغلات الإناث من السكان الأردنيين (15 سنة فأكثر) اللاتي يعملن لحسابهن دون وجود مستخدمين معتادين	3.1	2.3	2.9	2	2.2	2.5	2.5	
معدل البطالة للإناث (15 سنة فأكثر)	31.2	26.8	27	30.7	30.7	31.4	30.7	156.6
معدل البطالة للذكور (15 سنة فأكثر)	14.7	16.5	17.1	21.2	22.4	20.6	19.6	
معدل البطالة للإناث (15-24)	57.5	58.6	59.1	65.9	67.6	64.2	66.2	161.9
معدل البطالة للذكور (15-24)	31.7	34.8	36.4	41.6	45.4	43	40.9	
نسبة مالكي الأراضي الإناث	16.7	17	17.6	18	18.6	19	...	43.7
نسبة مالكي الأراضي الذكور	48.8	48	46.6	45.5	44.2	43.5	...	

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
نسبة مالكي الشقق الإناث	23.7	24.1	24.5	24.8	24	25.6	...	47.3
نسبة مالكي الشقق الذكور	59.2	58.6	57.5	56.4	52.1	54.1	...	
نسبة الأفراد المقترضين (قروضٌ ميكرويةٌ) الإناث	66.5	43.5	58.8	57.4	60.1	64.5	...	181.7
نسبة الأفراد المقترضين (قروضٌ ميكرويةٌ) الذكور	33.5	56.5	41.2	42.6	39.9	35.5	...	
نسبة الأفراد المقترضين من البنوك التجارية الإناث	19.6	20.3	21.1	18.7	18.4	20.6	21.3	27.1
نسبة الأفراد المقترضين من البنوك التجارية الذكور	80.4	79.7	78.9	81.3	81.6	79.4	78.7	
نسبة مالكي الأوراق المالية (أسهم) الإناث	44.1	44.3	44.6	44.6	44.7	42.6	44.6	80.5
نسبة مالكي الأوراق المالية (أسهم) الذكور	55.9	55.7	55.4	55.4	55.3	57.4	55.4	
نسبة ملكية الإناث للحسابات البنكية	...	...	...	...	...	25.9		61.2
نسبة ملكية الذكور للحسابات البنكية	...	...	...	...	...	42.3		
نسبة استخدام الإناث للدفع الإلكتروني (إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية)	...	...	...	...	...	27.4		54.6
نسبة استخدام الذكور للدفع الإلكتروني (إجراء أو تلقي مدفوعات رقمية)	...	...	...	...	...	50.2		
نسبة ملكية الإناث لمحافظ إلكترونية عبر الهاتف	...	...	...	...	...	7.7		36.8
نسبة ملكية الذكور لمحافظ إلكترونية عبر الهاتف	...	...	...	...	...	20.9		
نسبة الإناث اللاتي قمن بالدفع إلكترونيا	...	...	...	...	...	13.4		43.9

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
نسبة الذكور الذين قاموا بالدفع إلكترونيا	...	...	...	...	...	30.5		
نسبة الإناث اللاتي استلمن حوالات إلكترونية	...	...	...	...	...	21.1		50.0
نسبة الذكور الذين استلموا حوالات إلكترونية	...	...	...	...	...	42.2		
نسبة الإناث اللاتي يمتلكن بطاقة دفع الكترونية	...	...	...	...	...	15.9		49.8
نسبة الذكور الذين يمتلكون بطاقة دفع الكترونية	...	...	...	...	...	31.9		
مؤشرات التمكين السياسي								
نسبة الإناث في السلك الوزاري	19.2	24.0	24.4	9.4	9.1	18.5	24.1	31.8
نسبة الذكور في السلك الوزاري	80.8	76.0	75.6	90.6	90.9	81.5	75.9	
نسبة مشاركة الإناث في المجلس التشريعي الأول (الأعيان)	15.3	15.3	13.8	12.3	10.8	13.8	13.8	16.0
نسبة مشاركة الذكور في المجلس التشريعي الأول (الأعيان)	84.7	84.7	86.2	87.7	89.2	86.2	86.2	
نسبة مشاركة الإناث في المجلس التشريعي الثاني (النواب)	15.4	15.4	15.4	15.4	11.5	13.1	13.1	15.1
نسبة مشاركة الذكور في المجلس التشريعي الثاني (النواب)	84.6	84.6	84.6	84.6	88.5	86.9	86.9	
نسبة مشاركة الإناث في المجالس البلدية	27.8	27.8	27.8	...	...	28.5	28.5	39.9

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
نسبة مشاركة الذكور في المجالس البلدية	72.2	72.2	72.2	...	...	71.5	71.5	
نسبة مشاركة الإناث في الأحزاب السياسية	35.0	35.3	35.2	34.7	34.7	42.1	42.1	72.7
نسبة مشاركة الذكور في الأحزاب السياسية	65.0	64.7	64.8	65.3	65.3	57.9	57.9	
نسبة مشاركة الإناث في السلك الدبلوماسي في كافة المستويات	20.8	20.1	22.5	21.5	25.3	23.2	25.6	34.4
نسبة مشاركة الذكور في السلك الدبلوماسي في كافة المستويات	79.2	79.9	77.5	78.5	74.7	76.8	74.4	
نسبة السفراء الإناث	10.3	10.2	12.5	10.5	11.1	13.4	15.4	18.2
نسبة السفراء الذكور	89.7	89.8	87.5	89.5	88.9	86.6	84.6	
نسبة القاضيات الإناث	19.6	22.0	21.3	26.9	27.7	28.7	29.5	41.8
نسبة القضاة الذكور	80.4	78.0	78.7	73.1	72.3	71.3	70.5	
نسبة الإناث المنتسبات للنقابات المهنية	34.0	31.8	31.5	39.4	35.7	38.6	...	62.9
نسبة الذكور المنتسبون للنقابات المهنية	66.0	68.2	68.5	60.6	64.3	61.4	...	
فرص العمل المستحدثة								
فرص العمل المستحدثة للأفراد (15 سنة فأكثر) للإناث	16468	17727	8665	-2829	23063	20,550	29,748	45.4

المؤشر	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	دليل المساواة** للسنة الأخيرة
فرص العمل المستحدثة للأفراد (15 سنة فأكثر) للذكور	37501	21179	33371	-66044	35016	68,954	65,595	
فرص العمل المستحدثة للأفراد (15 سنة فأكثر) في القطاع العام للإناث	5259	3380	-81	2187	5130	3,408	9,349	54.2
فرص العمل المستحدثة للأفراد (15 سنة فأكثر) في القطاع العام للذكور	14273	8218	2511	2492	4722	10,744	17,235	
فرص العمل المستحدثة للأفراد (15 سنة فأكثر) في القطاع الخاص للإناث	10223	13098	8143	-3904	17099	16,919	20,302	43.1
فرص العمل المستحدثة للأفراد (15 سنة فأكثر) القطاع الخاص للذكور	22659	13306	30072	-70776	28983	57221	47142	
نسبة العاملين المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي الإناث	27.9	28.6	28.9	27.8	28.7	29.1	29.6	42.0
نسبة العاملين المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي الذكور	72.1	71.4	71.1	72.2	71.3	70.9	70.4	

المصدر:

- دائرة الإحصاءات العامة: قاعدة بيانات المرأة الأردنية (https://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/woman-statistics/)
- دائرة الإحصاءات العامة: قاعدة بيانات النوع اجتماعي (https://dosweb.dos.gov.jo/ar/population/gender-indicators/)
- دليل المساواة : ويحسب من خلال قسمة قيمة المؤشر الخاص بالإناث على قيمة المؤشر الخاص بالذكور

العاملون المؤمن عليهم في الضمان الاجتماعي حسب فئة العمر والجنس خلال الفترة (2021-2023)

فئة العمر	2021		2022		2023	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
اقل من 21	30702	5183	33822	7524	36495	6748
25 – 21	137749	48853	135842	50852	135992	54588
30 – 26	192239	77053	200379	81392	201221	84239
35 – 31	188158	78645	197098	82199	199699	83085
40 – 36	161113	74107	177681	78823	184718	8165
45 – 41	123508	59182	135613	64548	143050	69623
50 – 46	91662	38856	98318	42503	102663	45898
55 – 51	55939	17072	61825	19088	66272	21821
60 – 56	26551	1969	29547	2112	31619	2208
61 فأكثر	2274	228	3226	218	3445	243

- *المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي الأردني

Department of Statistics

P.O.Box: 2015

Postal Code: 11181 Amman - Jordan

Phone: 00962 - 6 - 5300700

Fax: 00962 - 6 - 5300710

E-mail: stat@dos.gov.jo

Website: www.dos.gov.jo

دائرة الإحصاءات العامة

ص. ب: 2015

الرمز البريدي: 11181 عمان الاردن

هاتف: 00962 - 6 - 5300700

فاكس: 00962 - 6 - 5300710

البريد الإلكتروني: stat@dos.gov.jo

موقع الدائرة : www.dos.gov.jo

تعمل دائرة الإحصاءات العامة على توسيع قاعدة متلقي تقاريرها و أخبارها الإحصائية ، فمن يرغب بالحصول على هذه الخدمة الالكترونية مجاناً تزويد الدائرة ببريده الالكتروني على العنوان أعلاه.

The Department of Statistics is interested in expanding its free of charge service for the provision of press releases and statistical summaries.

Interested recipients may provide the Department with their e-mails on the above mentioned address